وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

تقدير مرونة العمل – الناتج وإستخدامها لأغراض التنبؤ ووضع السياسات في الاقتصاد العراقي

رسالة تقدم بها

وسام سرحان صيهود

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الاستاذ الدكتور

حميد عبيد عبد

1440 هـ 2018 م

(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۞ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۞ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۞ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۞ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ)

صدق الله العلي العظيم

الآيات (1 – 5) من سورة العلق

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع

إلى . . .والدي رحمه الله

والدتي . . . أطال الله في عمرها

و إلى . . . من أعطت من نفسها بأفضل ما يطلق على معاني الجود ،

وأنفقَت الكثير من وقت الراحة لديها كي أحقق أحلامي . . زوجتي الغالية

وسام

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير الكائنات محمد (ص) وعلى آله وصحبه أجمعين .

تقتضي الأمانة مني أن أسجل بالغ الشكر والتقدير الى الأستاذ الفاضل الدكتور (حميد عبيد عبد) إذ منحني من جهده ووقته الشيء الكثير وأمدني بنصائحه وعلمه مما كان له الأثر في إخراج هذه الرسالة فجزاه الله عني خير الجزاء .

وبإمتنان صادق أتوجه إلى أساتذة قسم الاقتصاد في كليتنا واخص منهم السيد رئيس القسم المحترم الأستاذ المساعد الدكتور(سرمد عبد الجبار الخير الله) وأيضاً الأستاذ المساعد الدكتور(محمد حسين الجبوري) والشكر موصول الى كلٍ من الأستاذ المساعد الدكتور عمار محمود حميد والدكتور خضير عباس الوائلي والذين كانوا لي عوناً حتى أكملت دراستي، وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي رئيس و أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة رسالتي وتجشمهم معاناة قراءتها وتصويباتهم السديدة لتقويمها وإثرائها بملاحظاتهم القيمة ، كما أتوجه بالشكر الجزيل الى منتسبي الجهاز المركزي للأحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، على جهودهم في توفير البيانات الخاصة بالدراسة ، *ولايفوتني أن أتقدم بخالص شكري وإمتناني الى منتسبي مكتبة الدراسات العليا في كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء والى اللأهل والأصدقاء والزملاء على الدعم الكبير والمساندة والتشجيع وتقديم العون .*

والله ولي التوفيق

الباحث

المستخلص:-

إهتمت هذه الدراسة بتقدير مؤشر مرونة (العمل – الناتج) في الاقتصاد العراقي ولعدة مستويات ابتداءاً من المستوى الكلي للإقتصاد وصولاً الى مستوى الأنشطة والقطاعات ، وذلك من خلال إستخدام الأساليب القياسية الحديثة ، إذ تم إستخدام أسلوب الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع *ARDL* ، بعد معرفة إستقرارية (سكون) متغيرات النموذج ودرجة تكاملها ، جاءت الدراسة للإجابة على عدة تساؤلات هي :

- ما هو أثر الطابع الريعي في قيمة معامل مرونة (العمل – الناتج) ومدى استدامة العلاقة بين الإنتاج والاستخدام في حالة تضمين قطاع النفط من عدمه .
- ما هي حدود النمو الاقتصادي اللازمة لإستيعاب نمو القوى العاملة مستقبلاً.
- مدى فاعلية النمو الاقتصادي في خلق فرص العمل في السوق العراقي .

ولغرض الإجابة عن هذه التساؤلات تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول تركز أولها على التأصيل النظري لمفهوم المرونة والعلاقة بين الاستخدام والناتج ، أما الفصل الثاني فقد تناول دراسة وتحليل واقع الاستخدام والإنتاج في الاقتصاد العراقي ، في حين تضمن الفصل الثالث تقدير معاملات المرونة وإستخدامها في تحديد معدلات النمو اللازمة لإستيعاب القوى العاملة .

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج نذكر منها :

- تدني معامل مرونة (العمل – الناتج) في الاقتصاد العراقي على المستوى الكلي والقطاعي .
- اظهر تقدير المرونة بعد استبعاد قطاع النفط حدوث تحسن في قيمة معامل مرونة (العمل – الناتج) وإن ظل متدنياً بشكلٍ عام.
- إستدامة العلاقة بين الاستخدام والإنتاج في حال استبعاد مساهمة قطاع النفط ، أذ أظهر القياس الاقتصادي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، في حين أن العلاقة التوازنية طويلة الاجل إنعدمت عند تضمين مساهمة قطاع النفط .
- ضعف قدرة الاقتصاد العراقي في إستيعاب النمو السنوي في القوى العاملة مما ينبئ بإستمرار المعدلات المرتفعة للبطالة في حال عدم حصول تغيير جذري للإقتصاد العراقي وإرتفاع معدلات النمو فيه .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	هـ - و
قائمة المخططات	و
قائمة الاشكال البيانية	ز
قائمة الجداول	ز-ح
المقدمة:-	1
اولا:- اهمية الدراسة	2
ثانيا:- مشكلة الدراسة	2
ثالثا:- فرضية الدراسة	2
رابعا: اهداف البحث	3
خامسا:- منهجية الدراسة	3
سادسا:- الحدود الزمانية والمكانية	3
سابعا:- هيكلة الدراسة	4
ثامنا:- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة	7-5
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي والنظري	*45-9*
المبحث الاول: التأصيل النظري لمفهوم مرونة (العمل – الناتج)	*24*-10
المطلب الاول: مفهوم المرونة في ادبيات علم الاقتصاد	10
المطلب الثاني: مفهوم مرونة العمل –الناتج	16
المبحث الثاني : التأصيل النظري للعلاقة بين الناتج والإستخدام	*45-25*
المطلب الأول : الإنتاج والاستخدام وفق المنظور الكلاسيكي	25
المطلب الثاني : الإنتاج والاستخدام وفق المنظور الكينزي	37
الفصل الثاني : واقع الناتج والإستخدام في الاقتصاد العراقي	*84-47*
المبحث الأول : الناتج المحلي الإجمالي	*48*
المطلب الأول : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي	*50*
المطلب الثاني : تطور هيكل الناتج في الاقتصاد العراقي	*54*
المبحث الثاني :الاستخدام (التشغيل) في الاقتصاد العراقي	*66*
المطلب الأول سوق العمل وواقع الاستخدام في الاقتصاد العراقي	*66*
المطلب الثاني – مقومات عرض العمل في الاقتصاد العراقي	*73*
المطلب الثالث – البطالة	*78*
الفصـــل الثالث : قياس وتحليل مرونة (العمل - الناتج) في الاقتصـــاد العراقي	131 -86
المبحث الأول : توصيف النماذج القياسية وخطوات تقديرها	87
المطلب الأول - التوصيف العام لنموذج مرونة العمل للناتج	87

المطلب الثاني - خطوات تقدير النموذج	91
المطلب الثالث : اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النماذج	93
المبحث الثاني : تقدير النموذج بإستخدام أسلوب *ARDL*	*98*
المطلب الأول : تقدير مرونات النموذج الكلي	*98*
المطلب الثاني : تقدير المرونات على مستوى الأنشطة القطاعات الاقتصادية	110
المطلب الثالث : تقدير المرونات على المستوى القطاعي	116
المبحث الثالث : مرونة (العمل – الناتج) و السياسات الإقتصادية	123
الاستنتاجات والتوصيات	132
المصادر	138
الملاحق الإحصائية	149

قائمة المخططات

رقم المخطط	عنوان المخطط	الصفحة
1	مخطط الية التوازن عند الكلاسيك	35
2	الفرق بين النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي في العلاقة بين توازن الإنتاج والاستخدام	45
3	اختبار جذر الوحدة وتحديد الأسلوب القياسي الأمثل	*92*

قائمة الاشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	التوازن في سوق العمل لدى الكلاسيك	28
2	توازن سوق العمل وتحديد حجم الناتج الكلي لدى الكلاسيك	29
3	اختلالات التوازن الكلي الكلاسيكي	30
4	حركة تدفق الأرصدة النقدية بين قطاعي الافراد والاعمال	32
5	توازن العرض الكلي والطلب الكلي لسوق السلع والخدمات	33
6	منحنى العرض الكلي في إطار الرؤيا الكينزية	*37*
7	توازن العرض والطلب وفق المنظور الكينزي	*38*
8	*الفرق بين الرؤيا الكلاسيكية والرؤيا الكينزية حول التوازن*	*39*
9	الاستخدام و سوق العمل وفق الرؤيا الكينزية	42
10	مضاعف الاستخدام و ميكانيزم التوازن الكينزي للأنتاج والاستخدام	44
11	معدل النمو السنوي للناتج الحقيقي للمدة (1988-2003)	49
12	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (1988-2003)	50
13	معدل النمو السنوي للناتج الحقيقي للمدة (2004-2016)	51
14	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2016)	52
15	تطور هيكل الناتج الحقيقي للإقتصاد العراقي للمدة *(1988 -2016)*	55
16	تطورمعدلات النمو المركب لمكونات *GDP* للمدة (1988 - 2003)	57
17	تطورمعدلات النمو المركب لمكونات *GDP* للمدة (1988 - 2003)	58
18	المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (1988-2016)	63
19	مستويات الاستخدام خلال المدة (1988 -2016)	68

20	هيكل الاستخدام وفقاً للأنشطة الإقتصادية	70
21	نسبة مساهمة قطاع الزراعة الاستخدام الكلي للإقتصاد	71
22	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الاستخدام الكلي للإقتصاد	72
23	تطور هيكل السكان	76
24	تطور عدد خريجي الجامعات	77
25	تطور معدلات البطالة	79
26	اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج الاول	*102*
27	اختبارات الاستقرار الهيكلي للأنموذج الثاني	*108*
28	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الأنشطة السلعية	*113*
29	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الأنشطة التوزيعية	*115*
30	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج القطاع الزراعي	*116*
31	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج القطاع الصناعي	*120*
32	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج قطاع البناء والتشييد	*122*
33	الحدود الدنيا لمعدلات النمو الإقتصادي اللازمة لضمان عدم ارتفاع معدلات البطالة في الإقتصاد العراقي	*130*

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة 1988 – 2016	53
2	نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج الحقيقي للإقتصاد العراقي	56
3	تطور معدلات النمو المركبة للإستخدام والناتج خلال المدة (1988-2016)	*69*
4	أعداد السكان ومعدل نمو السكان في العراق للفترة من 1988 - 2016	*73*
5	تطور الهيكل السكاني في العراق	*75*
6	أعداد المشاريع المتوقفة خلال المُدة 1997 - 1999	*80*
7	تطور معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي	*81*
8	سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج الاقتصاد ككل	94
9	سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الأنشطة السلعية	94
10	سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الأنشطة التوزيعية	95
11	سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج القطاع الزراعي	95
12	سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج القطاع الصناعي	96

13	سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج قطاع البناء والتشييد	96
14	خلاصة نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات نماذج الدراسة	97
15	نتائج تقدير *ARDL* للنموذج الأول	99
16	نتائج اختبار الحدود للنموذج الأول	100
17	مخرجات نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الأول	101
18	اختبار وجود الارتباط التسلسلي للنموذج الأول	103
19	اختبار وجود الارتباط الذاتي النموذج الاول	103
20	نتائج تقدير *ARDL* للنموذج الثاني	104
21	اختبار الحدود للنموذج الثاني	105
22	نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثاني	106
23	تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج الثاني	107
24	اختبار وجود الارتباط التسلسلي النموذج الثاني	108
25	اختبار وجود الارتباط الذاتي للأنموذج الثاني	109
26	خلاصة تقدير نموذج الأنشطة السلعية	111
27	خلاصة تقدير أنموذج الأنشطة التوزيعية	114
28	خلاصة تقدير نموذج القطاع الزراعي	117
29	خلاصة تقدير نموذج القطاع الصناعي	119
30	خلاصة تقدير نموذج قطاع البناء والتشييد	121
31	أختبار سببية العلاقة بين البطالة والنمو في الإقتصاد العراقي	125
32	معدلات نمو السكان وقوة العمل للفترة من 1989 -2016	126
33	المعدل المتوقع لنمو القوى العاملة في العراق	127
34	احتساب الحدود الدنيا لمعدلات النمو الإقتصادي اللازمة لتثبيت معدل البطالة	129

المقـدمــة :

يعـد مفهـوم المرونــة بشـكل عـام مـن المفـاهيم المهمــة فـي أدبيـات علـم الاقتصــاد ، فالنمــاذج الاقتصــادية ســواء كانــت علــى المســتوى الكلــي أو الجزئــي قائمــة علــى علاقــات تــأثير متبــادل بــين المتغيــرات المكونــة لهــا ، وهنــا يــأتي دور المرونــة كمقيــاسٍ لتلــك التغيــرات والتــأثيرات المتبادلــة بــين مختلــف المتغيــرات الاقتصــادية ، أن ترجمــة العلاقــات الاقتصــادية الــى لغــة رقميــة متمثلــة بالمرونــات يعــد مــن المواضــيع التــي تحظــى بأهميــةٍ nkخاصــة لا ســيما وأنهــا تســتخدم كمؤشــرات ومــدخلاتٍ مُهمــة وذات تــأثير مباشــر فــي السياســة الاقتصــادية ، وفــي موضــوعنا هــذا فــإن العلاقــة بــين الاســتخدام والنــاتج والتــأثيرات المتبادلــة بينهمــا ، قــد أخــذت حيــزاً مهمــاً فــي الدراســات الاقتصــادية ، إذ أن السياســات الإقتصــادية فــي مختلــف بلــدان العــالم تســعى الــى تحقيــق مســتويات إســتخدام مرتفعــة وذلــك لضــمان جعــل معــدلات البطالــة فــي حــدودها الــدنيا المقبولــة ، وتوضــع السياســات اللازمــة لــذلك بنــاءاً علــى أســاس إقتصــادي يرتكــز علــى وجــود روابــط بــين أداء ســوق العمــل و توظيف العمالة (الإستخدام) من جهة ونمو الناتج من جهةٍ أخرى .

علــى الــرغم مــن إخــتلاف المــدارس الاقتصــادية فــي تحليــل العلاقــة بــين الاســتخدام والنــاتج وتحديــد مســتوياتهما التوازنيــة ، إلا أن جميــع المــدارس الفكريــة أجمعــت علــى وجــود علاقــة ديناميكيــة وثيقــة بــين تغيــر مســتويات كــل منهــا ، و تعــد مرونــة العمــل للنــاتج مقيــاس لتحديــد كثافــة التشــغيل فــي النمــو ، ومعامــل مرونــة العمــل للنــاتج هــو تعبيــر رقمــي عــن الأثــر المتبــادل بــين الاســتخدام والإنتــاج ، ســواء كــان علــى المســتوى الكلــي للإقتصــاد أم علــى المســتوى القطــاعي ، لقــد عــانى الاقتصــاد العراقــي ولفتــرة زمنيــة طويلــة مــن حالــة الاخــتلال الهيكلــي علــى مســتوى هيكــل النــاتج وهيكــل الإســتخدام ممــا جعــل الاقتصــاد يعــاني ولازال مــن مشــاكل عديــدة ومــن ضــمنها البطالــة ، لــذا فــإن معالجــة هــذه المشــاكل يتطلــب وضــع سياســات موضــوعية وفاعلــة ، وهــذه السياســات تتطلــب مؤشــرات وأســس علميــة تُبنــى عليهــا . وانطلاقــاً مــن هــذا فقــد شــرعنا فــي هــذه الدراســة الــى قيــاس وتحليــل مرونــة العمــل للنــاتج فــي الاقتصــاد العراقــي ، بإعتبارهــا أداة مهمــة فــي وضــع السياســات الاقتصادية .

اولا:- اهمية الدراسة

تتنبع أهمية الدراسة من عدة محاور ، أولها أهمية مفهوم المرونة بشكل عام في مجال علم الاقتصـــاد ، بصـــفتها أداة ومؤشـــر مهم يســـتخدم في قياس التأثيرات المتبادلة بين متغيرات العلاقات الإقتصـــادية المختلفة ، أما المِحوَر الثاني يتمثل بأهمية التنبؤ بالمتغيرات الاقتصـــادية بإعتباره أساساً لوضع السياسات الاقتصادية الفعالة ، أما ثالث هذه المحاور فيتلخص بأهمية تناســب معدلات نمو الاســتخدام مع معدلات نمو عرض العمل (القوى العاملة) وأثر ذلك على ظاهرة البطالة التي تعتبر من المشـــاكل المهمة التي طالما كانت إحدى الأهداف الرئيســـية التي تستهدفها السياسات الاقتصادية المختلفة .

ثانياً : مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤلات التالية : ما مدى تأثر و إستجابة مستويات الاستخدام في الاقتصاد العراقي للتغيرات الحاصة في مستويات الناتج المحلي الإجمالي ؟ وهل أن العلاقة بين المتغيرين تختلف في حال أستبعاد قطاع النفط من عدمه ؟ وماهي طبيعة هذه العلاقة على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ؟ وهل أن معدلات نمو الإستخدام تتناسب مع معدلات نمو القوى العاملة ؟ ومدى تأثير ذلك على معدلات البطالة .

ثالثا:- فرضية الدراسة :

إستندت الدراسة على الفرضيات الآتية :

1. تدني معاملات مرونة العمل للناتج على مستوى الكلي في الاقتصاد العراقي ، وعلى المستوى القطاعي ، وهذا ما ينذر بإستدامة ظاهرة البطالة في الإقتصاد العراقي .
2. يكون معامل المرونة أكبر في حال قياســهُ بعد إســتبعاد قطاع النفط وذلك لكون هذا القطاع يهيمن على الجزء الأكبر من تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهو قطاع ذو إستيعاب متدني للقوى العاملة .
3. إختلال هيكل الإســتخدام و ضــعف قدرة الاقتصــاد العراقي في أســتيعاب الزيادة المستمرة في عرض العمل (القوى العاملة) .

رابعا:- اهداف الدراسة

تَهدف الدراسة الى :

1. دارسة و تحليل مفهوم مرونة العمل للناتج .
2. تقدير معاملات مرونة العمل للناتج على المستويين الكلي والقطاعي في الاقتصاد العراقي .
3. التنبؤ بالحدود الدنيا لمعدلات النمو الاقتصادي اللازمة لإستيعاب النمو السنوي لقوة العمل في الاقتصاد العراقي .

خامسا:- منهجية الدراسة

اعتمد البحث على استعمال المنهجين الاستقرائي والاستنباطي عن طريق عرض مفهوم مرونة العمل للناتج والنماذج والطروحات الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين الاستخدام والانتاج فضلاً عن دراسة وتحليل تطورهما وإستعمال الاساليب القياسية لقياس معاملات المرونة .

سادسا:- الحدود الزمانية والمكانية

شملت الحدود الزمانية لهذه الدراسة المدة من 1988- 2016، اما الحدود المكانية فقد إختصت بالإقتصاد العراقي كحالة دراسية .

سابعا:- هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول ، اذ تناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم المرونة بشكل عام ومفهوم مرونة العمل للناتج بشكلٍ خاص والعلاقة بين الاستخدام والناتج وتضمن مبحثين ، الأول التأصيل النظرية لمفاهيم مرونة العمل للناتج والعمل والناتج والمفاهيم ذات الصلة ، أما المبحث الثاني فقد تضمن عرض وتحليل العلاقة بين الاستخدام والإنتاج وفقاً لرؤى المدرستين الكلاسيكية والكينزية ، أما الفصل الثاني فتضمن مبحثين إشتملا على دراسة وتحليل تطور واقع كلٍ من الإنتاج والاستخدام في الاقتصاد العراقي للمدة من 1988 – 2016 ، وبالنسبة للفصل الثالث فتكون من ثلاثة مباحث تركزت حول توصيف النماذج القياسية وقياس معاملات المرونة على المستويين الكلي والقطاعي ودراسة معدلات النمو الاقتصادي اللازمة لإستيعاب عرض العمل .

ثامنا:- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

أ- الدراسات العربية

1- دراسة الغنام (2005)[1]

التي بينت العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ونمو التشغيل في المشروعات الخاصة في المملكة العربية السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير من النمو الاقتصادي إلى نمو العمالة ،إي ان التغير في معدل النمو الاقتصادي يساعد في تفسير حجم التوظيف في القطاع الخاص وليس العكس.

2- دراسة نجلاء الأهواني (2008)[2]

تطرقت هذه الدراسة الى قياس كثافة التشغيل في النمو للإقتصاد المصري وعلى مستوى الصناعة التحويلية ، إذ حاولت الدراسة تحديد القطاعات الكلية والفرعية التي يولد نمو الناتج فيها فرص عمل أكثر من غيرها إضافة الى قياس وتفسير مدى دلالة التحول الهيكلي الذي حدث في نمط توليد القيمة المضافة والتشغيل في الاقتصاد المصري ، وتوصلت الدراسة الى أن مرونة التشغيل في الاقتصاد المصري تبلغ (0.53) وهي مقاربة للمتوسطات المشاهدة الدولية ، مع تفاوت معاملات المرونة على المستوى القطاعي أما على مستوى بعض الصناعات فقد كانت الصناعات الغذائية وصناعة المنتجات الخشبية من الصناعات ذات مرونة التشغيل العالية في حين ان صناعة الغزل والنسيج ينخفض فيها مؤشر المرونة

3- دراسة مجدي الشوربجي (2010) [3] ، لقد توصلت الدراسة الى :

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في الاقتصاد المصري من خلال نموذج قياسي تضمن أثر النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى(الاستيرادات والصادرات) ، على نمو العمالة ، إذ توصلت هذه الدراسة الى :

- وجود اثر موجب معنوي ضئيل للنمو الاقتصادي في العمالة في الأجلين القصير والطويل.
- وجود اثر سالب ومعنوي لإجمالي تكوين رأس المال الحقيقي في العمالة في الأجل الطويل.

---

(1) 43. Al-Ghannam .H.A.," The relationship between economic growth and employment in Saudi private firms ",(2005).www. sea .org .sa/files/magazine/numo9/pdf.

(2) نجلاء الأهواني & نهال المغربل : كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) ، 2008

(3) مجدي الشوربجي : أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد ، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، 2010

- وجود اثر موجب ومعنوي للصادرات السلعية الإجمالية في الأجل الطويل.
- وجود اثر سالب ومعنوي للواردات السلعية الإجمالية في العمالة في الأجل الطويل.
- وجود اثر موجب ومعنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العمالة في الأجل الطويل. ومن أهم الاستنتاجات في هذه الدراسة لإغراض السياسات تتعلق بتطبيق سياسات تكفل تحقيق نمو اقتصادي مستدام ،وزيادة طاقة الاقتصاد على استيعاب المزيد من العمالة.

ب- الدراسات الأجنبية

1- دراسة Ewald Walterskirchen (1999)[1]

بحث هذه الدراسة العلاقة بين النمو والبطالة والاستخدام في اقتصاد الاتحاد الأوربي ، إذ تم تحليل العلاقة بين نمو GDP والتغير في البطالة بناءاً على عنصرين :-

- ارتباط النمو الاقتصادي والتغير في الاستخدام .
- العلاقة بين التغير في الاستخدام ومعدل البطالة .

إذ بينت الدراسة أن العلاقة الأولى تخضع لتأُثير العوامل الاقتصادية ، أما الثانية تخضع لعوامل ديمغرافية وسياسات سوق العمل . مستخدم تحليل السلاسل الزمنية لدول الاتحاد الأوربي عام (1999) للمدة (1988 – 1998) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :-

- توجد هنالك علاقة إيجابية قوية تربط بين نمو GDP والتغير في الاستخدام لكن الطلب على العمالة لا يرتفع إلا إذا معدلات النمو الاقتصادي تفوق الإنتاجية .
- هناك علاقة عكسية بين التغير في الاستخدام والبطالة .
- الزيادة في فرص التوظيف يميل إلى رفع فرص العمل وخفض الإنتاجية بشكل ملحوظ

2- دراسة Kangasharju and Pehkonen (2001) [2]

فقد بينت هذه الدراســة العلاقة بين العمالة والناتج في فنلندا ،وأشــارت نتائج هذه الدراســة إلى الآتي :

1 - ان العلاقة الآنية بين التغيرات في التشغيل ونمو الناتج اختفت في أوائل التسعينيات .
2- اختلاف طبيعة العلاقة بين التشغيل والناتج من منطقة الى أخرى .

([1]) ***E.****wald Walter Skirchen,"The relationship between Growth ,employment and unemployment in the European economists for alternative economic policy", Austrian Institute of economic research, Vienna, 8 September,1999*

([2]) Kangasharju, A. and Pehkonen, J. "Employment-Output Link in Finland Evidence from Regional Data," Finnish Economic2001 ،

3- ان الفروق القائمة في طبيعة العلاقة بين التشغيل والناتج من منطقة إلى أخرى يمكن تفسيرها جزئيا" إلى الفروق في التخصص الصناعي بين المناطق محل الدراسة.

3- دراسة Nabil ,Keller(2002)[1]

فقد بينّ الباحثان مفهوم مرونة التشغيل (التوظيف) بالنسبة لنمو GDP من خلال دراستها في عدة بلدان وبضمنها أقطار العربية ، إذ تمَّ حساب هذه المرونة بقسمة متوسط معدل نمو الاستخدام على متوسط معدل نمو GDP لعدة سنوات امتدت لغاية أواخر عقد التسعينيات. واقتربت المرونة بالمعدل بالنسبة للأقطار الثمانية الى (1.1) غير ان النتيجة الغريبة هي ان هذه المرونة كانت ثلاثة أمثالها في الجزائر والتي بدورها تساوي ست مرات المرونة في مصر وأكثر من ثلاث مرات من الكويت (والبلدان النفطية الأخرى). وهذه النتيجة هي نتيجة تكاد تكون غريبة والتي لم تبد متسقة مع حقيقة ان معدل البطالة في الجزائر كان (29.9%) في عام 2000 مقارنة بـــ (19.8%) في عام 1990،إذ شهدت مصر انخفاضا" في البطالة من (8.6%) عام1990 الى (7.9%)عام 2000 . وبالرغم من ذلك فإنّه ليس من السهولة تفسير سبب كون المرونات في بلدين نفطين (الجزائر - الكويت) مختلفة بدرجة كبيرة.

4- دراسة Steven Kapsos (2005) [2]

إستخدمت هذه الدراسة قاعدة واسعة من البيانات التي أعتُمِدَت في دراسات سابقة ووظفتها لإستخراج تقديرات مرونة العمل للناتج (كثافة التشغيل في النمو) لمجموعة واسعة من البدان وصل عددها الى 160 بلد ، إذ تم تقدير المرونات على المستوى الكلي لكل بلد ، أضافة الى تقديرها على المستوى الديموغرافي داخل البلد الواحد ، وكذلك تقدير المرونة على المستويات القطاعية .

توصلت الدراسة الى تسجل معاملات مرونة مرتفعة في أسيا وأفريقيا ، كما وتوصلت الى الى ضرورة دراسة مرونة العمل للناتج جنب الى جنب مع مؤشرات الاقتصاد الكلي وسوق العمل ، مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والبطالة و ومعدلات المشاركة في قوة العمل .

كما توصلت هذه الدراسة الى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخصوصاً شرق أسيا قد حققت مكاسب كبيرة في مجال العمالة ترافقت مع معدلات النمو .

([1]) Keller, J. and M.K. Nabil The macroeconomics of labour market outcomes in MENA over the 1990s: How growth has failed to keep pace with a burgeoning labour market. Working Paper, The Egyptian Center for Economic Studies, Cairo, 2002.

([2]) Steven Kapsos : : The employment intensity of growth Trends and macroeconomic determinants , International Labour Office ,2005

5- **دراسة Seyfried (2005)[1]**

فقد بينت هذه الدراسة أثر النمو الاقتصادي في التشغيل لعينة مكونة من 10 ولايات كبرى داخل الولايات المتحدة الأمريكية إذ أشارت هذه الدراسة على النحو الآتي:

1- إن القيمة المقدرة لمرونة التشغيل بالنسبة للناتج للولايات المتحدة ككل بلغت (0.47) .

2- إن القيمة المقدرة لمرونة التشغيل بالنسبة للناتج تراوحت بين (0.30) و(0.60) في ولايات محددة.

3- إن الأثر الموجب للنمو الاقتصادي في التشغيل يستمر لأرباع سنوية تالية في معظم الولايات المكونة للعينة محل الدراسة.

أما أهم ما جاءت به دراستنا تمثل بتقدير معاملات مرونة (العمل - الناتج) للإقتصاد العراقي وعلى مستوياتٍ عدة ، المستوى الكلى والقطاعي وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية ، كما تم استخدام معاملات المرونة المقدرة في التنبؤ بمدى قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب النمو الحاصل في القوى العاملة ، من خلال ربط معاملات المرونة مع معدلات نمو عرض العمل بإستخدام صيغ رياضية مستندة الى مفهوم مرونة (العمل –الناتج) ، ومن ثم تحديد معدلات النمو الاقتصادي اللازم تحقيقها في سنوات لاحقة لإستيعاب الزيادة نمو قوة العمل .

(1) Seyfried , W. "Examining the Relationship between Employment , and Economic Growth in the Largest Stats,"2005. Available: www.ser.tcu.edu/2005/SER2005%20Seyfried%2013-24

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

لمفهوم المرونة

والعلاقة بين العمل والناتج

المبحث الأول / التأصيل النظري لمفهوم مرونة (العمل – الناتج)

المبحث الثاني/ التأصيل النظري للعلاقة بين الناتج والإستخدام

تمهيد

يُعد مؤشر مرونة العمل للناتج من المؤشرات ذات الأهمية التي تستحق الدراسة والتحليل في الاقتصاد وذلك لما يوفره هذا المؤشر من إمكانية للإستفادة منه في وضع السياسات الاقتصادية ، لا سيما وأن هذا المفهوم قد أخذ حيزا مهماً لدى المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية (ILO) وصندوق النقد الدولي (IMF) ، إذ يعد مؤشرا على مدى فعالية النمو الاقتصادي في خلق الوظائف والحد من مشكلة البطالة .

ان هذا المؤشر ما هو إلا نتاج التفاعل بين متغيري الاستخدام والإنتاج ، هذا التفاعل الذي يعد جزءاً مهماً من النموذج الأساسي في الاقتصاد الكلي والمقصود هنا بالنموذج الأساس هو نموذج التدفق الدوري للدخل ، لذا فإن التأصيل النظري لمفهوم مرونة (العمل – الناتج) لابد من ان يتكامل مع التأصيل النظري للعلاقة بين الإنتاج والإستخدام ، فقد أختلفت الرؤى الاقتصادية للمدارس الفكرية في دراسة وتحليل مستويات الإنتاج والإستخدام التوازنية على مستوى الاقتصاد .

لذا سنتطرق في هذا الفصل الى التأصيل النظري لمفهوم المرونة بشكل عام وصولا الى مفهوم مرونة العمل – الناتج ، ومن ثم نستكمل التحليل من خلال دراسة وعرض التأصيل النظري للعلاقة بين الناتج والإستخدام .

المبحث الأول : التأصيل النظري لمفهوم مرونة (العمل – الناتج)

المطلب الاول – مفهوم المرونة في ادبيات علم الاقتصاد

قبل الدخول في التأصيل النظري لمفهوم مرونة (العمل – الناتج) لابد من التطرق للمفهوم الاقتصادي للمرونة بشكل عام ، اذ يعتبر الفرد مارشال Alfred Marshal ("1842-1924") من أوائل الذين تطرقوا الى مفهوم المرونة ومعامل المرونة في مجال الاقتصاد في معرض تحليله لقانون الطلب ضمن مؤلفه مبادئ الاقتصاد Principles of Economics إذ تطرق الى ذلك بالوصف الاتي " يُمكننا القول بشكل عام أن مرونة أو استجابة الطلب في السوق تُعد كبيرة أو صغيرة حسب كبر أو صغر زيادة مقدار الطلب لانخفاض مُعين في السعر، وحسب مقدار انخفاض الطلب لزيادة معينة في السعر" [1] .

لقد وفر مارشال أداة مهمة في التحليل الاقتصادي اذ عمل على الإجابة عن تساؤلات عدة حول مفهوم المرونة وعلاقتها وتأثرها بالفترات الزمنية (الاجل القصير والاجل الطويل) وعلاقتها بحالة الصناعة والتجارة [2] .

أضافة الى مارشال أيضا يعتبر الاقتصادي هيكس (John Richard Hicks 1904 -1989) من الأوائل الذين استخدموا مفهوم المرونة في التحليل الاقتصادي وذلك من خلال عرضه لمرونة الاحلال بين عوامل الانتاج إذ أشار الى ان زياده العرض لأحد عوامل الإنتاج سيؤدي الى زيادة مساهمته في العملية الإنتاجية وبالتالي زيادة دخلة وذلك يعتمد على مرونة الاحلال فيما اذا كانت اكبر من مرونة الوحدة[3]

(1)Alfred Marshall: Principles of Economics, Macmillan and Co., 8th ed., London, 1920,p:178

(2)Wood J C : Alfred Marshall: Crit Assess, Routledge –Taylor and Francis Group uk .1993 ,p:118

(3)J.R. Shackleton, Gareth Locksley: Twelve Contemporary Economists, The Macmillan press ltd London 1983 ,p:110

تُعرف المرونة بشكل عام على إنها درجة إستجابة المتغير التابع الى التغير الحاصل في المتغير المستقل أو إنها التغير النسبي لمتغير ما نسبة الى التغير النسبي في متغير آخر [1]

ويمكن تمثيل المرونة بشكلها العام رياضيا كالاتي :

بافتراض

$$y = f(\mathrm{x})$$

حيث ان مرونة النقطة للمتغير y تجاه x تكون صيغتها [2]

$$Eyx = \frac{dY/dx}{y/x} = \frac{\text{الحدي}}{\text{المتوسط}}$$

وتشير مرونة النقطة الى المرونة عند نقطة معينة على المنحنى ، ومفهوم مرونة النقطة يستخدم لقياس الأثر على المتغير التابع نتيجة لتغير طفيف أو حدي في المتغير المستقل أي أنها تعبر عن علاقة حدية (Marginal) بين المتغيرين التابع والمستقل [3]

اما مرونة القوس**Arc Elasticity** فالصيغة الرياضية العامة لها هي [4]:

$$(Arc)Eyx = \frac{\dfrac{Y2 - Y1}{(Y2 + Y1)/2}}{\dfrac{X2 - X1}{(X2 + X1)/2}}$$

(1)Frederick S. Weaver : Economic Literacy: Basic Economics with an Attitude , Rowman & Littlefield Publisher Inc , UK ,2011. P 36

(2)alpha c.chiang: Fundamental Methods of Mathematical Economics, Third edition by McGraw hill 1984 P:191

(3)Mark Hirschey :Fundamentals of Managerial Economics ,9TH ,SOUTH - WESTERN Cengage - learning ,2009, p171

(4)Robin Wells Paul Krugman: Microeconomics, Worth Publisher Second EDition, 2009 p:147

وهي متوسط المرونة بين نقطتين كما يعرفها George J. Stigler ، ويكون معامل المرونة أدق كلما اقتربت النقطتان من بعضها ويعبر مفهوم مرونة القوس عن تقدير دقيق لأثر التغير في المتغير المستقل على المتغير التابع بين نقطتين على المنحنى وهي لا تستخدم لقياس التغيرات على مدى واسع (أكثر من 5%) لأن قيمة معامل المرونة تتفاوت بين النقاط المختلفة على طول المنحنى [1].

وانطلاقا من كون موضوع البحث يرتكز حول المرونة بين العمل و الإنتاج فلا بد من التطرق الى تطبيقات مفهوم المرونة ذات الصلة بنظرية الإنتاج واقتصاديات العمل ، حيث نجد لهذا المفهوم تطبيقات واسعه ومهمة في هذين المجالين نذكر منها :

أولا- مرونة الإنتاج هي النسبة المئوية للتغير في الإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي أو إنتاج شركة ما) مقسوما على النسبة المئوية للتغير في المدخلات. وتسمى أحيانا المرونة الجزئية للناتج في إشارة الى ان التغير بمدخل واحد من مدخلات الانتاج. وتعد مرونة الانتاج مؤشرا على درجة العوائد إلى الحجم. إذا كان معامل مرونة الإنتاج أكبر من 1، فهذا يعني ان الإنتاج يشهد عوائد حجم متزايدة أما إذا كان معامل المرونة أقل من 1، فهذا يعني ان الإنتاج يشهد عوائد حجم متناقصة في حين إذا كان معامل هو 1، فهذا يشير الى ثبات عوائد الحجم تجدر الإشارة هنا الى ان الحجم قد يتغير مع تغير مستوى الإنتاج [2]

في المدى القصير، يمكن قياس مرونة الإنتاج الجزئية Partial Elasticity of Production بنسبة التغير في الكمية المستخدمة من أحد عناصر الإنتاج بينما تكون كميات باقي عناصر الانتاج ثابتة ، إذ تقيس هذه المرونة مدى استجابة الإنتاج للتغيير في الكميات المستخدمة من أحد عناصر الانتاج عند ثبات كميات باقي العناصر. ويتم حساب مرونة الإنتاج بقسمة نسبة التغيير في الانتاج علي نسبة التغيير في كمية عنصر الإنتاج ، وينتج عن القسمة نسبة الزيادة في الانتاج الكلي لكل 1% زيادة في كمية عنصر الانتاج.

(1) Mark Hirschey: opcit, p171

(2) Charnes, A, Cooper W, W Schinnar: A Theorem on Homogeneous Functions and Extended Cobb-Douglas Forms, National Academy of Sciences of the United States of America, Volume 73, Issue 10, 1976, pp.3747-3748

ويمكن حسابها كالاتي :

$$E_l = \frac{\%\Delta Q}{\%\Delta L} = \frac{\Delta Q}{\Delta L} * \frac{L}{Q} = \frac{\frac{\Delta Q}{\Delta L}}{\frac{Q}{L}} = \frac{MP_L}{AP_L}$$

ومن الصيغة أعلاه يتضح إمكانية الحصول علي المرونة الجزئية للإنتاج بالنسبة لعنصر العمل بقسمة الناتج الحدي للعامل علي إنتاجه المتوسط ومن متابعة وضع منحنى الناتج الحدي بالنسبة لمنحنى الناتج المتوسط سنلاحظ كيف تتغير مرونة الانتاج عبر المراحل الثلاثة للإنتاج. حيث تكون ($E_l \rangle 0$) في المرحلة الاولى، وتتراوح مرونة الإنتاج في المرحلة الثانية بين الواحد والصفر اي تكون($0 \langle E_l \rangle 1$)، وتكون سالبة في المرحلة الثالثة($E_L \langle 0$)[1]

تجدر الإشارة الى ان المرونة الجزئية تستخرج وفقا لأنموذج دالة انتاج Cobb-Douglas ، يعتبر مفهوم المرونة الجزئية للإنتاج احد مرتكزات تعريف مرونة العمل – الناتج .

لابد لنا أيضا ان نشير الى مفهوم **مرونة التكاليف** والذي غالبا ما يتم الاعتماد على لأغراض قياس وفورات الحجم والمقصود بمرونة التكاليف هي التغير النسبي في التكاليف الكلية نتيجة الى التغير بحجم الإنتاج بنسبة 1% ويعبر عنها رياضيا بالاتي :-

$$\epsilon c = \Delta\%TC \div \Delta\%Q$$

$$= \frac{\Delta TC/TC}{\Delta Q/Q}$$

$$= \frac{\Delta \mathrm{TC}}{\Delta \mathrm{Q}} \times \frac{Q}{TC}$$

فاذا كانت $\epsilon c > 1$ هذا يعني ان الإنتاج يزداد بنسبة أكبر من التكاليف أي ان عوائد الحجمEconomy of Scale متزايدة اما اذا كانت $\epsilon c < 1$ فعذا يعني ان الإنتاج يزداد بسبة أقل من زيادة التكاليف وهذا يدل على انخفاض عوائد الحجم وفي حالة كون

(1) Eckhard Hein : Distribution and Growth after Keynes ,Edward Eglar Publishing, uk, 2014 ,p ;55

$\epsilon c = 1$ فهذا يعني ثبات عوائد الحجم أي ان مرونة الكاليف ترتبط بعلاقة عكسية مع وفورات الحجم Economy of Scale وهذا عكس العلاقة الطردية بين مرونة الإنتاج وعوائد الحجم[1]

ثانيا: مرونة الاحلال *Elasticity of Substitution* والتي تشير الى نسبة التغير النسبي في النسبة (K / L العمل / رأس المال) (إلى التغير النسبي في المعدل الحدي للإحلال التقني بين عناصر الإنتاج $MRTSLK$) وظهرت أهمية هذا المفهوم نتيجة لما يعاب على هذا المعدل الحدي للإحلال التقني أنه يتأثر بوحدات قياس كل من العمل ورأس المال لذا ظهر مفهوم مرونة الاحلال كمقياس نسبي يستخدم في قياس درجة الإحلال بين عناصر الإنتاج و لا يتأثر بوحدات القياس [2]

وتمثل رياضيا بالشكل التالي :-

$$\mathrm{E\ L,K} = \frac{d\log(\frac{K}{L})}{d\log(MRTS\ L,K)} = \frac{d\ (\frac{\frac{K}{L}}{\frac{K}{L}})}{\frac{d(MRTS\ L,K)}{MRTS\ L,K}}$$

$$= \frac{L}{K}\ .\ MRTS_{L,K}\ .\frac{d(\frac{K}{L})}{d(\ MRTSL,K\ )}$$

ووفقا لمرونة الاحلال بين عناصر الإنتاج فهناك عدة حالات للمزج بين عناصر الإنتاج

الأولى حالة الاحلال اللانهائي وذلك عندما تكون مرونة الاحلال $= \infty$ وهذا يعني ن وحدات العنصرين متجانسة ومتماثلة من الناحية الفنية اللازمة للإنتاج و في هذه الحالة يفترض أن وحدات العنصرين قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة وبذلك يمكن الحصول على مستوى معين من الناتج باستخدام احد العنصرين فقط و ربما هذه الحالة هي بعيدة عن الواقع لصعوبة قيام العملية الإنتاجية بعنصر إنتاجي واحد

(1) Mark Hirschey opcit,p:297
(2) R G DAllan, Macroeconomic Theory A Mathematical Study ، Second edition, Armand Colin Bookstore, Paris, 19, P:62

الثانية عندما تكون مرونة الاحلال =0 فهذا يدل على ان الاحلال بين عناصر الإنتاج غير ممكن اذا ان إنتاج قدر معين من الإنتاج يستدعي إستخدام عنصري الإنتاج L و K بنسب ثابتة لا يمكن تغييرها

الثالثة حالة الإحلال غير التام أي إمكانية الإحلال بين العمل و رأس المال و هي الحالة الأكثر تعبيرا عن الواقع و هي وسطية [1]

ثالثا : اما المرونات المتعلقة باقتصاديات العمل نجد لها عدة تطبيقات نذكر منها **مرونة الطلب على العمل**[2] تعرف على انها مدى استجابة الكمية المطلوبة من العمال للتغير الحاصل في الأجور ، أو هي نسبة التغير في الكميه المطلوبة من العمل نتيجة التغير في الأجور.

$$Elasticity\ of\ Labor\ Demand = \frac{\Delta Ld}{Ld} / \frac{\Delta W}{W}$$

حيث Ld الطلب على العمل و W الأجور /مرونة الطلب:

ولمرونة الطلب الأجرية ثلاثة محددات رئيسيه تتعلق بقوانين الطلب المشتق (مارشال- هكس) وهي :-

مرونة الطلب على السلع النهائية المنتجة باستخدام عنصر العمل وترتبط بعلاقة طرديه مع مرونة الطلب على العمل .فإذا ازدادت أسعار سلعه وكانت ذات طلب مرن ،تنخفض الكميات المطلوبة منها فينخفض الإنتاج بالتالي تنخفض الكميه المطلوبة من العمال وسائر عناصر الإنتاج الأخرى .

نسبة تكلفة العمل في تكاليف الإنتاج الكلية ، وترتبط بعلاقة طرديه مع مرونة الطلب على العمل.

درجة الإحلال بين عناصر الانتاج العمل فكلما تعددت البدائل لعنصر العمل كلما ازدادت مرونة الطلب على العمل

(1) Walter Nicholson and Christopher Snyder: Microeconomic Theory: Basic Principles and Extensions,Eleventh Edition, Cengage Laerning South western uas ,2012 ,p316-318

(2) Howard M. Wachtel : Labor and the Economy ,Academic Press , London ,2013 , P:41

اما **المرونة التقاطعية للطلب للعمل Cross elasticity of labor** [1] فهي تعني مدى استجابة الكمية المطلوبة من العمل للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة على رأس المال أو هي نسبة التغير في الكمية المطلوبة من العمل نتيجة للتغير النسبي في أسعار العناصر الأخرى .

مرونة عرض العمل Elasticity of labor supply [2] تقاس بالتغير النسبي في عرض العمل الى التغير النسبي في الأجور وتعبر عن مدى حساسية عرض العمل (ساعات العمل للتغيرات) التي تحدث في الأجور ويعبر عنها رياضيا :

$$Elasticity\ of\ Labor\ Supply = \frac{\Delta Ls}{Ls} / \frac{\Delta W}{W}$$

حيث Ls يمثل عرض العمل (ساعات العمل) و W يمثل الاجور

فالتغيرات النسبية في الاجور التي ينتج عنها تغيرات نسبية اكبر في عرض العمل تعني ان عرض العمل مرن Elastic أي ان معامل المرونة أكبر من الواحد ويعبر عنه بيانيا بمنحنى عرض العمل المرن ، أما الحالة المعاكسة التي يكون فيها التغير النسبي في الأجور ينتج عنه تغير نسبي اقل في عرض العمل فان عرض العمل سيكون غير مرن Inelastic أي ان معامل المرونة اقل من الواحد االصحيح ويعبر عنه بيانيا بمنحنى عرض العمل الغير مرن ، اما اذا كانت التغيرات النسبية في الأجور تقود الى تغيرات نسبية مماثلة (متساوية) في عرض العمل في هذه الحالة ينتج معامل مرونة مساوٍ للواحد الصحيح ويسمى عرض العمل بالعرض إحادي المرونة Unitary elasticity

(1) Hyclak& Johnes&Robert , Fundamental of Labor Economics 2ed ,South – Western Cengage Learning , 2013 p44

(2) Rae Jean B. Goodman & John S. Morton : Advanced Placement Economics: Macroeconomics : Student Activities 3rd Edition , (NCEE) National Council for Economic Education .2003.P:33

المطلب الثاني : مفهوم مرونة العمل -الناتج

من خلال المفهوم العام للمرونة ومن خلال مفاهيم المرونات المتعلقة بنظرية الإنتاج نستخلص ان مفهوم المرونة في المجال الاقتصادي يرتكز على العلاقة بين متغيرين اقتصاديين بهدف قياس درجة الاستجابة بينهما لذا فان مرونة العمل – الناتج ماهي الا مقياس لدرجة الاستجابة للتغيرات النسبية بين كل من العمل كعنصر انتاج والناتج معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي *GDP* كما انها تعتبر أداة تحليلية لدراسة الروابط بين مستوى إستخدام عنصر العمل وتغيرات الناتج ، وفي معرض بحثنا وتحليلنا هذا نجد ان دراسة مرونة العمل –الناتج تتطلب مبدئياً تناول الاطر النظرية للنماذج الاقتصادية التي تتناول العلاقة بين العمل – الناتج ومن ابرز ما ورد في أدبيات علم الاقتصاد في هذا الإطارنذكر منها :

- دالة الانتاج *Production Function*
- قانون أوكن *Okun's Law*

أولا - دالة الانتاج Production Function

تعبر دالة الإنتاج عن علاقة فنية تربط بين المدخلات (عناصر الإنتاج) Factors of Production والمخرجات (الإنتاج) اذ انها تبين مقدار ما يتوقع الحصول عليه من انتاج باستخدام عناصر الإنتاج المتوفرة ، يمكن التعبير عنها أيضا على انها علاقة مادية بين كميات الموارد الداخلة في عملية الإنتاج وبين ما ينتج من سلع وخدمات لفترة زمنية محددة[1].

وتستخدم دالة الإنتاج عادة في سياق النظرية الاقتصادية الجزئية Microeconomic Theory للتعبير عن العلاقة بين مدخلات ومخرجات الوحدة الاقتصادية الواحدة فعندما نتحدث عن المدخلات هنا يراد بها مدخلات العملية الإنتاجية الخاصة بالوحدة الاقتصادية والمخرجات هي السلعة أو الخدمة المنتجة .

ومن جانب اخر عندما تستخدم في سياق النظرية الاقتصادية الكلية Macroeconomic Theory هنا سيكون الحديث عن المخرجات ممثلة بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، أما

(1) Hal R. Varian :Intermediate Microeconomics A Modern Approach, W. W. Norton & Company usa , EIGHTH EDITION,2010. P : 333

الموارد فتتمثل بالمواد المتاحة لأقتصـــاد البلد ككل أي راس المال والقوة العاملة والموارد والطبيعية والمعرفة على المستوى الكلي للاقتصاد [1] .

بشكل عام هنالك أنواع مختلفة من دوال الإنتاج في الادبيات الاقتصادية ، مثل دالة الإنتاج المتجانسة Homogeneous ،دالة الإنتاج الخطية المتجانسة Linear Homogeneous ، دالة الإنتاج الغير متجانسة non- homogeneous، ودالة الإنتاج الخطية غير المتجانسة Linear non- homogeneous [2] .

ونظرا لما حظيت به صياغة دالة انتاج **كوب دوغلاس *Cobb-Douglas*** من أهمية واسعة لدى الباحثين في علم الاقتصاد حيث شكلت أساساً بُني عليه معظم أنواع دوال الإنتاج سنستعرض الاطار النظري لهذه الدالة .

إذ وضع كل من الاقتصادي بول دوغلاس (*Paul. Douglas*) و عالم الرياضيات تشارلز كوب (*C.W.Cobb*) الصياغة الأولى لدالة إنتاج كوب دوغلاس وذلك عام 1927 عند بحثهما في العلاقة الدالية الرياضية بين مدخلات *input* العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال) ومخرجاتها *output* (الإنتاج) حيث وضعا الصيغة التالية لدالة الإنتاج والتي كان يستخدمها سابقا الاقتصادي السويدي (*Knut Wicksell 1851-1926*)

$$Q = A.L^{\alpha}K^{\beta}$$

إذ تمثل

Q مخرجات العملية الإنتاجية

L العمل K رأِس المال

المعلمات α, β تمثلان مرونة كل من عنصر العمل ورأس المال على التوالي

A المستوى التكنلوجي

(1) David W. Pearce and Robert Shaw :THE MIT DICTIONARY OF MODERN ECONOMICS, Aberdeen Economic Consultants UK, 4th ed ,1992, P;348

(2) Sadananda Prusty :Managerial Economics, PHI Learning privet Limited ,New Delhi,2010, p:117

قُـدِرت الدالــة باسـتخدام طريقــة المربعــات الصــغرى *(OLS)* واسـتخرجت معلمــات قريبــة جدا من الواقع مما جعل منها لاحقا أداة لتحسين وقياس الإنتاجية [1]

اذ مثلـت دالـة انتـاج كـوب- دوغـلاس آنـذاك المـرة الأولـى التـي يـتم فيهـا تطـوير وتقـدير دالـة انتـاج علـى مسـتوى الاقتصـاد الكلـي مـن خـلال تـوفير أداة تحليـل كليـة مـن منظـور الاقتصـاد الجزئـي[2] ، مـن الخصـائص الهامـة التـي تمتـاز بهـا دالـة انتـاج *Cobb-Douglas* هـي معلمات الدالة التي تعبر عن مرونة الإنتاج تجاه المدخلات (العمل ورأس المال) [3]

يمكن استخلاص عدة خصائص لدالة *Cobb-Douglas* [4]:-

1. تبين الدالة الإنتاج الحدي والمتوسط لكل من عنصري الإنتاج العمل ورأس المال إضافة الى بيان أسلوب الإنتاج
2. سهولة تقدير الدالة وذلك من خلال تحويلها الى الصيغة اللوغارتمية التالية :

$$log(Q_t) = log(A) + a\, log(L_t) + \beta\, log(K_t)$$

3. تشير المعلمات a ، β الى معاملات مرونة المخرجات للمدخلات حيث ان مرونة الإنتاج تقيس استجابة تغيرات الإنتاج لتغيرات عناصر الإنتاج العمل *labor* ورأس المال *cpital* وكما هو ظاهر في الصيغة الرياضية أدناه :

$$\varepsilon L = \frac{\frac{\partial Q}{Q}}{\frac{\partial L}{L}} = \frac{\partial Q}{\partial L} * \frac{L}{Q}$$

بتفاضل دالة $Q=A.L^{\alpha}\, K^{\beta}$ بالنسبة الى L

(1) *Douglas, Paul H. (October 1976). "The Cobb-Douglas Production Function Once Again: Its History, Its Testing, and Some New Empirical Values". Journal of Political Economy. **84** (5): 903–916*

(2)*Filipe, Jesus; Adams, F. Gerard (2005). "The Estimation of the Cobb-Douglas Function: A Retrospective View". Eastern Economic Journal. **31** (3): 427–445*

(3) Maria Sylva : Analyzing The Technical and Allocacative Efficincy of Smoallscale, School of Agricultural and Environmental Sciences, Master of Agricultural Management (Agricultural Economics), School of Agricultural and Environmental Sciences At the UNIVERSITY OF LIMPOPO ,2015

(4)D.N.Dwivedi : Microeconomics Theory and Application ,Dorling Kindersly (India) ,2008 , p226,227

$$\frac{\partial Q}{\partial L} = a\ A\ L^{\mathrm{a}} - 1\ K^{\beta}$$

وبالتعويض بالمعادلة السابقة

$$\varepsilon L = a\ A\ L^{\mathrm{a}-1} \quad K^{\beta} * \frac{L}{QA.\ L^{\alpha} K^{\beta}} = a$$

تجدر الإشارة الى ان دالة انتاج *Cobb-Douglas* تتضمن نموذجين هما النموذج المقيد *Restricted Production Function* والذي يفترض ثبات عوائد الحجم استنادا الى افتراض ان مجموع المعلمتين $\alpha+\beta=1$ [1]

اما بالنسبة للنموذج الغير مقيد *UnRestricted Production Function*[2] يتميز بأن معلمات كل من العمل وراس المال تتحد قيمة كل منهما بصورة مستقلة عن الأخرى أي ان قيمة كل منهما تنحصر بين (0 الى 1) وان عائد الحجم يتحدد شكله من خلال مجموع $(\alpha+\beta)$

فاذا كان

- $(\alpha+\beta)=1$ هذا يعني ثبات عوائد الحجم
- $(\alpha+\beta) > 1$ ان زيادة المخرجات يكون بنسبة أكبر من زيادة المدخلات (زيادة عائد الحجم)
- $(\alpha+\beta) < 1$ ان زيادة المخرجات تكون بنسبة اقل من زيادة المدخلات (تناقص عائد الحجم)

(1) Dipavali Debory : The Sterling Dictionary Of Economics,Sterling Publishers Pvt.India new Delhi ,2009.p:31

(2) S.S.Mehta: Productivity, Production Function, and Technical Change ,Nuarang Rai (India) New Delhi,1980 , p: 109

ثانيا- قانون أوكن *OKUN'S LAW*

آرثـر اوكـن Okun Arthur هـو اقتصـادي امريكـي وعضـو مجلـس المستشـارين الاقتصـاديين فـي الولايـات المتحـدة الامريكيـة وهـو اول مـن أخـرج صـياغة اقتصـادية لتحليـل العلاقـة بـين الإنتـاج والبطالـة حيـث اسـتخدم اوكـن بيانـات البطالـة والإنتـاج فـي الولايـات المتحـدة 1950 -1960 واسـتنتج مـن دراسـته بـان "كـل زيـادة بنسـبة 1% فـي البطالة تتسبب بانخفاض الناتج الحقيقي GNP بمقدار 2.5% [1].

تمحـور *OKUN'S LAW* إلـى العلاقـة بـين النمـو الاقتصـادي و معـدل تغييـر البطالـة، حيـث اعتبـر *Okun* أن معـدل البطالـة يتغيـر بنسـبة متناقصـة بالنسـبة لمعـدل النمـو الاقتصادي المحتمل أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما[2].

ووفقـا لهـذه المقاربـة فـان انخفـاض نسـبة البطالـة يتطلـب أن يحقـق الاقتصـاد الـوطني معـدل نمـو يفـوق الحـد الأدنـى أو الحـد الطبيعـي للنمـو ، قـانون اوكـن يعبـر عـن علاقـة تجريبيـة تسـتخدم غالبـا لدراسـة وتحليـل التقلبـات فـي معـدلات البطالـة حيـث ينظـر هـذا القـانون لعلاقـة خطيـة بـين تغيـرات معـدل البطالـة مـن جهـة ونمـو النـاتج المحلـي الإجمـالي مـن جهـة أخـرى ويعتبر منطلقاً لتحليل تغيرات نسب البطالة المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية [3]

اقترح أوكن وجود صياغتين لهذه العلاقة وعلى النحو التالي [4]

الصيغة الأولى : نموذج الفجوة

$$Y - Y^* = -\beta(\ U - U^*)$$

إذ ان

Y الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي *GDP*

(1) D. N. Dwivedi : Macroeconomics Theory and Policy ,Second Edition ,Tata McGraw-Hill publishing company limited ,New Delhi,2005 , p:445

(2) Okun Arthur, "Potentiel GNP: its measurement and significance", in Proceedings of the Business and Economics Statistics Section, American Statistical Association, Washington DC, 1962.

(3)Hugh George Courtney :The Beveridge Curve and Okun s Law ,Massachusetts Institute Of Technology ,1991 ,p270:

(4) Khemraj and Madric and Semmeler : Okun's Law and Jobless Growth , New School for Social Research, March 2006 , New School for Social Research

Y^* الناتج المحلي الإجمالي الممكن

U المعدل الفعلي للبطالة

U^* المعدل الطبيعي للبطالة

β معامل *Okun*

الصيغة الثانية : نموذج الفرق

$$\Delta Y = \beta_{\circ} - \beta \ \Delta U + e$$

تحليل *Okun* يفترض ضمنا ثبات هيكل الاقتصاد الكلي خلال فترة البحث ، والسؤال المهم هنا (ما هو الانحدار المناسب لوصف العلاقة بين الناتج القومي الإجمالي والبطالة، هل ان المتغير التابع هو إجمالي الناتج القومي والمتغير المستقل هو البطالة أم العكس ؟)

الإجابة هنا تختلف تبعا لطبيعة التنبؤ الذي يستهدفه البحث فاذا كان يرغب في التنبؤ بمعدل البطالة عند مستوى معين من الناتج فهذا يتطلب الاعتماد على انحدار يكون فيه معدل البطالة متغيرا تابعا والناتج متغيرا مستقلا ، أما اذا كان هدف البحث التنبؤ بمستوى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين لمعدل البطالة هنا يحب اعتماد انحدار يكون متغيره التابع هو الناتج ومتغيره المستقل البطالة .

اذ ان وصف العلاقة الخطية بين أي متغيرين X و Y، يتطلب الاختيار بين اثنين من الانحدارات

$X=f(Y)$ أو $Y=f(X)$ ان اختيار أي من الانحدارين يعتمد على افتراضات العلاقة وعلى نتائج القياسي الاقتصادي أو إتجاه السببية .

كانت فكرة أوكن هي استخدام الانحرافات في معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي للتنبؤ بالانحرافات في الناتج القومي الإجمالي الفعلي عن الناتج القومي الإجمالي المحتمل استنادا إلى البيانات التاريخية عن متغيرات العلاقة ، ان العلاقة بين البطالة والناتج القومي الإجمالي وفقا لفكرة *Okun* سوف تعمل فقط إذا كان هناك علاقة ثابتة بين المتغيرين اي أن تكون هناك علاقة مستقرة بين البطالة والناتج القومي الإجمالي، ألا ان تطور نماذج الاقتصاد القياسي من شأنه أن

يجعل أي من المتغيرين متغيرا داخليا على حد ســواء ويكمن التعبير رياضــيا عن ذلك من خلال الاتي :-

$$UM = \alpha - \beta(GNP) + e \dots\dots\dots (1)$$

حيث ان

UNM يمثل البطالة , GNP يمثل الناتج المحلي الإجمالي ، e حد الخطا

وان القيمة المتوقعة لحد الخطأ $e = 0$

$$Where\ E[e: GNP] = 0\ For\ all\ values\ of\ GNP$$

فان المعادلة تصبح بالشكل التالي :

$$E[UM/GNP] = \alpha - \beta(GNP) \dots.. (2)$$

وعند عكس المعادلة رقم (1)

$$GNP = \left(\frac{\alpha}{\beta}\right) - \left(\frac{1}{\beta}\right) UNM + \left(\frac{1}{\beta}\right) e \dots.. (3)$$

القيمة المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين من البطالة تكون المعادلة

$$E[GNP/UM] = E\left[\left(\frac{\alpha}{\beta}\right) - \left(\frac{1}{\beta}\right) UM + \left(\frac{1}{\beta}\right) e\right] \dots\dots. (4)$$

$$E[GNP/UM] = E\left[\left(\frac{\alpha}{\beta}\right) - \left(\frac{1}{\beta}\right) UM\right] \quad E \quad \left[+\left(\frac{1}{\beta}\right) e\right] \dots\dots. (5)$$

وبادخال التوقع على طرفي المعادلة وحيث ان القيمة المتوقعة لحد الخطا = صفر

$$E[e] = 0$$

تصبح المعادلة

$$E[GNP/UM] = E\left[\left(\frac{\alpha}{\beta}\right) - \left(\frac{1}{\beta}\right) UM\right] \dots\dots. (6)$$

وبافتراض ان :

$$\left(\frac{\alpha}{\beta}\right) = \lambda \ , and \ \left(\frac{1}{\beta}\right) = \boldsymbol{\pi}]$$

تصبح المعادلة (6)

$$GNP = \lambda - \boldsymbol{\pi}(UNM) \dots\dots. (7)$$

ممـا تقـدم نخلـص الـى ان الدراسـات التجريبيـة تحـدد المتغيـر التـابع والمتغيـر المسـتقل للمعادلـة المقـدرة وفقـا لقـانون*Okun* وذلـك طبقـاً لموضـوع الدراسـة والهـدف مـن البحـث ونتائج التحليل القياسي التي تحدد المتغيرات المعتمدة والمستقلة [1]

وفقـا لمـا ورد أعـلاه مـن مـن تـأطير نظـري لقـانون اوكـن يمكـن ان يطـرح تسـاؤل فـي هـذا الصـدد حـول ***كيفيـة اعتبـار هـذا القـانون نمـوذج اقتصـادي يمكـن الاسـتفادة منـه فـي تقـدير المرونـة بـين العمـل والنـاتج*** وللبرهنـه علـى اننـا نسـتطيع اسـتخدام القـانون لهـدا الغـرض سننطلق من صيغة احتساب معدل البطالة حيث ان :

معدل البطالة = (عدد العاطلين \قوة العمل) *100%

عدد العاطلين عن العمل = معدل البطالة * قوة العمل

قوة العمل = عدد العاطلين عن العمل + عدد العاملين

أي ان عدد العاملين (استخدام عنصر العمل) يمكن استخراجه بالشكل الاتي

عدد العاملين = قوة العمل – عدد العاطلين

فعنـد تغيـر معـدل البطالـة بالارتفـاع مـثلا فهـذا الارتفـاع هـو حتمـا نـاتج عـن ارتفـاع عـدد العاطلين إلى حدٍ ما وبالتالي انخفاض نسبة استخدام عنصر العمل والعكس صحيح .

أي ان تغيـرات معـدل البطالـة التـي تناولهـا قـانون اوكـن مـاهي الا انعكـاس لتغيـرات حجـم اسـتخدام عنصـر العمـل وبالتـالي اصـبح مـن الممكـن اسـتخدام متغيـر العمـل" L" كبـديل لمتغير معدل البطالة في قانون اوكن لتصبح المعادلة رقم (1) كالاتي

$$L = \alpha + \beta(GNP) + e \dots\dots\dots (8)$$

أي ان اسـتخدام عنصـر العمـل هـو دالـة فـي النـاتج حيـث يمكـن قيـاس هـذه الدالـة اقتصـاديا واستخراج معاملات المرونة وفقا لقانون أوكن .

مـن خـلال مـاورد فـي هـذا المبحـث مـن دراسـة وتحليـل الأطـر النظريـة لأهـم النمـاذج الاقتصـادية التـي تطرقـت للعلاقـة بـين النـاتج والمـدخلات وبالتحديـد صـيغتي كـوب دوغـلاص وقـانون أوكـن نجـد انهـا تقـوم علـى أسـاس واحـد وهـو العلاقـة بـين النـاتج والمـدخلات وبالتـالي يصـبح توظيـف هـذه العلاقـة لأسـتخراج المرونـة ممكنـا ، فمـن خـلال الصـياغة العامـة لدالـة *Cobb- Doglas* يمكـن اسـتخراج المرونـة وكـذلك الحـال أيضـا يمكـن اشـتقاق دالـة الطلـب علـى العمـل مـن خـلال دالـة *C-D* واسـتخدام دالـة الطلـب علـى العمل في استخراج المرونة .

(1) Barreto, H. and Howland : "There Are Two Okun's Law Relationships between Output and Unemployment, Submitted to the European Economíc Reaiew 1994

المبحث الثاني : التأصيل النظري للعلاقة بين الناتج والإستخدام

المطلب الأول : الإنتاج والاستخدام وفق المنظور الكلاسيكي

"***العرض يخلق الطلب*** " هذه العبارة تمثل خلاصة قانون ساي Say's Law والذي شكل محوراً تدور حوله أفكار ونظريات الكلاسيك في مجالي الإنتاج والاستخدام والتوازن الاقتصادي الكلي ، لقد تمثلت الفكرة الأساسية لقانون ساي " إن عملية إنتاج السلع والخدمات ينتج عنها دخل يوزع للجهات التي تعرض عوامل الإنتاج (العمل ، رأس المال ،الأرض ...) المستخدمة في العملية الإنتاجية وأن مجموع أسعار السلع والخدمات المنتجة يكون مساوٍ لتلك المدفوعات المتمثلة (بالأجر، الربح ،الريع ...) أي أن الدخل المتولد من العملية الإنتاجية يكون متساوي مع قيمة ما ينتج من السلع والخدمات وأن أي زيادة في عرض السلع والخدمات تعني زيادة في مدخولات عوامل الإنتاج ينتج عنها أنفاقاً يولد طلباً على السلع والخدمات المنتجة مع الأخذ بنظر الإعتبار عدم وجود مدخولات مكتنزة لأن الاكتناز يتعارض مع مبدأ الرشادة الاقتصادية [1].

ومن الجدير بالإشارة هنا نظرية أيضاً "فالراس" walras في التوازن الاقتصادي العام والتي تنصرف الى حالة التوازن التي يصلها الاقتصاد ككل، إذ ركزت هذه النظرية على ان اختلالات العرض والطلب ستولد حركة أسعار ينتج عنها عرضاً وطلبا جديدين على السلع وستستمر العملية حتى يتم الوصول الى تطابق الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة في ظل نظام اسعار جديد وهكذا ، وبتحديد الوحدات الاقتصادية لكميات السلع المتبادلة (المعروضة والمطلوبة) واسعار تلك السلع ،يكون التوازن العام قد تحقق ، أي ان زيادة الطلب في سوق سلعةٍ ما يقابله إنخفاض الطلب في سوق سلعةٍ أخرى وان مجمل الاقتصاد أو بعبارة أخرى أن مجموع اختلالات الطلب (زيادة أو نقص) في السوق ككل مساوٍ للصفر ، ويتحقق التوزان الاقتصادي العام في الاقتصاد بتوازن أسواق السلع وأسواق الموارد ، عبر walras عن التوازن من خلال النموذج الرياضي التالي :

$$\sum_{j=1}^{n} P_{j.}\ D_j - \sum_{j=1}^{n} P_{j.}\ S_j = \sum_{j=1}^{n} P_{j.}\ (D_j - S_j) = 0$$

حيث P أسعار السلع وD الطلب S العرض [2] .

---

[1] Thomas Sowell : Say's Law An Historical Analysis ,Princeton University Press ,usa ,1972 p: 4

(2) Robert E. Kuenne : General Equilibrium Economics, The Macmillin Press Ltd , UK London ,1992 P475

التوازن العام عند الكلاسيك

وفقا لرؤية الكلاسيك فإن التوازن الكلي للإنتاج والاستخدام يتحقق عند مستوى الاستخدام الكامل ولا يعني الاستخدام التام اختفاء البطالة نهائياً أي ان قوة العمل مستخدمة بنسبة 100% إنما توجد نسبة طبيعية من البطالة كالبطالة الموسمية والبطالة الاحتكاكية [1] ، إذ إنهم أكدوا على أن الاقتصاد يتجه نحو تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الانتاجية، وإذا ما حدث أي اضطراب أو اختلال فيكون سببه التدخل الخارجي الذي يعرقل عمل الاقتصاد ويؤدي الى الاخلال بالنتائج التي كانت ستتولد عن هذا النظام الحر[2].

أن العلاقة بين الإنتاج وإستخدام عنصر العمل يتم تحليلها من خلال دراسة توازن الجانب الحقيقي للإقتصاد إّذ يتحقق التوازن في هذا القطاع من خلال توازن كل من سوق العمل وسوق السلع والخدمات

لذا سنتناول في البدء توازن سوق العمل وصولاً للتوازن في سوق الإنتاج

أولاً - توازن سوق العمل وتحديد حجم الإنتاج

يتوازن سوق العمل عند تساوي عرض العمل مع الطلب عليه تقوم فكرة توازن سوق العمل عند الكلاسيك على عدة فروض .

1- العمالة الكاملة وذلك استنادا إلى قانون المنافذ (قانون ساي) إذ لا يمكن أن تكون هناك طاقات عاطلة في المجتمع أي إستعمال كل ما هو متاح من طاقات إنتاجية أما الناتج يجد له منفذا ولهذا فالبطالة لا توجد في الفكر الكلاسيكي وفي حال وجودها فهي بطالة اختيارية بسبب رفض العمال العمل عند المستوى السائد للأجور النقدية في سوق العمل "الأجور التوازنية".[3]
2- سيادة المنافسة الحرة في سوق العمل ، والذي يعني أن العمل بصفته عنصر من عناصر الإنتاج هو عبارة عن بضاعة لها ثمنين ثمن يسمى بالثمن الطبيعي وهذا الأجر عند

(1) Arthur O'Sullivan& Steven M. Sheffrin : Economics Principles in Action , Edition2, Prentice Hall, 2003 ,p 335

(2) جون كينيث جالبريث، مصدر سبق ذكره، ص جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي.. الماضي صورة الحاضر، ترجمة: احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد (261)، الكويت، 2000 148

(3) Bernhard Felderer& Stefan Homburg : Macroeconomics and New Macroeconomics,Second Edotion , Springer Verlag berlin Germany ,1992, p49

ريكاردو غير قابل للتغيير (الأجر الحديدي)، والثمن الاخر هو الثمن السوقي الذي يمثل الأجر الذي يتحدد في السوق من خلال العرض والطلب. (1)

3- ان تحليل الأجور لدى الكلاسيك يعتمد على نظرية التراكم الرأسمالي بالإضافة إلى عدد السكان أي أن الأجور تعتمد على نسبة رأسمال إلى عدد السكان وهناك عدة حالات:

- ❖ إذا كان رأس المال ثابت وعدد السكان متزايد فإن عرض العمل سوف يرتفع في حين الطلب عليه يبقى ثابتا وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الأجور.
- ❖ إذا كان رأس المال القومي متزايد وعدد السكان متزايدا بنفس المقدار فإن معدل الأجر سوف يبقى ثابتا.
- ❖ إذا كان رأس المال القومي متزايدا وعدد السكان ثابتا فإن الطلب على العمل سوف يرتفع في حين عرض العمل يبقى ثابتا وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدل الأجر.

4- إن تحليل الطلب على العمل وعرض العمل ينطلق من مستوى التحليل الجزئي (على مستوى المنشأة) ثم يتم التعميم على الاقتصاد الوطني.

5- المنتج يهدف الى تعظيم الربح والعامل يهدف الى تعظيم المنفعة (منفعة الأجر) بالنسبة مع تجانس وحدات العمل. (2)

وفقاً لوجهة النظر الكلاسيكية يتحدد مستوى الإستخدام بتوازن سوق العمل عند تعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه وبالتالي فإن الاستخدام التام يتحقق بتشغيل كل القادرين على العمل والراغبين فيه عند مستوى أجر توازني ، **يتحقق** توازن سوق العمل في نقطة تقاطع منحى عرض العمل مع منحى الطلب على العمل (3) وذلك كما هو مبين في الشكل :-

(1) Mark Blaug: Economic Theory in Retrospect , Fifth Edition , Cambridge University Press , 1996 p 65

(2) Antonella Stirati : The Theory of Wages in Classical Economics,English Edition , Edward Eglar Publishing Limited ,1994, p; 32

(3) Hyclak & Johhnsen & Thornton : Fundammentals of Labor Economics , second edition,South -western , 2013 ,p154

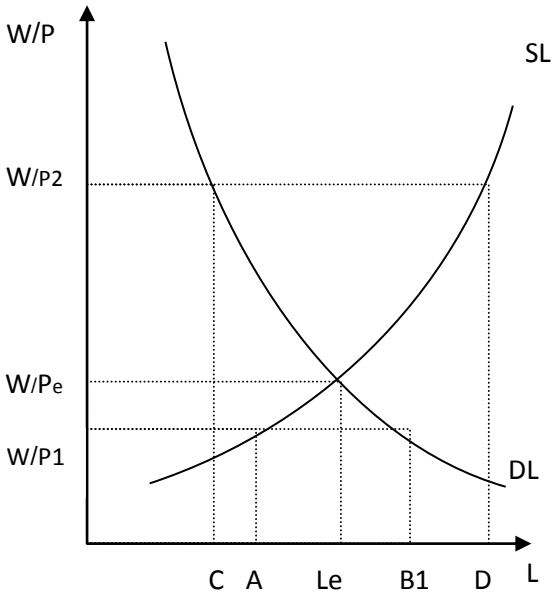

شكل (1) التوازن في سوق العمل لدى الكلاسيك

المصدر :

Hyclak & Johhnsen & Thornton : Fundammentals of Labor Economics , second edition,South -western , 2013 ,p154

فمن الشكل البياني يظهر أن عند معدل أجر حقيقي(W/P1) فإن الطلب على العمل أكبر من العرض ، وهذا يعبر عن نقص في عدد العمال القادرين على العمل ويقدر عجزالسوق بالمسافة بين النقطتين A – B وهنا تعمل آلية التوازن التلقائي عند الكلاسيك إذ يؤدي تنافس المنتجين في الطلب على العمال إلى رفع الاجر النقدي مما ينتج عنه إرتفاع معدل الأجر الحقيقي "بافتراض ثبات الأسعار" أما إذا كان المعدل السائد للأجر هو (W/P2) الحقيقي فذلك يعني ان عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه مما ينتج عنه وجود بطالة إجبارية تتمثل في المقدار C-D وتتمثل آلية التوازن هنا بقبول العمال تحفيض أجورهم من أجل القضاء على البطالة "بافتراض ثبات الأسعار" وعليه سينخفض معدل الأجر الحقيقي، أما نقطة التوازن فتتحقق عند تعادل الطلب على العمل مع العرض عليه وهي نقطة التقاطع حيث تحدد لنا الأجر الحقيقي التوازني وكمية العمل التوازنية .

ومن الشكل (1) ولو افترضنا أن الأجر الحقيقي قد ارتفع من (W/P1) الى(W/P2)

فإن هذا يعني التحول من حالة العجز A-B إلى حالة البطالة الإجبارية المقدرة ب C-D وذلك كنتيجة لعدم كفاية فرص العمل . أما لو افترضنا انخفاض الأجرة الحقيقة من (W/P2) الى (W/Pe)، فهذا يعني زوال البطالة الاجبارية وظهور بطالة اختيارية حيث أن المقدار C-Le يكون في حالة العمل لتقاضيه أجراً أكبر مما كان يطلب أما المقدار Le-D فيكون عاطل عن العمل اختياريا لأنه إذا رغب في العمل لكان له ذلك ولكنه سوف يتقاضى أجر أقل مما كان يريد أي يتقاضى أجر التوازن.

بعد تحديد نقطة توازن سوق العمل سيتحدد على أثرها **حجم الإنتاج التوازني** إذ يتحدد الحجم التوازني للإنتاج انطلاقاً من دالة الإنتاج التي يعبر عنها بـ : $y = f(L,K \dots)$

حيث يمثل y الإنتاج أما L ,K عوامل الإنتاج " العمل ، راس المال"

وإستناداً الى كون العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد المتغير في الاجل القصير مع ثبات عوامل الإنتاج السابقة على الشكل (2) [1] :

شكل (2) توازن سوق العمل وتحديد حجم الناتج الكلي لدى الكلاسيك

$$y = f(L)$$

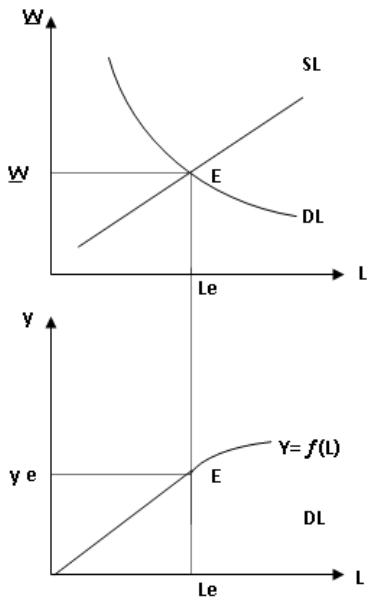

Source: D N Dwivedi : Macroeconomics theory and policy , 3Edition ,Tata McGraw Hill , New Dlhi ,2010 p89

وهي تعبر عن أن الإنتاج دالة تابعة للعمل وهذا يعني أن الوصول إلى تحديد حجم العمل في سوق العمل فإنه يمكن تحديد حجم الإنتاج مباشرة وذلك بتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج.

ويمكن تصوير ذلك بيانياً كما في الشكل :

ونلاحظ ان تحديد توازن سوق العمل (*الاستخدام التام عند الكلاسيك*) عند النقطة E في الجزء العلوي من الشكل يحدد مستوى الإنتاج التوازني عند النقطة E في الجزء الأسفل للشكل البياني[2]

(1) Michael Ralph Caputo : Foundations of Dynamic Economic Analysis , Cambridge University Press ,2005 p 412

(2) D N Dwivedi : Macroeconomics theory and policy , 3Edition ,Tata McGraw Hill , New Dlhi ,2010 p89

الاختلالات وآليات التصحيح:

من الشكل (3) الذي يعبر عن توازن سوق العمل ودالة الإنتاج ذات الشكل $Y = f(L)$ ، واستنادا إلى هذا الرسم ، إذا كان حجم العمل المستخدم في التوازن هو L_E فإن حجم الإنتاج التوازني المقابل لـ L_E هو Y_E .هنا الإنتاج يتحدد بصورة آلية ، ويكون أي تغير في كمية العمل L سينتج عنه آليا تغير في الإنتاج $(\Delta L=\Delta Y)$.

بافتراض ارتفاع الأجر الحقيقي من (W/P1) إلى (W/P2) هذا الارتفاع الذي قد يكون ناتج عن تغيير في الأجرة النقدية أو في الأسعار ، إذا ارتفع الأجر يكون لدينا $L_d=L_1$ ، $L_S=L_2$ وبالتالي يكون لدينا فائض في عرض العمل قدره $L_2 - L_1$.

فارتفاع الأجر الحقيقي معناه ارتفاع تكلفة العمل مما يعني ارتفاع في تكلفة الإنتاج الأمر المؤدي إلى نقص في التوظيف وهذا بدوره يؤدي إلى حدوث بطالة قدرها المثلث ABE والبطالة تحدث انكماش في الإنتاج [1] (انخفض من Y_E إلى Y_1) .والسؤال هنا " **ماهي آليات التصحيح وفقاً للكلاسيك"**

شكل (3) اختلالات التوازن الكلي الكلاسيكي

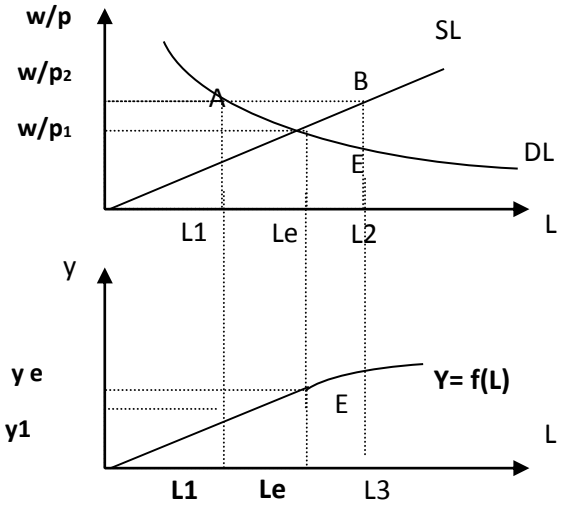

Source : Chandana Ghosh : Macroeconomics , PHI Learning Private Limited , New Delhi , - 2011, p215

[1] Chandana Ghosh : Macroeconomics , PHI Learning Private Limited , New Delhi , 2011, p215

معارضة العمال لأي انخفاض في الأجور الاسمية إذ تكون سوق العمل حرة غير احتكارية تحدد فيه آلية العرض والطلب ، انخفاض الأجر الاسمي مع ثبات الاسعار سيؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي إلى الوصول لأجرة التوازن .يستمر الأجر الأسمي في الانخفاض مع ثبات السعر مما يعني امتصاص الفائض وبالتالي نصل إلى النقطة التوازن[1].

- الآلية الثانية تتمحور حول علاقة تغيرات الناتج والأسعار إذ يرى الكلاسيك ان اختلال سوق العمل وظهور البطالة هو نتاج عدم كفاية السلع المعروضة حيث يكون انتاج قطاع الاعمال أقل من طلب الافراد وهذا يحدث كنتيجة عن انخفاض أرباح المنتجين المتأتي من ارتفاع التكاليف (الأجور) مما يعني انعدام الحافز نحو القيام بالاستثمارات التي من شأنها أمتصاص البطالة ونتيجة لمرونة الأجور فإنها ستنخفض وينتج عنها انخفاض التكاليف وزيادة الإنتاج والارباح وامتصاص البطالة.

بعبارة أخرى فإن انخفاض الإنتاج الحقيقي Y* (العرض) يدفع بإرتفاع الأسعار P مع ثبات الأجر الاسمي W سيؤدي إلى انخفاض في الأجر الحقيقي الأمر الذي يتطلب انخفاضاً في تكاليف الإنتاج والتوظيف مما يشجع على التوظيف في الإنتاج ، هذه الآلية تسمى آلية العرض والطلب، إذن هناك علاقة بين الإنتاج والأسعار وهذه العلاقة هي التي تحدد حجم الإنتاج والتوظيف [2] .

- الآلية الثالثة : ترتبط بالنظرية الكمية النقدية PY = MV

حيث M يمثل العرض النقدي "كمية النقود المتداولة" V : سرعة الدوران للنقود "سرعة التداول" P : المستوى العام للأسعار، Y يمثل حجم الإنتاج الحقيقي وبإفتراض ثبات كل من M و V(مثبتة من طرف السلطة النقدية) فنجد العلاقة بين P و Y

(1) Howard M. Wachtelv : Labor and the Economy ,Academic Press Inc , Usa ,1984 p81

2) وديع طوروس : الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، 2010، ص 204

خلاصة النظرية النقدية يمكن ان يعبر عنها بأن " أنخفاض حجم الدخل الحقيقي مع ثبات كمية النقود وسرعة التداول يؤدي الى ارتفاع الأسعار اذ ان العلاقة بين حجم الإنتاج والاسعار هي علاقة عكسية لذا فإن ارتفاع الأسعار مع ثبات الأجر النقدي يؤدي الى انخفاض الأجر الحقيقي مما يدفع بالمنتجين الى زيادة الطلب على توظيف العمال فيزداد الإنتاج .

إن العلاقة العكسية بين حجم الإنتاج والاسعار هي نتاج للتدفق العكسي للأرصدة النقدية بين قطاعي الاعمال والافراد والتي تكون مقابلة لتدفق تيار السلع والخدمات من جهة وخدمات عوامل الإنتاج من جهة أخرى والشكل أدناه يعبر عن تدفق الأرصدة النقدية بين قطاعات الاعمال (الإنتاج) والافراد(الاستهلاك) [1].

تجدر الإشارة هنا الى أن عمل كل هذه العلاقات المترابطة "الميكانيزمات" قائم على مرونة الأجور والاسعار المؤطرة بالمنافسة الحرة.

شكل (4) حركة تدفق الأرصدة النقدية بين قطاعي الافراد والاعمال

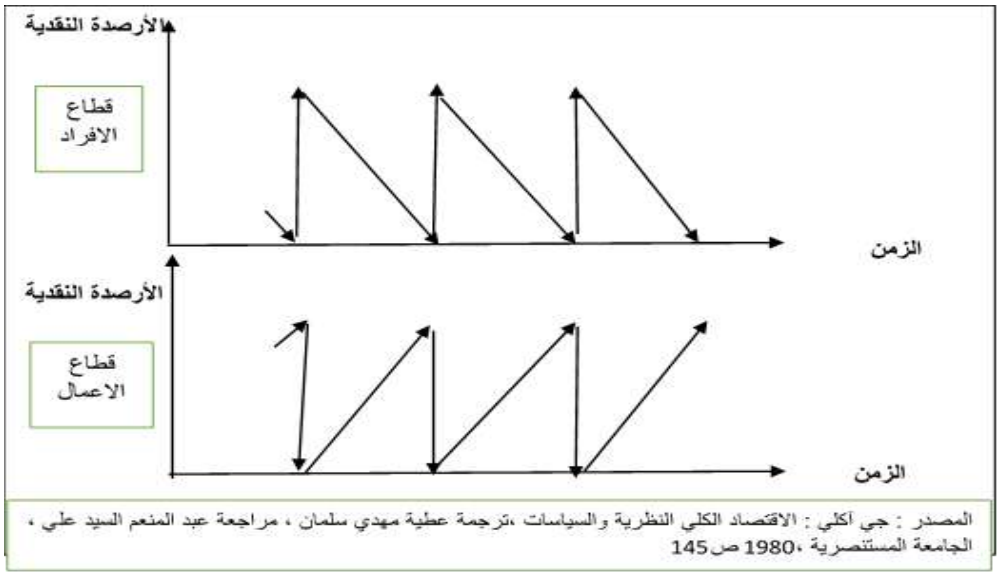

المصدر : جي آكلي : الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ،ترجمة عطية مهدي سلمان ، مراجعة عبد المنعم السيد علي ، الجامعة المستنصرية ،1980 ص145

الشكل 4 يوضح آلية الحركة التبادلية العكسية للأرصدة النقدية بين قطاعي الافراد والاعمال خلال الزمن والتي تقابل حركة السلع والخدمات بين القطاعين

[1]) جي آكلي : الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ،ترجمة عطية مهدي سلمان ، مراجعة عبد المنعم السيد علي ، الجامعة المستنصرية ،1980 ص145

ثانياً : التوازن في سوق السلع والخدمات "الإنتاج"

التوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي منحنى العرض الكلي وفقاً للنظرية الكلاسيكية يكون عموديا على المحور دلالةً على كون الاقتصاد دائماً يكون عند مستوى التشغيل الكامل.[1] ويتحقق التوازن بيانياً كما في الشكل (5) :

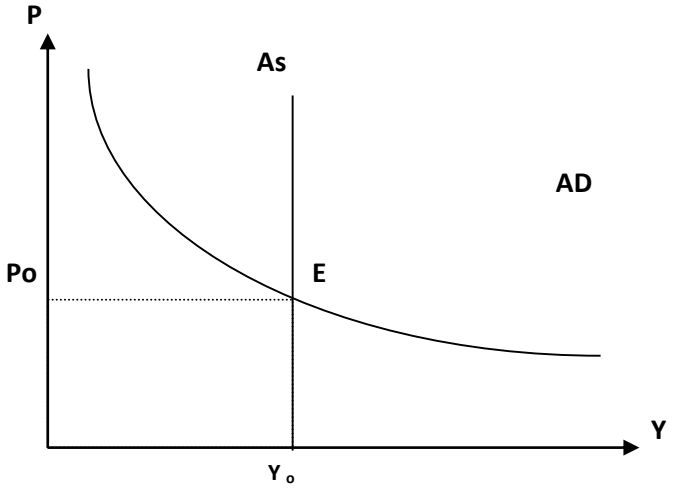

شكل (5) توازن العرض الكلي والطلب الكلي لسوق السلع والخدمات

المصدر : المصدر نزار سعد الدين وإبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر،عمان،2006، ص141.

من الشكل (5) يتضح أن منحى العرض الكلي يتمثل بالخط العمودي ، وهو تعبير عن الرؤيا الكلاسيكية الخاصة بإن الإنتاج يستقر عند مستوى الاستخدام الكامل معنى هذا أن الإنتاج يرتفع إلى أن يصل إلى مستوى الاستخدام الكامل.التوازن يتحقق عند النقطة E عند مستوى انتاج Y_0 ومستوى أسعار P_0 وعند حدوث أي تغير في منحنى الطلب الكلي فإن التغير سيتركز في مستوى الأسعار .

إن انخفاض الطلب الكلي معبراً عنه بانتقال منحنى الطلب الكلي الى AD_1 سيؤدي إلى حدوث فائض في العرض ينتج عنه حالة الركود في الأسواق،

[1] خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مصدر سابق، ص 149 .

ممـا سـيدفع بـالمنتجين إلـى خفـض إنتـاجهم إلـى نقطـة B عنـد مسـتوى الانتـاج Y_1 الأمـر الـذي سـيولد طاقـات انتاجيـة فائضـة وتكـدس البضـائع بالأسـواق وأزديـاد معـدلات البطالـة ، ووفقـاً لرؤيـة المدرسـة الكلاسـيكية فـان تراجـع الطلـب وتزايـد البطالـة سـيولد قـوة ضـاغطة تـدفع الاجـور والأسـعار الـى الانخفـاض التـدريجي ممـا يجعـل القـوة الشـرائية تـزداد وسـيحفز ذلـك زيـادة الطلـب لأنـه يـرتبط بعلاقـة عكسـية مـع الأسـعار وبالتـالي يـزداد الإنتـاج وصـولاً إلـى النقطـة E_1 وهـي النقطـة التوازنيـة الجديـدة عنـد مسـتوى الإسـتخدام الكامـل وسـيكون عنـدها مسـتوى السـعر هو P_1.[1]

التغيـرات فـي الأسـعار سـواء بالزيـادة أو النقصـان تـؤدي إلـى الانتقـال مـن وضـع إلـى آخـر علـى طـول المنحـى دون تغييـر الإنتـاج. وذلـك لأن النظريـة الكلاسـيكية تعتمـد فـي تحليلهـا علـى الأسـعار النسـبية، حيـث أن التغيـر فـي السـعر يشـمل أسـعار السـلع وأيضـا أسـعار عوامـل الإنتـاج، تجـدر الإشـارة هنـا الـى أن الإنتـاج لغـرض إشـباع المسـتويات المختلفـة مـن الطلـب الكلـي يعتمـد الـى حـدٍ كبيـر علـى مـدى تحقيـق الأربـاح إذ إن التوسـع فـي الإنتـاج فـي الأجـل القصـير يـؤدي الـى زيـادة التكـاليف ووفقـاً الرشـادة الاقتصـادية فـإن المنتجـين يعملـون علـى زيـادة الإنتـاج فقـط فـي حـال ارتفـاع مسـتويات الأسـعار للمحافظـة علـى هـامش الـربح وهـذا هـو جـوهر العلاقـة الطرديـة بـين الاعـرض الكلـي والأسـعار [2] ، وفقـاً للكلاسـيك فـإن حـالات الاخـتلال سـببها التغيـر فـي الطلـب الكلـي ولـيس الإنتـاج ذلـك لأن الإنتـاج بـالمفهوم الكلاسـيكي كمـا ذكرنـا آنفـاً يتحـدد عنـد مسـتوى التشـغيل الكامـل. وتعـالج هـذه الاخـتلالات مـن خـلال مرونـة الأسـعار والاجـور التـي تمثـل أساسـاً للعـودة إلـى وضـع التـوازن ، إذ يتحقـق التـوازن تلقائيـا دون تـدخل الدولـة وبالتـالي فـإن الاقتصـاد يعـود الـى مسـتوى الاسـتخدام الكامـل عـن

---

(1) ن

زار سـعد الدين العيسـى ،مبادئ الاقتصـاد الكلي كيف يعمل الاقتصـاد في النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشـر، عمان، 2001، ص216-217

(2) Robert . H. frank & Bens . Bernanke : Principles of Macroeconomics , (New York .Hillirwin , 2001 ,p 77

طريـــق مـــا يعـــرف باليـــد الخفيـــة (Invisible Hand) [1] .ويمكـــن إجمـــال اليـــة التوازن الكلاسيكية من خلال المخطط التالي :

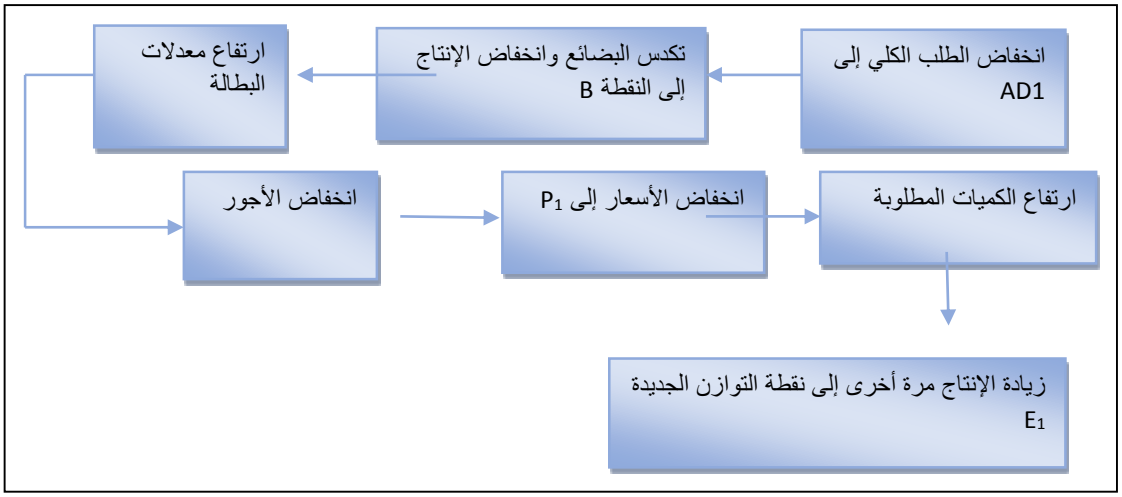

مخطط (1) مخطط الية التوازن عند الكلاسيك

المصدر نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر،عمان،2006 ، ص143.

[1] هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر،عمان،2005، ص149.

المطلب الثاني : الإنتاج والاستخدام وفق المنظور الكينزي

لاحظنا فيما سبق كيف أن الفكر الكلاسيكي يرى سوق العمل يتمتع بإستقلالية تامة إذ أن حجم العمالة الكاملة والأجر الحقيقي يتحددان داخل سوق العمل دون الحاجة الى الأسواق الأخرى وهنا تمثل نقطة خلاف بالنسبة للنموذج الكينزي ، إذ يؤكد كينز على ان هناك ارتباطاً بين مستويات الاستخدام الدخل (الناتج) فعند كل مستوى من الدخل هنالك مستوى معين من الاستخدام (التشغيل) يتناسب معه وهي كلها مستويات توازنية ولكنها ليست بالضرورة توازنات عند مستوى الاستخدام الكامل الذي تفترضه النظرية الكلاسيكية [1] إذ إن مستوى العمالة سيتحدد وفقاً لما يحدث في السوق الحقيقي والسوق النقدي والتي تحدد حجم الطلب الفعال والذي بدوره يحدد مستوى الطلب على العمل . وبعبارةٍ أخرى فان سوق العمل يحسم النتيجة في السوق السلعي وفق المنظور الكلاسيكي في حين أن المنظور الكينزي يعتبر أن تحديد مستوى الإنتاج في السوق السلعي وفقاً للطلب الكلي الفعال هو الذي سيحدد حجم العمالة المستخدمة بغض النظر عن الاجر الحقيقي [2].

ومن هذا المنطلق فإن دراسة وتحليل النموذج الكينزي للإنتاج والاستخدام لابد من أن ينطلق من تحديد حجم الإنتاج والتوازن في سوق السلع والخدمات وصولا الى تحديد مستوى إستخدام العمالة

أولا- توازن سوق السلع والخدمات

- **الطلب الكلي Aggregate Demand**

يمثل " مجموع الإنفاقات الفعلية لجميع الوحدات الاقتصادية والتي تترجم فعلا الى قوى شرائية ، بمعنى آخر مجموع السلع والخدمات النهائية التي يطلبها الأفراد، المؤسسات، الحكومة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة.

الطلب الكلي = الإنفاق القومي

= الانفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي+ صافي الصادرات

وقد بين كينز ان الطلب الكلي يتكون من[3] :-

1- الإنفاق الاستهلاكي الخاص .

---

(1) عبد علي كاظم المعموري : تاريخ الأفكار الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتزيع ، عمان الأردن ، 2012 ، ص 443

(2)K.R. Gupta, R.K. Mandal & Amita Gupta : Macroeconomics , 5th , Atlantic , New Dlhi , 2008, P75

(3)Stephen L. Slavin, Macroeconomics, 8th, McGraw Hill, New York, 2008 , p360

2- الإنفاق الاستثماري الخاص.

3- الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.

4- صافي الصادرات.

- **العرض الكلي Aggregate Supply**

يعتبر كينز أن العرض الكلي معطى لذا ركز على تحديد الطلب الكلي والانفاق للوصول لتحديد توازن سوق السلع والخدمات ويمكن تعريف العرض الكلي على أنه " مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الاعمال مستعدا لإنتاجه وبيعه في عند مستويات أسعار مختلفة وخلال فترة زمنية محدده "[1].

وفقاً لرؤية كينز فإن كل أنتاج محدد يستهدف استهلاك محدد ، إذ أن، العملية الإنتاجية تتطلب بعض الوقت الذي قد يكون كثيراً أو قليلاً ليكون المُنتَج جاهزاً ويصل الى المستهلك ، فمنذ قيام المُنتِج بإتخاذ قرار الإنتاج وتكبُدِهِ النفقات الى وصول المنتجات للمستهلكين ينقضي وقت قد يكون قليلاً أو كثيراً ، وفي غضون ذلك ينبغي على المُنتِج أن يتوصل لأفضل التوقعات حيال ما سيدفع المستهلكون لقاء المُنتج النهائي ، وتنقسم توقعات المنتجين الى توقعات الاجل القصير المتعلق بالسعر الذي سيتم الحصول عليه ، والتوقعات طويلة الاجل وتتعلق بما يمكن كسبَهُ بشكل عوائد مستقبلية في حال القيام بالإنفاق على توسيع المعدات الرأسمالية [2]

يكون منحنى العرض الكلي أفقيا وذلك لعدم مرونة الاسعار والاجور مما يعني استمرار البطالة والركود وبالتالي يجب ان يزيد الطلب الكلي وهذه الزيادة ستدفع بالتشغيل والإنتاج نحو الارتفاع مع عدم ارتفاع الأسعار والأجور وتعمل هذه الالية حتى وصول الاقتصاد الى مستوى الاستخدام الكامل او الناتج الكامن وهذا التحليل قصير الأجل ،

بين اقتصاديو المدرسة الكينزية ان منحنى العرض الكلي يبدأ بالارتفاع بعد مستوى الناتج Y_n عند مستوى التشغيل الكامل ويمثل P_n الحد الأدنى للأجور والأسعار،[3] وكما موضح في الشكل (6)

---

(1) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي : مبادئ الاقتصاد الكلي الطبعة 3، الأردن : دار وائل، ص 150.

(2) جون ماينارد كينز : النظرية العامة للتشغيل والنقود والفائدة ، تقديم ، بول كروجمان ، ترجمة إلهام عيد آروس ،دار العين للنشر - القاهرة ، الطبعة الأولى 2010 ، ص 101

(3) هوشيار معروف ، مصدر سابق، ص160-161.

شكل (6) منحنى العرض الكلي في إطار الرؤيا الكينزية

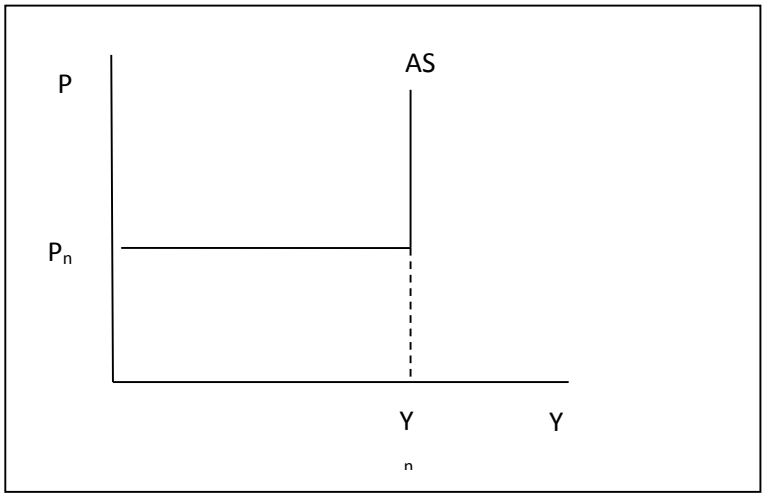

Source: Stephen L. Slavin, Macroeconomics, 8th, McGraw Hill New York, 2008, P358.

توازن العرض الكلي والطلب الكلي

يتحدد التوازن وفق المنظور الكينزي من خلال إثارة تساؤلين هما ، ما الذي يحدد مستوى الإنتاج المحلي وفق طاقةٍ انتاجيةٍ معطاة لدولةٍ ما ؟ وماهي الأسباب التي تؤدي الى ارتفاع الناتج لمدةٍ معينة وإنخفاضة في مدةٍ أُخرى ؟

والاجابة وفق الرؤيا الكينزية هو أن المنتجين سوف يقومون بعرض كميات من الناتج بما يكفي لمواجهة الطلب المخطط من قبل القطاع الخاص و الحكومة والقطاع الخارجي ، وعليه فإن الطلب المخطط من قبل القطاعات أعلاه هو الذي يحدد مستوى الناتج والتشغيل وبالإمكان تصوير التوازن الكينزي من خلال ما يسمى تقاطع كينز [1]

وكما هو ظاهر في الشكل البياني التالي ، إذ يُبين المحور العمودي الطلب الكلي وهو يتكون من الانفاق الخاص الاستثماري والاستهلاكي والطلب الحكومي وصافي الصادرات ، أما المحور الافقي يمثل الناتج المحلي ، ويمثل الخط (45) العرض الكلي ، أن شرط التوازن هو تساوي الطلب الكلي (AD) والذي ساوي الانفاق المرغوب فيه (E) مع الناتج الفعلي (Y) أي أن $Y = C + I + G + (X - M)$ واذا كان الطلب الكلي

(1) Thomas A Puqel . Internatial economics ,12 th Edi (New York , McGraw –Hill ,2005, pp557-558

يعتمد على الدخل القومي (Y) كما هو الحال بالنسبة للطلب الاستهلاكي أو الاستيرادات ، لذا فإن شرط التوازن سيكون

$$Y = AD(Y) + X - M(Y)$$

شكل (7) توازن العرض والطلب وفق المنظور الكينزي

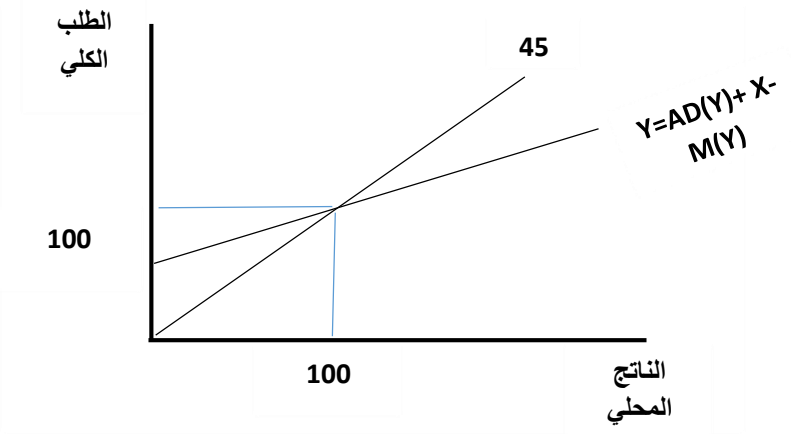

Source : Thomas A Puqel . Internatial economics ,12 th Edi (New York , McGraw –Hill ,2005, PP 559

لقد دارت النظرية الكينزية حول فكرة أساسية تتمثل بكيفية نقل مستوى التوازن من وضع دون مستوى التوظيف الكامل الى وضع يقترب منهُ من خلال رفع مستوى الطلب الفعال ، انطلاقاً من افتراض كينز بان قطاع الإنتاج يعتمد على ملائمة ما ينتج مع الطلب الكلي ضمن أسعار محددة سلفاً ، أي ان الإنتاج يستجيب للتغيرات الحاصلة في الطلب وليس من التغيرات الحاصلة في الأسعار [1].

خلاصة القول أن Keynes خلص الى إمكانية تحقق "توازن يترافق مع البطالة" في سوق السلع والخدمات أي أن التوزان ممكن أن يتحقق دون مستوى الاستخدام الكامل مخالفاً بذلك الفكر الكلاسيكي [2] ، ويمكن إيضاح ذلك بالشكل التالي الذي يشير الى حالة التوازن الكلي لسوق السلع والخدمات وفقاً للمنظور الكينزي كما هو ظاهر في الجزء B من الشكل 8 أما الجزء A يشير الى التمييز بين المديين الكلاسيكي والكينزي في منحنى

(1) Robert . H. frank & Bens . Bernanke : opcit , pp330-331
(2)Mark Skousen : The big three in economics Adam Smith, Karl Marx, and John Maynard Keynes , M.E. Sharpe, Inc New York .2007 .P 153- 154

العـرض الكلـي إذ يعبـر المـدى الكلاسـيكي عـن العـرض الكلـي المترافـق مـع الاسـتخدام التـام

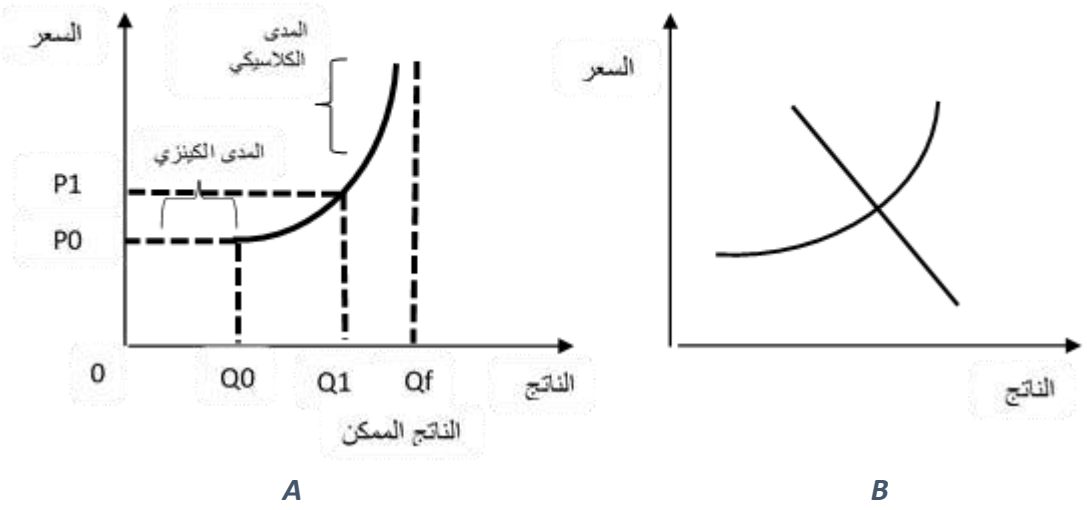

شكل (8) الفرق بين الرؤيا الكلاسيكية والرؤيا الكينزية حول التوازن

Source:

Mark Skousen : The big three in economics Adam Smith, Karl Marx, and John Keynes , M.E. Sharpe Inc New York .2007 .P154

أما المدى الكينزي يشير الى تحقق التوازن دون مستوى الإستخدام التام .

ثانياً : توازن سوق العمل وفق الرؤية الكينزية

أختلف تفسير كينز عن تفسيرات الاقتصاديين التقليدين ،إذ إن تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات والنقود، ممكن أن يكون مع وجود بطالة أو عدم التوازن في سوق العمل ، فيما يخص سوق العمل أشار كينز إلى إن سوق العمل يصل إلى أن التوازن الذي يتحقق عندما يتساوى عرض العمل والطلب عليه عند أي نقطة دون الاستخدام الكامل مما يشير إلى عدم ضرورة تحقق التوظف الكامل ، الطلب على العمل من وجهة نظر كينز يؤدي دورا" رئيسا" في تحديد المستوى التوازني ، فعند تغير كل من عرض العمل والطلب عليه أو كليهما تنتقل نقطة التوازن إلى مكان أخر تكون فيه البطالة أعلى أو أقل من نقطة التوازن ويرجع ذلك إلى أن الطلب على العمل يساوي عرض العمل مطروحا" منه البطالة ، إذ أن وجود البطالة لن يؤثر على تخفيض الأجور الحقيقة والنقدية وإنما التخفيض يحصل لأسباب تخرج عن إرادة العمال العاطلين ، فالعاطلون يكون تأثيرهم خارج عرض العمل في السوق ، وأرجع كينز إلى أن التشوهات في سوق العمل تعود إلى وجود النقابات التي حالت دون انخفاض الأجر إلى المستوى التنافسي في حين أن العامل لا يملك سوى قوة العمل كمصدر للدخل ، فما دام العامل عاطل عن العمل فإنه يكون عرض العمل لا نهائي المرونة وبالتالي فإن الاستخدام يتوقف على جانب الطلب وليس العرض[1]

يمكن استعراض توازن سوق العمل وتحديد مستوى الاستخدام وفقاً لكينز من خلال الشكل البياني رقم (9) الذي يوضح أن مستوى الاستخدام لا يتوقف على عرض العمل بل على جانب الطلب الذي يتحدد تبعاً لمستوى الطلب الكلي لذا فإن زيادة الطلب على العمل من DL1 إلى DL2 ، يترتب عليه ارتفاع بمستوى الاستخدام ومن ثم تقليل حجم البطالة إذ يتحقق الاستخدام الكامل عند A3 ، ، يمثل المنحنى DL3 مستوى الطلب على العمل ويكون ذلك مناظرا" لمستوى الطلب الكلي إلا أن كينز يرى أن الأجر والأسعار لا يتسمان بالمرونة كما يعتقد الكلاسيك مما يؤدي إلى ظهور بطالة إجبارية واستمرارها ، كما يرى كينز أن وجود البطالة ذاتها يُعد سبباً من أسباب قصور الطلب الكلي .

---

(1) نزار سعد الدين العيسى ، مصدر سابق ، ص 21

شكل (9) الاستخدام و سوق العمل وفق الرؤيا الكينزية

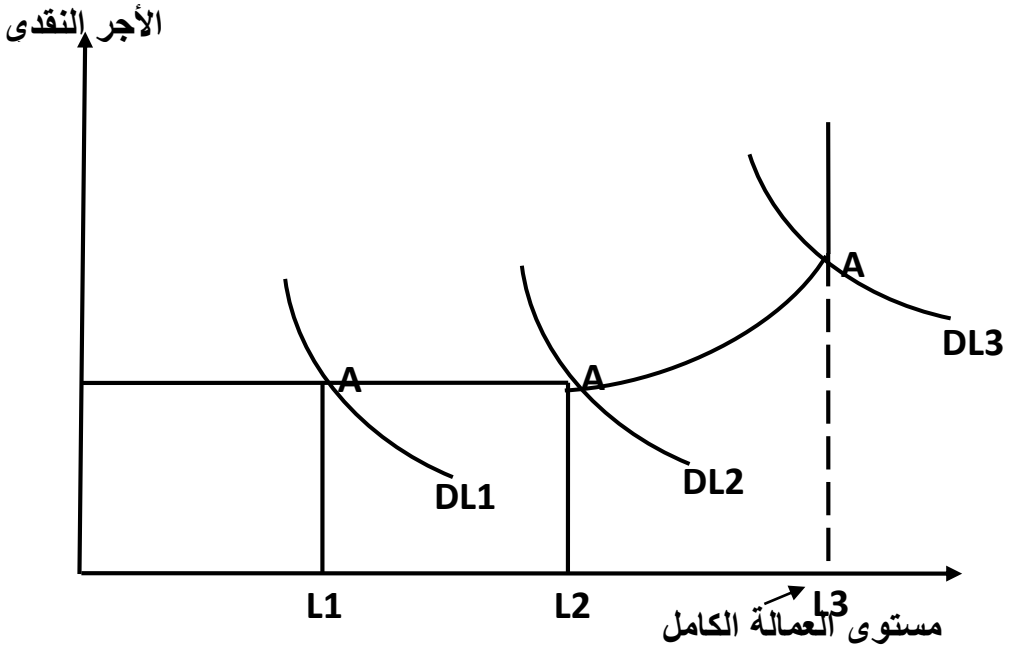

Source :

Martin Binks, Andrew Jennings:Macroeconomics in Focus . McGraw-Hill Book Company (UK), 1986 .pp 80

نظرة تجميعية للنموذج الكينزي في الإنتاج والاستخدام [1]

لاحظنا كيف أن النموذج الكينزي يوازن بين جانبي العرض والطلب من خلال الدالة :

$$Y = C + I + G + (NX) \dots\dots 1$$ الطلب = العرض

حيث Y يمثل جانب العرض وهو الناتج المحلي الاجمالي والجانب الاخر للمعادلة يمثل الطلب الطلب الكلي بجميع مكوناته (الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري والانفاق العام وصافي التعامل الخارجي على التوالي)

ويتضمن جانب الطلب الكلي عدة دوال هي :

$C = ℃ + \beta(Y - T) \dots\dots 2$ دالة الاستهلاك

$T = T_0 + tY \dots\dots\dots 3$ دالة الضريبة

$NX = NX_0 + mY \dots\dots\dots 4$ صافي التعامل الخارجي

وبتعويض المعادلات 2 ،3 ، 4 في المعادلة 1 نخلُص الى المعادلة أدناه :

$$Y = \frac{1}{1 - \beta(1 - t) + m} (I + G + C_0 + \beta T_0 + NX_0) \dots\dots\dots 5$$

حيث يمثل المقدار $\frac{1}{1-\beta(1-t)+m}$ المضاعف الذي يمثل التغير بين Y والتغير في المتغيرات بين الاقواس $(I + G + C_0 + \beta T_0 + NX_0)$

وبإفتراض دالة الاستخدام الكلي أدناه

$N = qY \dots\dots\dots\dots 6$ دالة الاستخدام الكلي

حيث N الاستخدام الكلي ، q نسبة الاستخدام للناتج (معكوس الإنتاجية)

وبتعويض المعادلة 6 في المعادلة 5

$$N = \frac{q}{1 - \beta(1 - t) + m} (I + G + C_0 + \beta T_0 + NX_0)$$

يظهر لنا المقدار $\frac{q}{1-\beta(1-t)+m}$ وهو مضاعف الاستخدام N نسبة الى بقية المتغيرات $(I + G + C_0 + \beta T_0 + NX_0)$ ويمكن تصوير ذلك بيانياً كالآتي :

---

[1] L. Randall Wray & Mathew Forstater : Keynes Model Macroeconomics , Edward Elgar Publishing Limited , UK ,2008 , p125-126

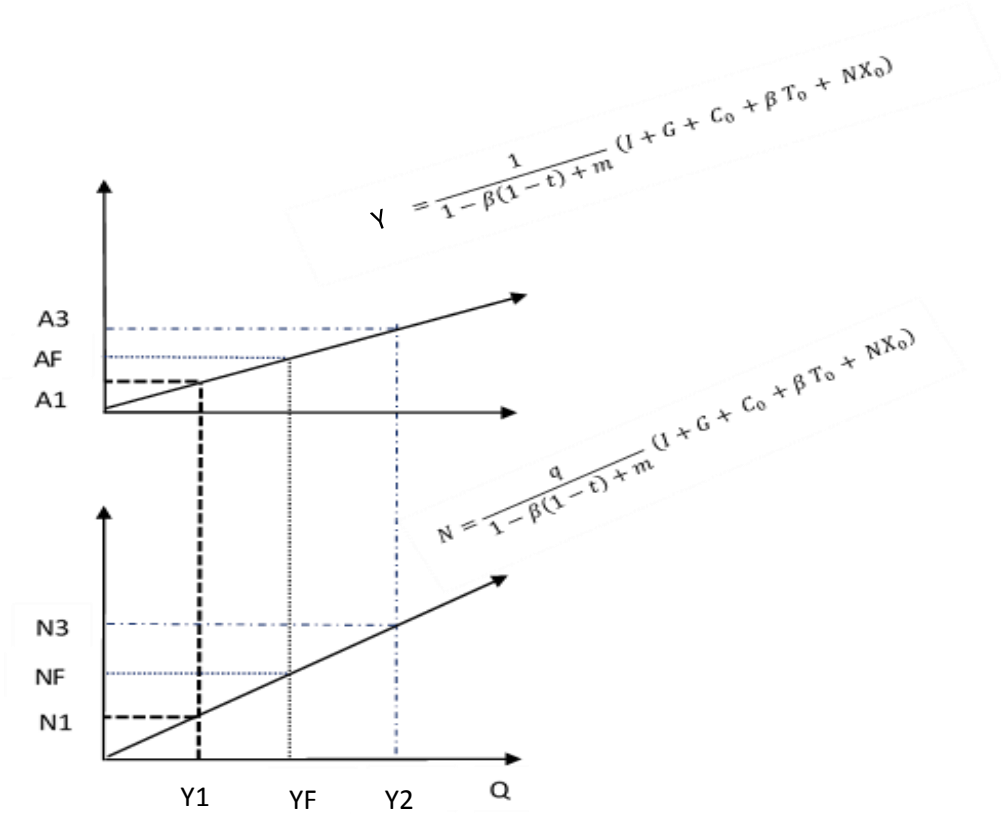

شكل (10) مضاعف الاستخدام و ميكانيزم التوازن الكينزي للأنتاج والاستخدام

Source : L. Randall Wray & Mathew Forstater : Keynes Model Macroeconomics , Edward Elgar Publishing Limited ,2008 , p128

يوضح الشكل 10 ميكانيزم التوازن الكينزي للإنتاج والاستخدام من خلال الإسقاط البياني لنموذج المعادلات الرياضية حيث يُظهر الجزء العلوي نقاط التوازن بين العرض والطلب وعلاقة هذا التوازن مع حجم الاستخدام التوازني ، والذي يمكن ان يتحقق دون مستوى الاستخدام التام في الاقتصاد

يتضح من خلال ما سبق ان توازن الإنتاج والاستخدام في إطار النموذج الكينزي ينطوي على جزئين أولهما (سوق السلع والخدمات و سوق النقد) والثاني (يشمل سوق العمل).

يرتبط حجم الاستخدام الكلي للعمالة بصورة غير مباشرة بالطلب الكلي الفعال إذ يلخص كينز هذه العلاقة بالقول " بالنسبة لمستويات معينة من الاستهلاك والانفاق الاستثماري (بالقيمة الحقيقية) سيكون هناك مستوى

محـــدد مـــن العمالـــة الإجماليـــة (الاســـتخدام) " إذ يتكـــون الطلـــب الكلـــي الفعـــال مـــن الاســـتهلاك المتوقـــع (الانفـــاق الاســـتهلاكي) والاســـتثمار المتوقـــع (الانفـــاق الاســـتثماري) فـــالأول يحـــددهُ الميـــل الحـــدي للإســـتهلاك والثـــاني يتحـــدد بالكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة ففي حال عدم

تغيـــر هـــذه العوامـــل لـــن يتغيـــر الطلـــب الفعـــال ممـــا يعنـــي عـــدم تغيـــر مســـتويات الاســـتخدام .[1] ، و يمكـــن ايجـــاز الفـــرق بـــين آليـــة التحليـــل الاقتصـــادي للعلاقـــة التوازنيـــة بـــين النـــاتج والاســـتخدام وفقـــاً للمنهجـــين الكلاســـيكي والكينـــزي مـــن خلال المخطط التالي :

مخطط (2) الفرق بين النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي في العلاقة بين توازن الإنتاج والاستخدام

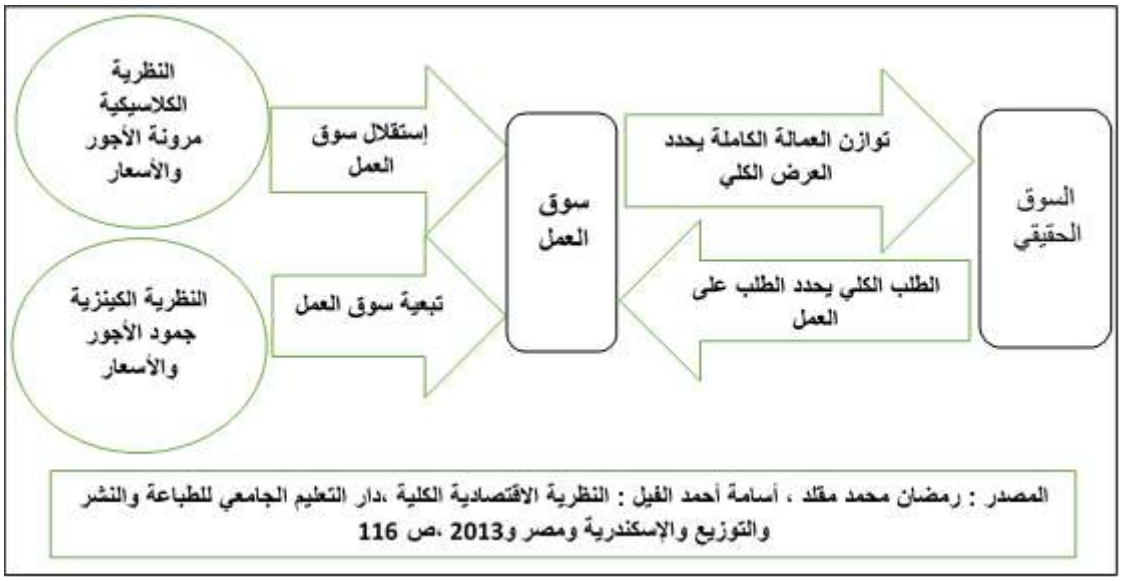

المصدر : رمضان محمد مقلد ، أسامة أحمد الفيل : النظرية الاقتصادية الكلية ،دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع والإسكندرية ومصر و2013 ،ص 116

(1) Andrès Drobny : Real Wages and Employment Keynes Monetarism and the Labour Market , Taylor & Francis e-Library ,2003 ,p 41-42

الفصل الثاني

واقع الناتج والإستخدام في الاقتصاد العراقي

المبحث الأول / الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الثاني / الإستخدام (التشغيل) في الاقتصاد العراقي

المبحث الثالث / البطالة في الاقتصاد العراقي

الفصل الثانى

واقع الناتج والإستخدام فى الإقتصاد العراقى

تمهيد

تعد دراسة وتحليل واقع الاقتصاد العراقي من حيث الناتج و الإستخدام (التشغيل) خطوة ضرورية تسبق الدخول في إطار القياس الاقتصادي للعلاقة موضوع البحث وبما أن متغيري العلاقة هما الناتج والإستخدام لذا فإن دراسة الواقع الاقتصادي يتطلب تحليل المتغيرات الاقتصادية التي تعبر عن جانبي العلاقة موضوع البحث .

الجانب الأول يتمثل بالناتج المحلي الإجمالي كونهُ يمثل النشاط الاقتصادي للمجتمع وهو يعبر عن مجمل انتاج السلع والخدمات في الاقتصاد خلال مدة محددة عادة ما تكون سنة ويتكون الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد من خلال مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة في تكوين هذا الناتج ، إذ تختلف أهمية القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمتها تبعا لطبيعة وملامح إقتصاد الدولة المعنية .

أما الجانب الاخر للعلاقة موضوع البحث فيتعلق بالإستخدام ، والذي يتمثل بإستخدام عنصر العمل على مستوى الاقتصاد إذ توجد عدة مؤشرات ومتغيرات تعبر عن هذا الجانب ، كمعدل البطالة ، تطور حجم وهيكل السكان وأثره على سوق العمل ،.

وعليه سيتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث أولها يتعلق بتتبع وتحليل الناتج المحلي الإجمالي في العراق على المستويين الكلي والقطاعي أما المبحث الثاني فسنتناول بالدراسة والتحليل المتغيرات والمؤشرات المتعلقة بالإستخدام (التشغيل)على مستوى الاقتصاد العراقي ، في حين سنتطرق في المبحث الثالث الى البطالة في الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول

الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product

يعتمد الاقتصاديون عدة مؤشرات لقياس الأداء الاقتصادي ومن أهم هذه المؤشرات هو الناتج المحلي الإجمالي ، أذ يعتبر من أكثر المقاييس شمولية لأجمالي مخرجات الاقتصاد كما ان تغيرات الناتج المحلي الإجمالي هي أفضل المقاييس وأكثرها شيوعاً لقياس مستويات النمو في المخرجات "الإنتاج" فهي بمثابة النبضات التي ترصد حركة الاقتصاد القومي [1] .

وعليه فان دراسة واقع الاقتصاد العراقي يتطلب تتبع حركة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي خلال فترتين أولهما المدة الزمنية الممتدة من عام 1988 لغاية عام 2003 والمدة الثانية الممتدة من عام 2003 لغاية 2016 ، أن تقسيم دراسة تطور الناتج المحلي الى فترتين هو نتيجة منطقية لما شهده الاقتصاد العراقي من تغيرات بعد الاحتلال عام 2003 شكلت نقطة تحول في مختلف جوانب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

فقد عملت الإدارة الامريكية بعد 2003 على إعادة هيكل الاقتصاد العراقي وفق رؤية وتصور مختلفين تماماً عما كان عليه قبل الحرب من خلال تغيير بعض القوانين والتشريعات في المجالات المختلفة [2]

المطلب الأول ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمُدة (1988-2003)

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن تطور الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاد العراقي قد غلب عليه التذبذب الناتج عن تعرض الاقتصاد العراق لصدمات أولها تمثل بحرب الخليج عام 1991 وما تلاها من ارتدادات حيث نتج عن كارثة غزو الكويت وما تبعها من عقوبات إقتصادية مما أدى الى إنخفاض في إجمالي الناتج المحلي وتدمير البنية التحتية وجزء كبير

(1) بول آ .ساموبلسون & ويليام د. نورد هاوس : الاقتصاد ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،2001، ص 419

(2) آرنوف أنتوني : العراق - منطق الانسحاب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،لبنان ، 2006، ص 35

من البنية الصناعية [1] ما أدى الى ظهور صدمة اقتصادية تمثلت بالعقوبات الاقتصادية الذي أمتد أثره معظم حقبة التسعينات .

وصل الناتج الحقيقي الى أدنى مستوياته خلال هذه الحقبة وذلك عام 1991 عندما بلغ (25165125.25) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-64.05) % بعد أن كان في العام السابق يبلغ (69992934) مليون دينار ، إن حركة نمو الناتج المتباينة في عامي 1990 و1991 جاءت نتيجة ارتفاع أسعار النفط عام 1990 الى أكثر من(22) دولار من ثم حدوث حرب الخليج الثانية وتوقف صادرات النفط بعد فرض العقوبات الاقتصادية [2] بعد ذلك ارتفعت معدلات النمو الى (32.59)% و (30.29)% لعامي 92 ، 93 على التوالي ثم ظهر اتجاه تصاعدي لمعدل النمو خلال الاعوام من 1996 الى 1998 إذ بلغت (11.02، 21.24، 34.86) %على التوالي ، بعد ذلك هبط معدل النمو عام 1999 الى (17.58)% تلى ذلك هبوط معدلات النمو الى (14، 1.77) %لعامي 2000 و2001 على التوالي ، ثم سجل الاقتصاد معدل نمو سالب مقداره (8.2)% عام 2002 ختام هذه الحقبة كان تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة أخرى تمثلت بحرب عام 2003 حيث شهد الناتج الحقيقي هبوطاً حاداً بمعدل نمو سالب مقداره (36.66)% ، نتيجة الحرب الأخيرة وما تولد عنها من تدمير للمنشآت والقطاعات الاقتصادية والبنى التحتية ، والشكلين (11) و (12) يوضحان حركة كل من معدلات نمو الناتج الحقيقي وحركة الناتج الحقيقي للإقتصاد العراقي خلال المدة (1988-2003)

شكل (11) معدل النمو السنوي للناتج الحقيقي للمدة (1988-2003)

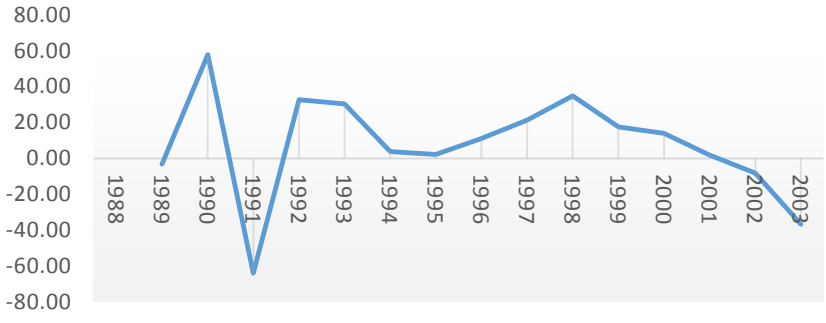

المصدر : من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات الجدول (1)

(1) د محمد علي زيني : الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر والمستقبل ، دار الملاك للفنون والادآب والنشر ،الطبعة الثالثة ، 2009 ، ص 273

(2) مهدي سهر الجبوري & خضير عباس حسين : تحليل الصدمات الاقتصادية للإقتصاديات النامية ، الطبعة الأولى ، دار الأيام للنشر والتوزيع عمان الأردن ، 2018 ص130

شكل (12)إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة سنةالأساس (2007=100) (مليون دينار) للمدة (2003-1988)

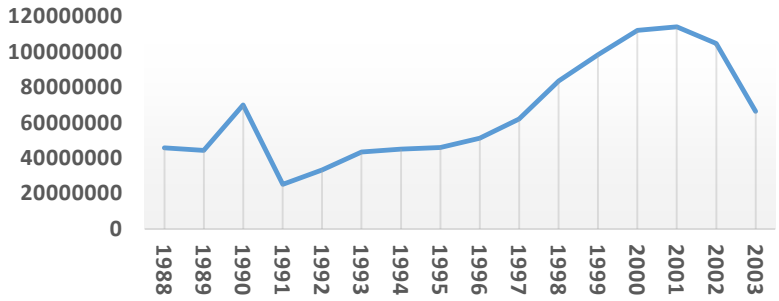

المصدر : من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات الجدول (1)

ما يلاحظ من الشكل (11) هو انخفاض الناتج في النصف الأول من حقبة التسعينات والعودة للإرتفاع في النصف الثاني من هذه الحقبة وهذا يُفسر بالتدهور الذي حصل أوائل التسعينات نتيجة الحظر الاقتصادي ثم التحسن الحاصل عام 1995 والأسباب التي ذكر وتحديداً بعد إبرام مذكرة تفاهم بين العراق والامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) [1]

المطلب الثاني- تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2016)

عانى الاقتصاد العراقي خلال هذه الحقبة الزمنية أيضا من ضغط الصدمات المختلفة التي كانت أولها حرب عام 2003 وما ترتب عليها من اثار ثم تلى هذه الحرب صدمة اقتصادية ناتجة عن انفتاح الاقتصاد العراقي وزيادة صادرات النفط الأمر الذي أدى الى اتجاه تصاعدي في مختلف المتغيرات الاقتصادية ، ثم أُختُتِمت هذه المدة بتعرض الاقتصاد العراقي الى صدمتين مؤثرتين على كافة المؤشرات الاقتصادية ،هاتان الهزتان هما انخفاض معدل أسعار النفط الخام من (102.3) دولار للبرميل الواحد في عام 2013 الى (91.6) في عام 2014 أي بانخفاض (10.5%) واستمر الانخفاض في عام 2015 ليصل معدل سعر البرميل الى (44.7) دولار

أي بنسبة إنخفاض بلغت (51.2%) مقارنة بعام 2014 أما الصدمة الثانية فقد تمثلت بتدهور الأوضاع الأمنية في حزيران 2014 حيث سيطر الإرهاب على ثلاث محافظات وتوقفت الأنشطة

(1) آلاء نوري حسين : دراسة العلاقة طويلة الاجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1988 -2014) ، أطروحة دكتوراه غير منشوره مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء ، 2017 ، ص 59

الاقتصادية بصورة شبه كاملة في هذه المناطق بالإضافة الى غلق المنافذ الحدودية في هذه المحافظات وارتفاع الانفاق الحكومي العسكري [1] ،والشكل البياني (13) يوضح تطور معدلات نمو الناتج الحقيقي لهذه المُدة

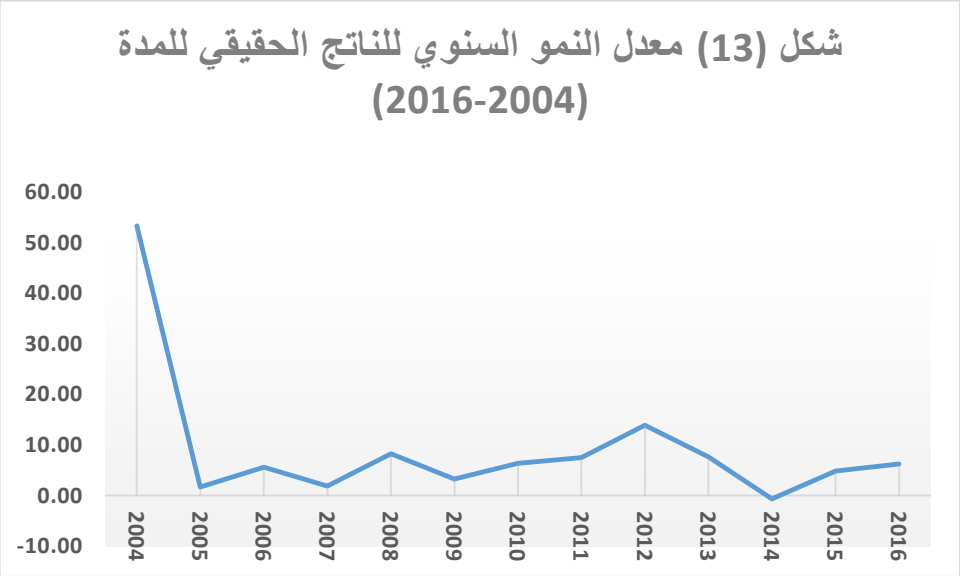

المصدر : من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات الجدول (1)

بالعودة الى الجدول (1) نجد ان الناتج المحلي الحقيقي للأقتصاد العراقي خلال هذه الحقبة قد شهد قفزات سلبية وإيجابية في معدلات نموه في البداية ثم أنهى هذه الحقبة بإتجاه سلبي لمعدل النمو ومابين البداية والنهاية كانت معدلات النمو تتسم بالتذبذب الى حدٍ ما .

فبعد أن سجل الاقتصاد العراقي معدل نمو سالب نتيجة لحرب عام 2003 ، عاودت معدلات نمو الاقتصاد الى التعافي ، إذ بلغ النمو الاقتصادي أعلى مستوياته خلال هذه المدة في العام التالي 2004 (53.19) % وهذ جاء كنتيجةٍ الى زيادة عائدات القطاع النفطي وارتفاع مساهماتها في GDP [2] ، بعد ذلك شهدت معدلات النمو تذبذب نسبي للاعوام 2005 -2008 إذ بلغت (1.68 ، 5.6 ، 1.8، 8.3) ، شهدت المدة (2004-2008) ارتفاع الانفاق الاستثماري الحكومي مما شكل عاملا اساسياً في تحقيق معدلات الظاهره أعلاه [3].

(1) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء – مديرية الحسابات القومية : تقرير التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لعام 2015 ، آذار 2017 ، ص 4

(2) آلاء نوري حسين ، مصدر سابق ، ص 60

(3)علاء الدين جعفر : مرونات النمو القطاعية وإعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد البدائل للنمو في الناتج المحلي الإجمالي ، ورقة بحثية صادرة من وزارة التخطيط – دائرة الاستثمار الحكومي – قسم البحوث والدراسات ، 2009 ، ص5

أما الأعوام من 2009 -2012 اتسمت معدلات النمو بسلوك تصاعدي إذ بلغت (3.3 ، 6.4 ، 7.55 ، 13.9) %على الترتيب أما السنوات من 2013 سجل الاقتصاد معدلات نمو متباينة ففي عام 2013 فقد سُجل معدل النمو (7.6) % انخفض معدل النمو لعام 2014 ليسجل الاقتصاد نمواً (-0.64) % نتيجة لأنخفاض أسعار النفط وتأزم الوضع الأمني في البلد ، من بعد ذلك ارتفع معدل النموعام 2015 ليبلغ (4.8)% ، بعد ذلك سجل الاقتصاد عام 2016 نمواً يقدر بـ(6.26) % ، وذلك نتيجة الزيادة المتحققة في إنتاج النفط ، إذ سجلت كميات الإنتاج عام 2016 زيادة تقدر بـ (19.2%) نسبة الى عام 2015 وبمعدل تصدير يومي (3.3) مليون برميل [1].

والشكل (14) يوضح تطور الناتج الإجمالي الحقيقي للأقتصاد العراقي خلال المدة 2003- 2016

شكل (14) إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة سنةالأساس (100=2007)
(مليون دينار) للمدة (2004-2016)

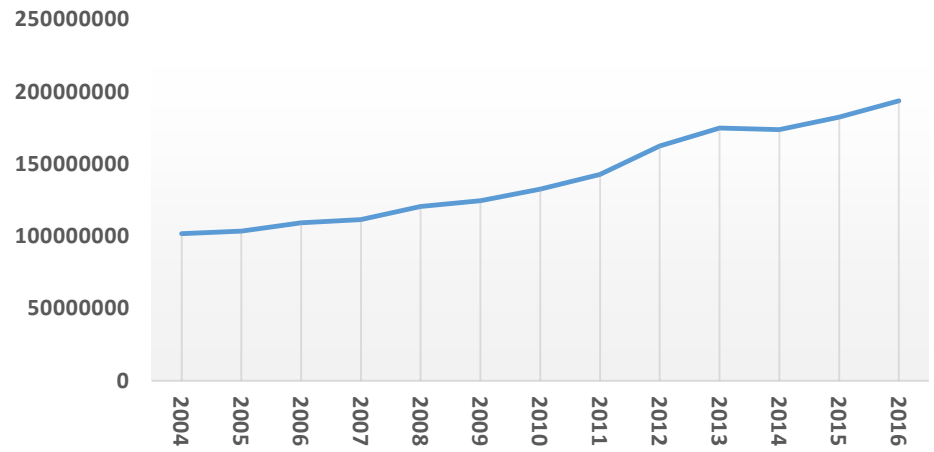

المصدر : من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات الجدول (1)

(1) البنك المركزي العراقي : التقرير الاقتصادي السنوي للإقتصاد العراقي ، 2016 ، ص17

جدول (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة 1988 - 2016

السنوات	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة سنة الأساس (2007= 100) (مليون دينار)	معدل النمو السنوي
1988	45778374	
1989	44350995	-3.12
1990	69992934	57.82
1991	25165125	-64.05
1992	33366136	32.59
1993	43472753	30.29
1994	45148433	3.85
1995	46105359	2.12
1996	51186584	11.02
1997	62057893	21.24
1998	83690190	34.86
1999	98404351	17.58
2000	112208518	14.03
2001	114190797	1.77
2002	104822921	-8.20
2003	66398213	-36.66
2004	101845262	53.39
2005	103551403	1.68
2006	109389941	5.64
2007	111455813	1.89
2008	120702075	8.30
2009	124702075	3.31
2010	132687027	6.40
2011	142700217	7.55
2012	162587533	13.94
2013	174990175	7.63
2014	173872800	-0.64
2015	182331154	4.86
2016	193744446	6.26

المصدر : -

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية : تقارير التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للسنوات 2010 الى 2016
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي : المجاميع الإحصائية السنوية لسنوات متعددة
- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات متعددة .

المطلب الثالث- تطور هيكل الناتج في الاقتصاد العراقي للمّدة (1988 - 2016)

وفقاُ لآلية الحسابات القومية المعتمدة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق فإن الناتج المحلي الإجمالي يقسم الى ثلاثة أنشطة (الأنشطة السلعية ،الأنشطة التوزيعية ،الأنشطة الخدمية) وتتضمن الأنشطة السلعية الآتي :

- الزراعة والغابات والصيد .
- التعدين والمقالع (يتضمن الصناعات الاستخراجية)
- الكهرباء والماء .
- الصناعة التحويلية .
- البناء والتشييد .

أما الأنشطة التوزيعية فتتضمن :

- النقل والاتصالات والخزن .
- تجارة الجملة والمفرد والطاعم والفنادق وما شابه .
- البنوك والتأمين .

الأنشطة الخدمية تتضمن :

- الأنشطة العقارية والإيجارية والمشاريع التجارية
- الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي .
- التعليم ، الصحة والعمل الاجتماعي .
- أنشطة الخدمة المجتمعية والإجتماعية .
- المنظمات والهيئات غير الإقليمية.

إن السمة الغالبة لتطور هيكل الناتج هي سيطرة الأنشطة السلعية على معظم مكونات الناتج المحلي ذلك لأنها تتضمن الصناعات الاستخراجية التي تشكل قطاعا قائداً طيلة المدة المذكورة والشكل البياني (15) يوضح ذلك :

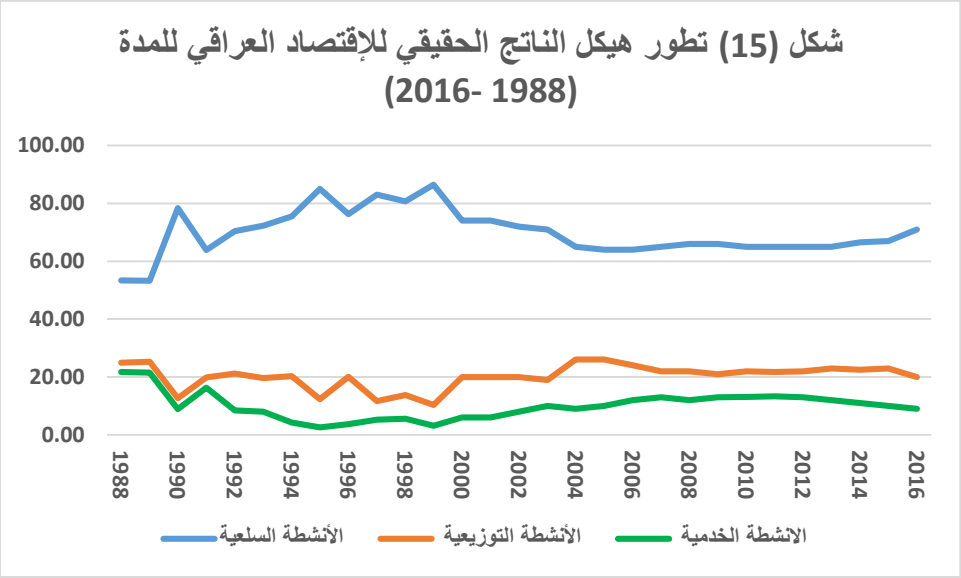

المصدر : من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات الجدول 2

يبرز من الشكل (15) استحواذ الأنشطة السلعية على معظم تكوين الناتج المحلي الإجمالي إذ أن اعلى نسبة مساهمة لهذه الأنشطة كانت عام 1999 وبواقع 86% أما أدنى نسبة مساهمة فكانت أعوام 1988 و1989 وبواقع 53% أما الأنشطة التوزيعية فقد سجلت أدنى نسبها عام 1999 وبواقع 10% وأعلى النسب كانت أعوام 1989 و1988 وبواقع 25% ، في حين نجد أن الأنشطة الخدمية قد سجلت ادنى نسب المساهمة وبواقع 3%عامي 1995 ،1999 أما أعلى نسبة مساهمة حققتها هذه الأنشطة فقد كانت عام 1988 وبواقع 22%، من جانب أخر نلاحظ من الشكل البياني الثبات النسبي في تركيبة الناتج خلال المدة من عام 2006 ولغاية عام 2013 ، وبعد زيادة تصدير النفط خلال الأعوام 2015 – 2016 ترتب على ذلك ارتفاع نسبة مساهمة الأنشطة السلعية على حساب باقي الأنشطة لتصل هذه النسبة عام 2016 الى (71 %) مما يعمق الطابع الريعي للإقتصاد العراقي

والجدول التالي يستعرض نسب مساهمة الأنشطة الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة 1988 – 2016

جدول (2) النسب المئوية مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج الحقيقي للإقتصاد العراقي

السنة	الانشطة الخدمية	الأنشطة التوزيعية	الأنشطة السلعية
1988	22.64	24.00	53.36
1989	21.48	25.26	53.26
1990	8.96	12.71	78.33
1991	16.27	19.88	63.85
1992	8.44	21.16	70.4
1993	8	19.7	72.30
1994	4.25	20.28	75.47
1995	2.60	12.37	85.03
1996	3.7	20	76.3
1997	5.30	11.7	83
1998	5.54	13.77	80.69
1999	3.15	10.37	86.48
2000	6.00	20.00	74.00
2001	6.00	20.00	74.00
2002	8.00	20.00	72.00
2003	10.00	19.00	71.00
2004	9.00	26.00	65.00
2005	10.00	26.00	64.00
2006	12.00	24.00	64.00
2007	13.00	22.00	65.00
2008	12.00	22.00	66.00
2009	13.00	21.00	66.00
2010	13.10	21.90	65.00
2011	13.30	21.70	65.00
2012	13.00	22.00	65.00
2013	12.00	23.00	65.00
2014	11.00	22.50	66.50
2015	10.00	23.00	67.00
2016	9.00	20.00	71.00

المصدر : من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات الملحق (1)

أما من ناحية تطور معدلات النمو للأنشطة المكونة لهيكل الناتج يمكن تناوله من خلال الشكل البياني (16) الذي يوضح معدلات النمو المركبة للمدة (1988-2003)

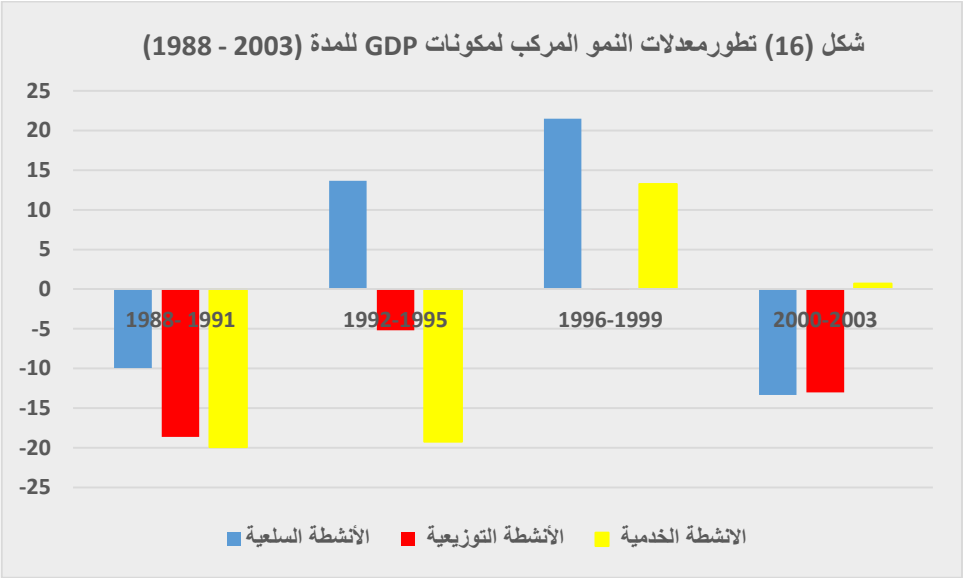

المصدر : من إعداد الباحث إستناداً الى الملحق (1)

يشير الشكل (16) الى معدلات النمو المركبة للمدة من (1988 -2003) حيث يظهر تراجع معدل النمو المركب للمدة (1988-1991) وهو انعكاس لحرب الخليج الثانية وتبعاتها على الاقتصاد العراقي ، وفي المدة (1992-1995) استمر انخفاض معدل النمو المركب للأنشطة الخدمية والتوزيعية إلا أن الأنشطة السلعية حققت نموا موجباً وهذا ناتج من ظروف الحصار الاقتصادي التي دفعت الحكومة باتجاه الاهتمام بالأنشطة السلعية وخصوصا الزراعة لتعويض النقص الحاصل في الاستيرادات ، أما مدة (1996 - 1999) فقد شهدت تحسن معدلات النمو المركبة لجميع الأنشطة وعلى رأسها النشاط السلعي يليه الخدمي ثم التوزيعي وهذا الحال كان إنعكاساً لتوقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) ، أما المدة من (2000 لغاية 2003) فقد تحققت معدلات نمو سلبية بسبب حرب عام 2003 وما ترتب عليها من توقعات تشاؤمية سادت الاقتصاد العراقي .

أما المدة (2004 -2016) فيمكن إيضاحها من خلال الشكل البياني (17) والذي يظهر تطور معدلات النمو المركبة لمكونات هيكل الناتج حسب الأنشطة الاقتصادية للمدة من 2004 – 2016

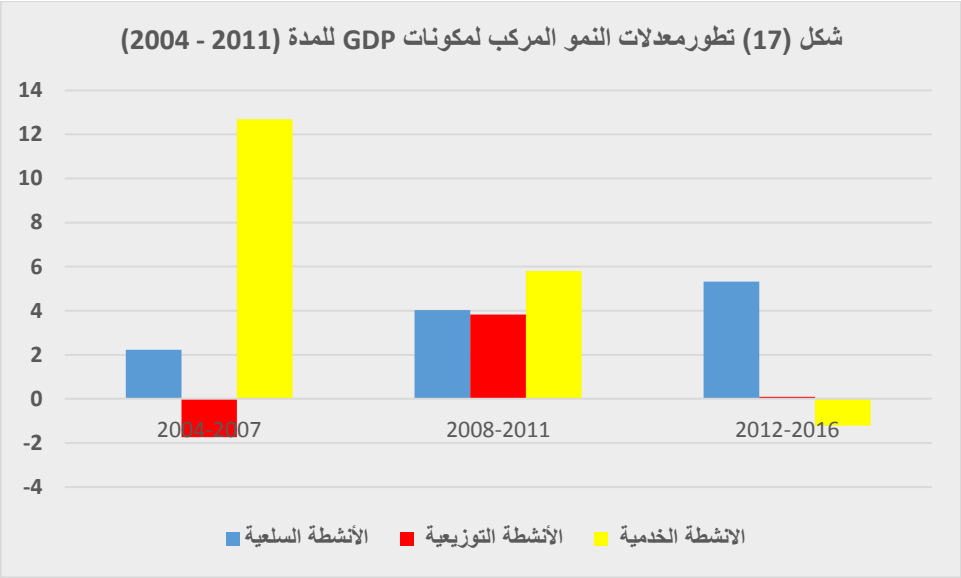

المصدر : من إعداد الباحث إستناداً الى الملحق (1)

نلاحظ من الشكل (17) أن المدة التي أعقبت عام 2003 ولغاية 2016 ، أن معدلات النمو المركبة أظهرت أن الأنشطة التوزيعية قد حققت معدل نمو مركب بلغ (2) % خلال المدة من 2004 الى 2007 في حين سجلت الأنشطة السلعية نمو سالبة لنفس المدة أعلاه يقدر بـ (1.7%) ، أما الأنشطة الخدمية فقد بلغ النمو المركب لذات المدة (12.8%) ، إذ أتسمت هذه المدة بحالة من الارتباك الاقتصادي والسياسي والأمني ، أما بالنسبة للمدة 2008 -2011 فقد سجلت الأنشطة الثلاثة (السلعية والتوزيعية والخدمية) معدلات نمو متقاربة الى حدٍ ما تقدر بـ (4 ،5.8،3.8)% على الترتيب ، إذ أن التحولات الجذرية في الاقتصاد العراقي نجم عنها تحقق درجة نسبية من الانفتاح الاقتصادي الذي انعكس على أداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة [1]

أما بالنسبة للمدة 2012 - 2016 فقد سجلت معدلات النمو المركبة (5.3) % للأنشطة السلعية وهذا يعود لزيادة أنتاج وتصدير النفط لعامي 2015 – 2016 أما الأنشطة التوزيعية فقد سجلت معدل نمو مركب متدني بلغ (0.09)% في حين سُجِلَ معدل نمو سالب يقدر بـ (7.2) للنشاط الخدمي ويعود ذلك الى حالة التقشف المالي وتردي الوضع السياسي والأمني بين عامي 2014 - 2016

(1) البنك المركزي العراقي : التقرير الاقتصادي السنوي للإقتصاد العراقي ، 2011 ، ص 6

وبهدف التعمق في دراسة وتحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد لابد لنا من تتبع تطور القطاعات المختلفة المكونة للأنشطة الرئيسية الثلاثة (السلعية والتوزيعية والخدمية) ، إذ إن كل نشاط من هذه الأنشطة يتكون من عدة قطاعات إقتصادية لكلٍ منها تأثيره الخاص على هيكل الناتج المحلي الإجمالي ، تجدر الإشارة هنا الى أن القطاعات المختلفة المكونة للإقتصاد العراقي قد تأثر تطورها بالصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي طيلة المدة موضع البحث ، لذلك سنستعرض تطور الناتج الحقيقي لهذه القطاعات وكما يلي : -

أولا- قطاعات الأنشطة السلعية

- **قطاع التعدين و المقالع**

يشير تطور ناتج هذا القطاع ومكانته في الاقتصاد العراقي الى حقيقه مفادها " أنه قطاع مهيمين على النسبة الأعلى في تكوين GDP مما جعل من سيطرة الحكومة على هذا القطاع يؤدي الى سيطرتها على أهم مصادر النقد الأجنبي وعلى الجزء الأكبر من حركة التجارة الخارجية "[1] أي أن دور الحكومة وسياساتها الاقتصادية تكون مؤثرة بشكل كبير على حركة الناتج الحقيقي للإقتصاد

شهد القطاع النفطي انتكاسة ناتجة عن حرب الخليج الثانية والاحداث التي تبعتها حيث انخفض ناتج هذا القطاع عام 1991 بحدود (75)% بواقع (10921488.1) مليون دينار وأستمر ناتج هذا القطاع متدنياً نتيجة استمرار أثر الصدمة لغاية عام 1997 بدأ ناتج القطاع النفطي يتعافي كنتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) ، إذ إرتفعت معدلات نمو ناتج هذا القطاع لتصل الى (57 % ، 25% ، 37%) للأعوام (1997-1999) .

أما المُدة الزمنية الممتدة من عام 2003 لغاية 2016 فقد تأثر ناتج هذا القطاع بالتغييرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في العراق بعد حرب عام 2003 ، كان مسار تطور الناتج الحقيقي متذبذب نسبياً للمُدة 2003 - 2006 ، ثم أتجه نحو الإرتفاع النسبي ابتداءاً من عام 2006 الى 2016 ، فقد انخفض انتاج هذا القطاع بنسبة (37- %) في عام 2003 وهذا الانخفاض هو انعكاس لأثر الحرب التي وقعت في ذات السنة ، بعد ذلك عاود انتاج القطاع للنمو عام 2004 نتيجة الانفتاح الاقتصاد العراقي عقب التغيير السياسي الناتج عن الحرب ، فقد بلغ معدل نمو ناتج القطاع عام 2004 (42 %) واستمر القطاع بتسجيل معدلات نمو موجبة متفاوتة بعد عام 2004 ولغاية 2016 حيث أن أعلى معدلات النمو المتحققة بعد عام 2004 كانت للأعوام (2008 ،2012 ، 2015 ،

([1]) عبد الحسين محمد العنبكي : الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو إقتصاد السوق ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق ، 2009 ص 57

2016) إذ بلغت (12، 12، 11، 19) % على التوالي ويذكر أن نسب مساهمة القطاع بتكوين الناتج المحلي خلال هذه المُدة (2003- 2016) تراوحت بين أعلى نسبة عام 2016 بواقع (62%) وادنى نسبة عام 2006 (40.36%).

ونظراُ لما يمثله انتاج النفط من أهمية في حركة الناتج لقطاع التعدين والمقالع والتي هي انعكاس لحركة انتاج النفط خلال عقد التسعينات ومابعد عام 2003 ،وبما أن الهدف من انتاج النفط هو التصدير فإن العقوبات الاقتصادية أدت الى انخفاض الصادرات آنذاك علاوة على دمار البني التحتية الناتج عن الحرب مما نتج عنه انخفاض الإنتاج النفطي خلال النصف الأول من التسعينات حيث كان الإنتاج لتغطية الاستهلاك المحلي ، أما بعد توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة والتي زادت فرص تصدير النفط مما انعكس على الإنتاج ، في عام 2003 انخفض انتاج النفط بسبب الحرب الا ان الإنتاج لم ينخفض بمستوى يتناسب مع الدمار الذي لحق بالاقتصاد العراقي وسبب ذلك " هو عمل القوات الأجنبية آنذاك على الحفاظ على المستوى الإنتاجي تفادياً للإنعكاسات المحتملة على السوق العالمية في حال توقف صادرات العراق النفطية " وفي عام 2004 ارتفع انتاج النفط وتذبذب معدل نمو الإنتاج وبحلول عام 2015 ارتفع الإنتاج النفطي ليصل الى (3,100) مليون برميل يومياً بسبب العقود الاستثمارية في مجال النفط [1]

- **قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والبناء والتشييد**

شهد القطاع الزراعي زيادة مستمرة بالإنتاج خلال المُدة التي تلت بداية فرض الحضر الاقتصادي ، انتعاش القطاع يرجع الى ظروف الحصار وانخفاض استيراد المواد الغذائية خلال عقد التسعينات مما دفع بالحكومة الى إعطاء اهمية استثنائية للقطاع الزراعي من خلال التخصيصات الاستثمارية الموجهة لهذا القطاع ، ويرجع الاهتمام المتزايد بهذا القطاع للحاجة الملحة لمنتوجاته بسبب ظروف الحصار[2] ، أما المدة التي أعقبت عام 2003 فقد غلب علىها رفع الدعم الحكومي المقدم للمزارعين وارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي مما إنعكس سلباً على هذا القطاع [3].

([1]) نبيل جعفر عبد الرضا & خالد مطشر مشاري : مستقبل الدولة الريعية في العراق ، الطبعة الأولى ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة العراق – البصرة ، 2016 ص 84 -85

([2]) اسوان عبد القادر زيدان : دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمد 1988 – 2000 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الزراعة والغابات في جامعة الموصل ،2005 ، ص62

([3]) مهدي سهر غيلان : دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق ، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد االخامس / العدد الثاني إنساني حزيران 2007 ، ص 36

لقد أدت سياسة التحول نحو اقتصاد السوق في البلد إلى فتح أبواب السوق المحلية أمام السلع الأجنبية والغاء حماية المنتجات الوطنية الأمر الذي عرض المنتجات الزراعية إلى المنافسة الشديدة مما أدى الى كساد الإنتاج الزراعي لأ، السلع المستوردة تتصف بانخفاض أسعارها وارتفاع جودتها ، مما أثر سلبا على المزارعين المحليين وتعرضهم إلى خسائر جسيمة وبالتالي عزوفهم عن الإنتاج [1] ، إذ تبرز أزمة الزراعة في تدهور المستوى المعاشي بالريف ، وزيادة عدد الفقراء ، وهجرة السكان نحو المدن وتزايد أستيراد الغذاء من الخارج ، أن انفتاح العراق على صندوق النقد الدولي بعد عام 2003 والاتجاه نحو تطبيق سياسات الصندوق التي انتجت رفع الدعم عن هذا القطاع مما ساهم في تدهوره [2].

سجل هذا القطاع نمواً بمقدار (71%) عام 1992 و(35%) عام 1994 نتيجة زيادة الدعم الحكومي لهذا القطاع في محاولة لتخفيف وطأة العقوبات الاقتصادية أنذاك، بعدها شهد ناتج هذا القطاع تذبذب خلال الأعوام 1997 -2000 ثم ارتفع لعامي 2001 - 2002 ليعود وينخفض عام 2003 بسبب الحرب وبنسبة (-29.12 %) ، ثم عانى هذا القطاع من ظاهرة إغراق الأسواق المحلية بالمنتج الأجنبي نتيجة انفتاح اقتصاد البلد مما تسبب بتدهور هذا القطاع حيث سجل نمواً سالبا (27% ، 13%) لعامي 2007 ، 2008 وأثرت الازمة الاقتصادية والأمنية بعد عام 2014 بشكلٍ كبير على هذا ا القطاع ، ادت الى انخفاض ناتج هذا القطاع بمقدار (47-%) عام 2015 .

يذكر أن نسب مساهمة هذا القطاع في تكوين GDP كانت في افضل حالاتها خلال المدة 1988 1996 إذ تراوحت بين (15% الى 20%) ثم انحدرت بعد ذلك لتسجل نسب مساهمة دون (5%) وهذا يعكس حالة الخلل الهيكلي التي تفاقم في الاقتصاد العراقي ،

أما **قطاع الصناعة التحولية** فقد كان يساهم بـ(12%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 1988-1989 ، ألا أنه عانى كبقية القطاعات من أثر الأحداث التي عصفت بالاقتصاد العراقي خلال حقبة التسعينات وبعد عام 2003 ، إذ انحدرت نسبة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي الى مستويات متدنية تراوحت بين (1% - 3 %) طيلة المدة التي أعقبت عام 1991 ولغاية 2016 لم يشهد هذا القطاع أي تحسن من حيث نسبة المساهمة في تكوبن GDP .

سجل القطاع الصناعي نموا سالباً يقدر بـ(69%) عام 1991 بفعل اثار حرب الخليج الثانية إذ كان ناتجه الحقيقي عام 1988 يبلغ (5881725.509) مليون دينار وهو اعلى ناتج حقيقي سجله

---

(1) محمود جاسم عباس : مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق 1970- 2010 الواقع والآفاق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثالث والأربعون ،2015 ، ص111

(2) عبد الحسين محمد العنبكي : مصدر سابق ، ص16-17

القطاع خلال المدة موضوع البحث ، وبعدها تدهورت مستويات الناتج خلال التسعينات بسبب تأثير الحظر الاقتصادي إلا أن الناتج عاد ليرتفع نسبياً خلال الأعوام 1998- 2001 حيث زادت المخرجات سواء من القطاعين العام أو الخاص و ظهرت بعض المنتجات المحلية الى السوق بعد اختفائها خلال سنوات الحصار الأولى [1] ، ومن أثار حرب 1991 المهمة هو عدم توفر العملات الصعبة للمستلزمات الخارجية للصناعة المحلية أو والمكائن والآلات الحديثة و التكنولوجيا وبعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) عام (1996) توفر ولو جزء قليل من العوائد اللازمة لتحقيق لتحسين جزئي في قطاع الصناعة التحويلية، إن عدم توفر المنتجات الأجنبية المستوردة دفع نحو بذل المزيد في مجال الإنتاج لتعويض النقص الحاصل في السلع لذلك لوحظ خلال عقد التسعينيات وجود إنتاج محلي كما شهد هذا العقد تحويل العديد من المؤسسات الى التمويل الذاتي كما صدرت عدة قوانين خلال هذه المُدة لدعم هذا القطاع منها" قانون الاستثمار رقم (25) لسنة 1991 مانحاً امتيازات وإعفاءات طويلة المدى لتشجيع الاستثمار الصناعي، ثم قانون (43) لسنة 1997 الذي أعفى المشاريع الصناعية من الضريبة بشكل شامل وصدر بعدها قانون الاستثمار الصناعي الجديد رقم (20) لسنة 1998 متضمناً منح المستثمر الحرية المطلقة لاختيار نوع ومجال الصناعة وكذلك حجم المشروع وموقعه"[2].

بعد عام 2003 سجل القطاع نسب مساهمة متدنية في تكوين الناتج المحلي خلال هذه المدة لم تتجاوز حاجز (3%) حيث تدهور نشاط هذا القطاع خلال عام 2015 ولعدة أسباب يمكن تلخيصها بالاتي[3] :

- قيام وزارة الصناعة بدمج وتقليص شركاتها لتصل إلى32 شركـــــة بعد أن كانت 37 شركة،
- توقف الإنتاج ببعض المعامل والشركات بسبب الوضع الأمني ،إضافة الى توقف أغلب عمليات الاستثمار في هذا القطاع بسبب العجز في موازنة الدولة ،
- انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة مما انعكس في توقف عملية الإنتاج

([1])Laura S. Etheredge : Middle East Region in transition Iraq , Britannica Educational Publishing , New York ,2011 p42

([2]) *تطور إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية في العراق للمدة (2000 –2011) ، حسن خلف راضي : إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 2012 ، ص90*

([3]) البنك المركزي العراقي - دائرة الإحصاء والأبحاث : التقرير الاقتصـادي السـنوي للبنك المركزي العراقي 2015 ، ص 24

- إنهيار البنى التحتية إلى جانب تردي الوضع الأمني.

أما **قطاع البناء والتشييد** فقد انخفض ناتج هذا القطاع بمقدار (75-%) عام 1991 واستمرت حالة الركود والتدهور في هذا القطاع إذ سجل أيضاً معدلات نمو سالبة (57-% ،28-% ، 48-%) للأعوام5 ، (1994، 1995 ،1996) وذلك بسبب إشتداد وطأة العقوبات الاقتصادية آنذلك ، أما في عام 2003 فقد سجل نمواً سالبا بمقدار (75-%) إلا أنه عاد ليتعافى في السنوات اللاحقة متأثرً بالتغيرات الاقتصادية ، شأنه شأن باقي قطاعات الأخرى .

أما نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز (8%) طيلة المدة (1988 -2016) ، إذا كانت أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع في GDP هي (8%) وذلك عام 2013.

في الشكل البياني (18) سنستعرض نسبة مساهمة قطاعات النفط والصناعة والزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي GDP في الأقتصاد العراقي للمدة من (1988 -2016)

شكل (18) نسبة مساهمة قطاعات الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية والزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (1988-2016)

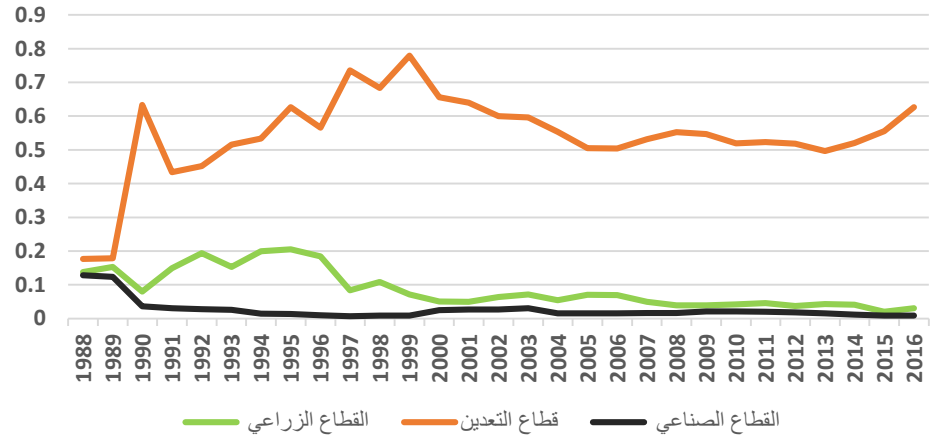

المصدر : من إعداد الباحث إستناداً الى الملحق (1)

يُظهر الشـــكل(18) حالة الاختلال الهيكلي في الاقتصـــاد العراقي ، والمتمثل بإســـتحواذ قطاع الصناعة الإستخراجية على نسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قياسا بنسب مساهمة القطاعين الزراعي والصـــناعي ، أذ نلاحظ حالة التدني الواضـــح لمســـاهمة القطاعين الزراعي والصناعي يقابله ارتفاع حصة النفط من تكون GDP ، وخاصة بعد عام 2003

ثانيا ـ الأنشطة التوزيعية

تضـــمنت الأنشـــطة التوزيعية كل من قطاعات (النقل والمواصـــلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شـــابه، المال والتأمين) وســـنقوم بإســـتعراض تطور بعض هذه القطاعات خلال المدة موضوع البحث

- **تطور بعض قطاعات الأنشطة التوزيعية للمُدة من 1988 -2003**

- قطاع النقل والإتصالات والخزن : شهد هذا القطاع انخفاضاً في نموه مطلع التسعينات ، إذ ســجل معدل مو ســالب بلغ (34-%) عام 1991 لنفس الأســباب التي عانت منها القطاعات الأخرى نتيجة الحرب ، عادت معدلات نمو هذا القطاع للنمو التصــاعدي الموجب للســنوات التي أعقبت عام 1992 إذ بلغ معدل النمو لهذا القطاع عام 1998 (54%) بســبب التحســن النسبي لأداء الاقتصاد العراقي بعد توقيع مذكرة التفاهم وما تبعها من نشاط لبعض قطاعات الاقتصاد العراقي الامر الذي أثر ايجاباً على هذا القطاع .

في عام 2003 شـــأنه شـــأن القطاعات الأخرى انخفض معدل نموه ليبلغ (46-%) ، من ثم عاود معدل النمو ليرتفع الى (52%) عام 2004 .

أما نســب مســاهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد بغلت في أعلى مســتوياتها للمـدة من (2000 -2005) وبواقع (13%، 12% ،14% ،11% ،11%،11%) على التوالي أما المدة الممتدة من 2006 لغاية 2016 فقد تراوحت نســب المســاهمة (8%) فما دون .

- تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شـابه : شـهد هذا القطاع حالة من التذبذب في النمو خلال المدة 1988 الى 2003 ، إذ إنخفض الناتج عام 1991 بنســبة (48 -) %، واتخذ نمو نســقاً متذبذباً خلال حقبة التســعينات ولغاية 2003 ، إذ بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1988 -1996 (15 -)% ،ويعكس هذا التراجع الظروف التي عاناها هذا القطاع شأنه شأن بقية القطاعات خلال مدة الحصار الاقتصادي .

أما المدة 1996- 2002 فقد سجل نمو مركب سالب ولكن بنسبةٍ ضئيلة بلغت (0.24 -) % إلا أن المدة التي أعقبي عام 2003 شـهد نمو هذا القطاع اتجاه تصـاعدي ، بسـبب الى انفتاح اقتصاد البلد وممارسة النشاط التجاري دون قيود جمركية ، إذ بلغ معدل النمو المركب للمدة من 2003 -2010 (16) % في حين سجل نمو مركب للمدة 2011- 2016 (5)% .

أما نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج فخلال المدة 1988 – 2003 كانت أعلى نسبة مساهمة عام 1988 (12)% ثم انخفضت خلال سنوات الحظر الاقتصادي لتتراوح بين (3%-

4%) ، أما بعد عام 2003 فقد تراوحت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بين (6% -8%)

ثالثا ـ قطاع الخدمات :

ويمثل القطاع الرئيسي المكون للأنشطة الخدمية تميزت حركة الناتج الحقيقي للقطاعات الخدمية بإنخفاضه بداية المُدة (1988 – 2003) خلال مُدة التسعينات من ثم إرتفاعه عام 2000 حيث سجل معدل نمو مركب للمُدة من 1988 -1995 يقدر بـ(23.2 - %) وهذا كنتيجة طبيعية لأثار الحظر الاقتصادي اما المُدة من 1996-2002 فقد كان معدل النمو المركب لناتج هذا القطاع يقدر بـ (19%) أما نسب مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي قبل عام 2003 فقد تراوحت بين أدنى نسبة عام 1995 (2 %) وأعلى نسبة عامي وعامي 1988 و1989 (21.7%).

أما السنوات التي أعقبت عام 2003 لغاية 2016 إتسمت حركة تطور ناتج هذه القطاع بالاتجاه التصاعدي ، فقد سجل معدل نمو مركب يبلغ للمدة 2003 – 2010 (13%) أن نمو ناتج قطاع الخدمات بعد عام 2003 جاء كنتيجةٍ طبيعية لنمو الأنشطة المكونة له ، فعلى سبيل المثال نجد تزايداً في عدد المدارس (الحكومي والأهلي) بين عامي (2007-2011) من (17916) الى (22035) ارتفع عدد الجامعات الحكومية من 19 الى 21 وعدد الكليات الاهلية من 19 الى 45 [1] عدد منشآة قطاع التعليم (الخاص والعام) شهد نمواً حيث ازداد العدد الإجمالي للمدارس للمُدة من(2009 -2013) من19961 الى 24345 وفي مجال الصحة تحققت نسب نمو لأعداد المستشفيات (الحكومية والأهلية) بين عامي (2009-2013) حيث ازداد العدد من 320 الى 359 [2] .

(1) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية : تقرير مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والإجتماعي في العراق (2007- 2011) ، كانون الأول 2012 ، ص21

(2) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية : تقرير مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والإجتماعي في العراق (2009- 2013) ، أيلول 2014 ، ص 10 ، ص28

المبحث الثاني : الإستخدام (التشغيل) في الاقتصاد العراقي

يُعد واقع الاستخدام وما يترتب عليه من مستويات بطالة مسجلة في أي إقتصاد هو نتاج لتفاعل قوى سوق العمل (عرض العمل والطلب عليه) ، لذا فإن دراسة وتحليل واقع الاستخدام في الاقتصاد العراقي يتطلب تحليل مستويات الاستخدام المتحققة على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى المستوى القطاعي بإعتبارها تمثل جانب الطلب الفعلي على العمل ، ومن ثم دراسة وتحليل مقومات عرض العمل والمتمثلة بمعدل نمو السكان والواقع الديموغرافي ومخرجات التعليم ، إذ يعد الوقوف على حقيقة المؤشرات أعلاه امر مهم وضروري يساعد في وضع رؤية دقيقة للقوى العاملة اذ ان معرفة الخصائص الديمغرافية لأي مجتمع تمكننا من وضع رؤية واضحة حول واقع سوق العمل وما يمكن حصوله من تطورات مستقبلية فيه .

لذا فأن محاور هذا المبحث ستتركز حول دراسة التشغيل من خلال التعرض لسوق العمل في الاقتصاد العراقي بجانبيه الطلب على العمل (مستوى الاستخدام) وعرض العمل (الواقع الديموغرافي للسكان ومخرجات التعليم) من ثم دراسة واقع البطالة في الاقتصاد العراقي والتي تعتبر المرآة العاكسة لواقع الاستخدام .

المطلب الأول ـ سوق العمل وواقع الاستخدام في الاقتصاد العراقي

يعتبر سوق العمل في الادبيات الاقتصادية الاطار المؤسسي الذي تتحدد عنده مستويات التشغيل والأجر، من خلال تفاعل قوى عرض العمل والطلب عليه ، واذا كان مفهوم سوق العمل يصلح لتفسير مستوى الاستخدام في البلدان الصناعية المتقدمة نظراً لتوافر المقومات الضرورية لفعالية آليات سوق العمل ، إلا أن هذا الحال يصعب في الدول النامية حيث تشوبه الكثير من أوجه القصور (1).

يختلف مفهوم التشغيل في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية إذ نجد هذا المفهوم في الدول المتقدمة يشير الى العمل لدى الغير مقابل اجر نقدي يتسم بالتنظيم والفصل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، في حين نجد انه في الدول النامية تظهر اشكال وانماط أخرى للعمل كالعمل العائلي إذ توجد قطاعات واسعة من قوة العمل يتم تشغيلها دون اللجوء الى سوق العمل وانطلاقا من كون

(1) ليلى أحمد الخواجه : سياسات الاستخدام وانتقال القوى العاملة في بلدان مختارة ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ،1986 ص 186

العراق هو يقع ضمن اطار الدول النامية فإن ما تقدم ينطبق على سوق العمل في الاقتصاد العراقي إذ يمكن ايجاز طبيعة تشغيل القوى العاملة في العراق بالنقاط التالية :-

1- أن العمل بأجر ليس الشكل الوحيد لمساهمة الفرد بالعمل .
2- إنخفاض الأجر قد يقابله استمرار العمالة بالعمل خوفاً من خسارة الفرصة لديهم .
3- ان إفتراض إنخفاض الأجور لا يؤدي بالضرورة الى زيادة الطلب عل العمل كذلك فان انخفاض الأجور لا يعني بالضرورة زيادة عرض العمل .[1]

عند بحث واقع سوق العمل لابد من البدء بدراسة وتحليل واقع الاستخدام على المستوى الكلي والقطاعي ومن ثم الانتقال الى المتغيرات المتعلقة بالسكان كحجم السكان وهيكل السكان كونهما الأساس الكمي الذي يقوم عليه عرض العمل في إقتصاد أي دولة مع الأخذ بنظر الإعتبار الجانب النوعي المتمثل بمخرجات التعليم .

أولاً – تطور الإستخدام في الاقتصاد العراقي للمدة من 1988 لغاية 2016

إتسم واقع التشغيل في الاقتصاد العراقي في المدة التي سبقت حقبة التسعينات بسيطرة الدولة على سوق العمل ، إذ أُعتُمِدَت سياسة التوظيف من قبل الدولة كأداة لإستيعاب القادمين الجدد لسوق العمل ، إذ كانت الحكومة تلتزم بتوظيف جميع مخرجات التعليم ، كما جعلت التوظيف إجبارياً لبعض الاختصاصات .

أما بعد عام 1991 و نتيجة لتأثر إقتصاد البلد بالعقوبات الإقتصادية خلال حقبة التسعينات فإن الظروف الاقتصادية ساعدت على تنشيط مستويات التشغيل في القطاع الخاص ، أذ أن تدهور الأجور في القطاع العام بات عاملاً مؤثراً آنذاك ، كما أن الاختناقات الاقتصادية التي ولدتها العقوبات الاقتصادية دفعت بالدوله نحو التوجه لدعم بعض القطاعات الاقتصادية لمواجهة تلك الاختناقات مما أدى تنشيط القطاع الخاص في هذه وزيادة نسب الاستخدام في بعض القطاعات كالزراعة ، كما تحول قطاع تجارة الجملة والمفرد الى القطاع الخاص بسبب تقييد حرية الدولة في مجال الإستيراد بسبب العقوبات الإقتصادية [2]

وبعد عام 2003 ونتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية التي حدثت بعد الحرب وما تبعها من إنفتاح الاقتصاد العراقي وتغير هيكل الأجور نحو إرتفاع الأجور في القطاع العام نتيجة لتضخم

(1) أحمد عمر الراوي : مصدر سابق ص 210
(2) يحيى محمود حسن : مستقبل سوق العمل العراقية في ضوء الدعوة للخصخصة ، مجلة العلوم الاقتصادية ،كلية الإدارة والإقتصاد جامعة البصر' ، العدد 2005/15/ص57-65

الانفاق العام مما جعله قطاعاً جاذباً للقوى العاملة الأمر الذي أدى الى تضخم أعداد العاملين في القطاع العام .

إضافة الى ذلك فإن الانفتاح التجاري الذي تميز بإغراق الأسواق العراقية بمختلف أنواع البضائع نتيجة لزيادة الطلب المحلي الناتج من ارتفاع متوسط دخل الفرد ، كل هذه العوامل أدت الى تغيرات هيكلية في هيكل التشغيل ، إذ أن بعض القطاعات عانت من ضعف القدرة التنافسية لها تجاه المنتجات المستوردة المنافسة مما أفضى الى انحسار ناتج هذه القطاعات الأمر الذي إنعكس على واقع الاستخدام في هذه القطاعات . ويمكن ملاحظة التحولات التي شهدها الاستخدام في الاقتصاد العراقي طيلة المدة (1988- 2016) من خلال الشكل البياني (19):

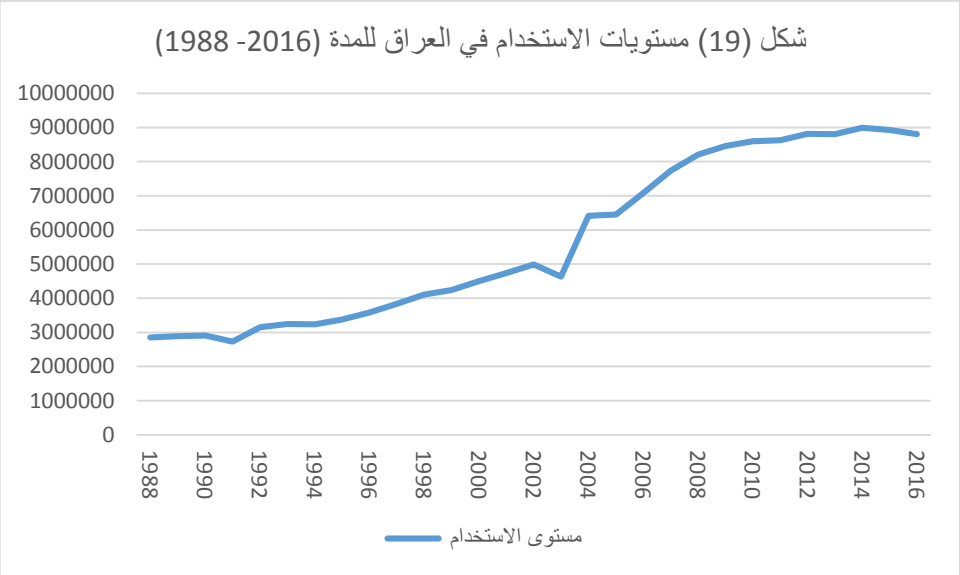

المصدر : من إعداد الباحث وفقاً لبيانات الملحق (2)

يتضح من الشكل أ(19) حالة النمو الطفيف للتشغيل خلال المدة 1988 -1996 وبعد عام 1997 اتخذت مستويات التشغيل اتجاهاً تصاعدياً بفعل التحسن النسبي للإقتصاد العراقي الناتج من توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة ، كما نلاحظ حالة التصاعد الواضح في مستويات الاستخدام بعد عام 2003 نتيجة التحولات التي سبق ذكرها .

الجدول (3) يوضح معدلات النمو المركبة لمستويات الاستخدام للمدة أعلاه :

جدول (3) تطور معدلات النمو المركبة للإستخدام
والناتج خلال المدة (1988- 2016)

السنوات	معدل النمو المركب للإستخدام %	معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي %
1988-1992	2.00	-6.12
1993-1996	2.54	4.16
1997-2000	4.09	15.95
2001-2004	7.85	-2.8
2005-2008	6.19	3.9
2009-2012	1.03	6.85
2013-2016	0.28	2.57

المصدر : من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات الملاحق (1) و(2)

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معدل النمو المركب للإستخدام للمدة (1988 -1992) قد بلغ (2)% في الوقت الذي كان فيه الناج الحلي الإجمالي قد سجل معدل نمو مركب سالب بمقدار (6-)% ، أما المدة (1993-1996) فقد سجل الاستخدام نمواً بمقدار (2.5)% مقابل منو GDP بـ (4.1%) وهاتين الفترتين مثلتا بداية فرض الحظر الاقتصادي وتدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق .

كما نلاحظ أن المدة (1997-2000) سجل الاستخدام نمواً قدره (4)% بالرغم من تحقيق GDP نمواً مرتفعا نسبياً خلال هذه الفترة إذ بلغ (15)% وهذا يؤشر تناسب نمو الاستخدام مع نمو GDP.

شهد النمو المركب لمستويات الاستخدام ارتفاعاً نسبيا خلال المدة (2001- 2004) و (2005-2008) إذ بلغ (7.8)% و (6.1)% على التوالي مقابل معدلات نمو GDP بلغت (2.8-) % و (3.9)% .

أما المدة (2009-2012) و(2013-2016) فقد بلغ نمو الاستخدام (1)% و(0.28)% وهي معدلات نمو لا تتناسب مع معدلات نموGDP البالغة (6.8) % (2.5) % ، ما يمكن إستنتاجة هي حالة من عدم الإتساق والتناسب بين معدلات نمو GDP ومعدلات نمو التشغيل مما يؤشر حدوث نمو إقتصادي ذو أثر ضعيف في مستويات الإستخدام، وان معدلات نمو GDP تعود نسبتها

الكبرى الى قطاع النفط الذي يساهم بنسبة تصل الى 60% في GDP فضلاً عن تدني نسب مساهمته في إستيعاب القوى العاملة

ثانيا : تطور هيكل الإستخدام في الاقتصاد العراقي للمدة (1988- 2016) :

1- سنتطرق في البدء الى تحليل هيكل التشغيل في الاقتصاد العراقي على مستوى الأنشطة الاقتصادية والتي تتضمن كلُ من الأنشطة السلعية والأنشطة الخدمية والأنشطة التوزيعية ويمكن تتبع تطور هيكل الاستخدام وفقا لهذه الأنشطة من خلال الشكل البياني التالي :

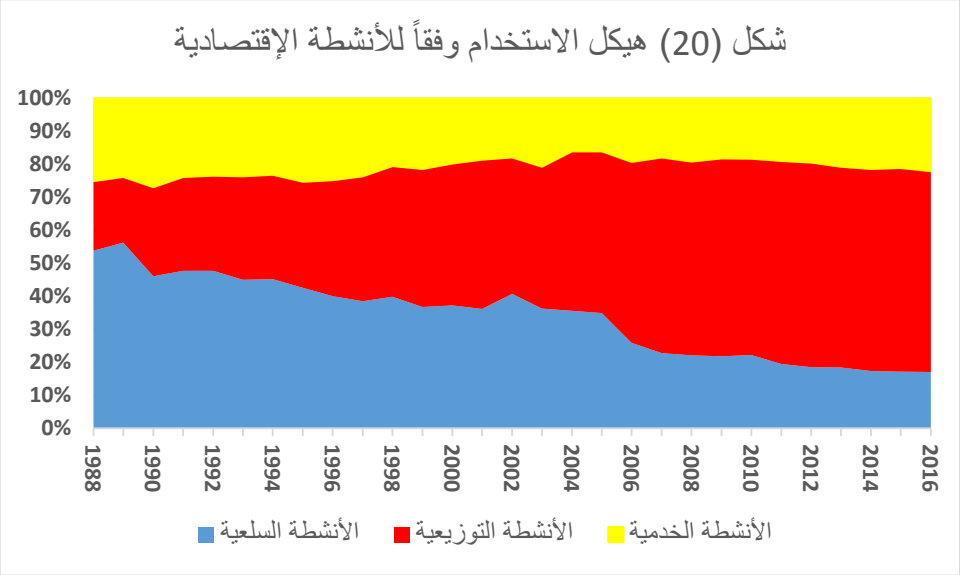

المصدر : من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات الملحق (2)

يتضح من الشكل البياني (20) حالة التحول الهيكلي الذي حصل هيكل استخدام قوة العمل ، إذ نلاحظ أن الأنشطة السلعية والتي تتضمن قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد والتعدين والكهرباء والماء ، كانت تستحوذ على النسبة العظمى من هيكل استخدام القوة العاملة في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات ،إذ بلغت نسبة مساهمة هذه الأنشطة (56)% عام 1989 في الوقت الذي كانت الأنشطة التوزيعية تستقطب (21) % من العاملين والأنشطة خدمية (25)% .إلا أنه بعد عام 1991 بدأت حصة الأنشطة السلعية في هيكل الإستخدام تنحسر مقابل زيادة حصة الأنشطة التوزيعية والتي تضم (النقل والمواصلات ، تجارة الجملة والمفرد ، التمويل والتوزيع) واستمر تفاقم حالة الاختلال بمرور الزمن إذ بلغت نسب المساهمة القطاعية في استيعاب الاستخدام عام 2001 ((36)% للأنشطة السلعية و(45)% للأنشطة التوزيعية و (18%) للأنشطة الخدمية وتعود أسباب هذا التحول الهيكلي الى الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة الزمنية والتي أدت

الى انحسار نشاط غالبية القطاعات المكونة للأنشطة السلعية ، مقابل تزايد نشاط القطاعات المكونة للأنشطة التوزيعية .

أما الفترة التي أعقبت عام 2003 فنلاحظ من الشكل (20) ان حالة الاختلال الهيكلي قد زادت تفاقماً خاصةً بعد تعرض القطاعات المكونة للأنشطة السلعية كـ (الزراعة والصناعة) الى تدهور ملحوظ نتج عن ضعف القدرة التنافسية لهذا القطاعات تجاه الانفتاح التجاري الغير منظم وتوقف أغلب المصانع والشركات الحكومية والخاصة نتيجة الحرب ، قابل ذلك انتعاش القطاعات التوزيعية والتي أصبحت قطاعاتها جاذبة للعمل ، أما القطاعات الخدمية فقد شهدت ارتفاع طفيف طيلة الفترة التي أعقبت عام 2003 .

2- نسب مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في هيكل الإستخدام الكلي :

- القطاع الزراعي : شهد القطاع الزراعي تدهوراً مستمراً في نسبة مساهمته في إستيعاب القوى العاملة ، فبعد أن كان قطاعاً حيوياً يستحوذ على ثلث هيكل الاستخدام في الثمانينات ، وبعد أن تم الاعتماد عليه بشكل رئيسي في مواجهة ضغط العقوبات الاقتصادية في مطلع التسعينات ، بلغ تدهور حصة هذا القطاع في هيكل الاستخدام أشده بعد عام 2003 والشكل البياني التالي يوضح تطور نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين هيكل الاستخدام

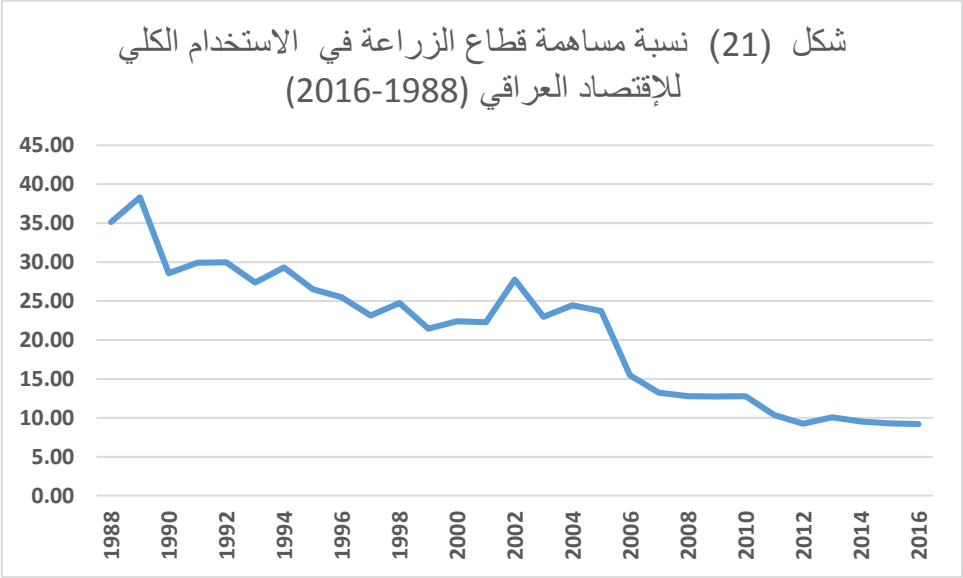

المصدر : من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات الملحق (2)

نلاحظ من الشكل (21) أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب القوى العالمة عامي 1988 و1989 بلغت (35)% و(38)% فقد كان هذا القطاع يشكل قطاع حيوي ومهم في الاقتصاد العراقي ، إضافة الى اعتماده على أساليب الإنتاج المكثفة للعمل ، واستمر هذا

القطاع في استيعاب نسبة مهمة من هيكل التشغيل في النصف الأول من التسعينات ، بعد أن شكل مرتكزاً لسياسة الدولة الاقتصادية في مواجهة العقوبات الاقتصادية .

يظهر في الشكل السابق أن حصة القطاع في هيكل الاستخدام قد تراجعت بعد عام 2003 حيث تراوحت نسب مساهمته خلال المدة (2007 -2016) بين (13% و 9%) وهي نسب متدنية قياساً بما كان عليه في فترات سابقة ، ويعود ذلك الى الأسباب التي ذكرت سابقاً والمتعلقة بضعف القدرة التنافسية لهذا القطاع تجاه المنتجات الأجنبية وزيادة ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة وتوسع ظاهرة العزوف عن زراعة الاراضي بسبب توفير عدم جدواها الاقتصادية بالنسبة للفلاح ، أضافة الى وجود فرص عمل في مجالات أخرى ذات أجر مرتفع يفوق عائد الزراعة .

- القطاع الصناعي : كما هو الحال في قطاع الزراعة فقد عانى قطاع الصناعة التحويلية تدهوراً لنسب مساهمته في هيكل الاستخدام ، وكما هو واضح في الشكل البياني التالي :

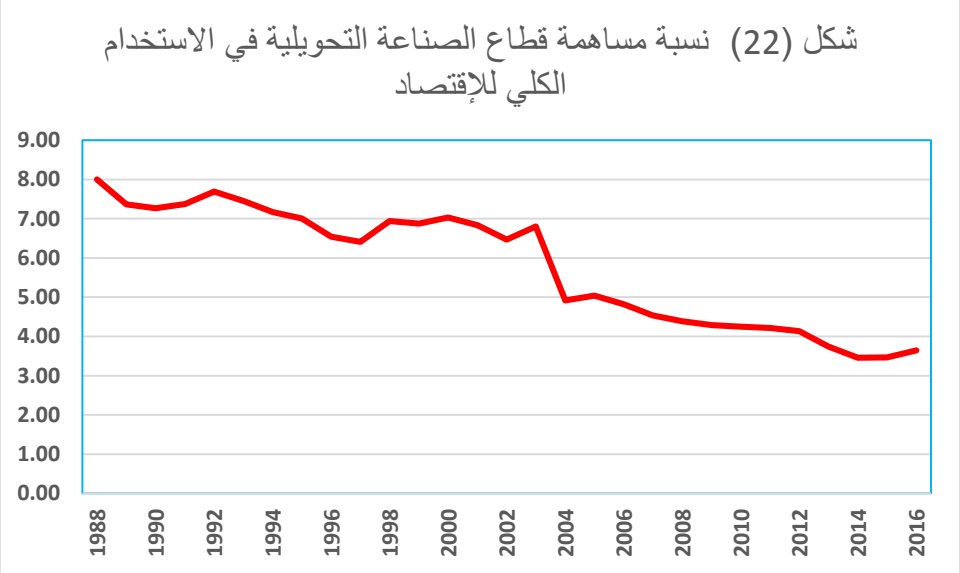

Figu المصدر : من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات الملحق (2)

يتضح من الشكل البياني (22) أن نسبة مساهمة هذا القطاع في هيكل الناتج كانت بلغت أشدها عامي 1988 وبواقع (8)% وهي تعتبر نسبة متدنية قياساً بالأهمية الاقتصادية لهذا القطاع ، أما خلال المدة من 1990 -1995 فقد تراوحت هذه النسبة بين (7.25)% و (7)% ثم انخفضت خلال المدة من 1996- -2003 بين (6.5)% الى (6)% واستمر الانخفاض بعد عام 2003 نتيجة تدهور نشاط قطاع الصناعة التحويلية للأسباب سالفة الذكر التي أعقبت عام 2003 ، فقد تراوحت نسب مساهمة هذا القطاع في هيكل الاستخدام خلال المدة 2004- 2016 بين (4.9)% و(3.6)

% وهو ما يعكس عدم فعالية هذا القطاع في تشغيل القوى العاملة بالرغم يتمتع به من دور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني : مقومات عرض العمل في الاقتصاد العراقي

بعد ان استعرضنا مستويات وهيكل الإستخدام (التشغيل) والذي كان يعبر عن مستويات الطلب على العمل في المطلب السابق ، لابد من التطرق الى الجانب الآخر والمتمثل بعرض العمل من خلال دراسة وتحليل مقوماته المتمثلة بـ (معدلات نمو السكان وهيكل السكان ، ومخرجات التعليم)

أولاً - السكان : يعد معدل النمو السكاني من المؤشرات الرئيسية لدراسة الواقع السكاني للبلد معدلات نمو السكان من خلال الجدول أدناه يتضح لنا النمو المستمر لحجم السكان في العراق مما يولد ضغطاً على سوق العمل يتمثل بإزدياد مستمر في القوة العاملة بشكل سنوي وعدم توفر فرص عمل ملائمة لها ، وهذا يعتمد أيضاً على تطور هيكل السكان .

جدول (4) أعداد السكان ومعدل نمو السكان في العراق للفترة من 1988 -2016

السنة	السكان (الف نسمة)	معدل النمو %	السنة	السكان (الف نسمة)	معدل النمو %
1988	16882		2003	26340	3.03
1989	17428	3.23	2004	27139	3.03
1990	17890	2.65	2005	27963	3.04
1991	18419	2.96	2006	28810	3.03
1992	18949	2.88	2007	29682	3.03
1993	19478	2.79	2008	30577	3.02
1994	20007	2.72	2009	31664	3.55
1995	20536	2.64	2010	32481	2.58
1996	21124	2.86	2011	33338	2.64
1997	22046	4.36	2012	34207	2.61
1998	22702	2.98	2013	35095	2.60
1999	23382	3.00	2014	36005	2.59
2000	24085	3.01	2015	36934	2.58
2001	24813	3.02	2016	37883	2.56
2002	25565	3.03			

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المجاميع الإحصائية السنوية ، سنوات متعددة

يلاحظ من الجدول أعلاه أن العراق من البلدان التي تتميز بالنمو السكاني المستمر إذ تراوح معدل النمو السكاني بين (2.64 – 3.23)% خلال المدة (1988 -1995) أما المدة (1997-2003) فقد تراوح بين (2.98 -4.36)% ، والمدة (2004 -2013) استقر معدل النمو السكاني بين (2.6 –

3.55)% أما السنوات الثلاثة (2014-2016) فقد سُجلَت معدلات نمو بَلَغَت (2.59 ، 2.58 ، 2.56)% على التوالي ، وبشكل عام يستمر حجم السُكان بالتَزايد ، وسيَصل حسب تقديرات الأمم المتحدة إلى (48.9) مليون نسمة عام 2025 وبمعدل نمو يتراوح ما بين (2.7 – 3.1)% للمدة 2010-2025 .

إنصب اهتمام الباحثون منذ القرن الثامن عشر، على دراسة أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي ، ورغم البداية المتشائمة لهذه الدراسات منذ ان نشر روبرت مالثوس نظريته حول النمو السكاني وارتباطه بالموارد الاقتصادية ، فان تجارب النمو في عدد من مناطق العالم وبخاصة في الربع الأخير من القرن الماضي قد وجهت التركيز نحو اثر التَغيُر في التركيب العمري الذي يتحقق خلال النمو السكاني وأثره على فرص النمو الاقتصادي ، لقد أثبتت الخبرة التاريخية لكثير من المجتمعات أن التَغيُر في التركيب العمري للسكان يعد أكثر التغييرات الديمغرافية تأثيراً على النمو الإقتصادي نتيجة التباين في السلوك الإقتصادي لمجموعات السكان العمرية المختلفة ، فالفئة العمرية الأقل عمراً تقع خارج قوة العمل وتعد فئة مستهلكة، وتستلزم عملية الوفاء بمتطلباتها الإستهلاكية تخصيص استثمارات كبيرة في القطاعات الإجتماعية كالتعليم والصحة، وهي في هذا تقترب من فئة كبار السن التي تعد مستهلكة أيضا ومستنزفة للإدخار السابق لمواجهة إنفاقها الإستهلاكي، وتحتاج إلى أن يخصص المجتمع المزيد من الإستثمارات في قطاع الصحة، وعليه فان أثرها سيكون مثبطا للنمو .[1]

عادةً ما تهدف دراسة التركيب العمري للسكان الى تحديد حجم السكان الفعال اقتصاديا" وإظهار حجم قوة العمل الحالي والمستقبلي كونها العامل المؤثر في حجم الناتج المحلي وبالتالي في مستوى معيشة السكان .

يمثل السكان النشطين اقتصادياً ذكوراً وإناثاً'' بعمر (15- 64 سنة) جانب عرض العمل لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية المحددة أي أنهم ذلك الجزء من السكان في سن العمل الذي يتضمن العاملين فعلا مضافا إليهم الأشخاص العاطلين وهم يمثلون الطاقة الفعلية للمجتمع[2].

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي : تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 - التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الإنمائية الألفية ، 2012 ، ص71 - 72

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء ،نتائج المسح التشغيل والبطالة ،2005،ص3.

تتكون قوة العمل في العراق من فئة السكان النشيطين اقتصادياً " العاملين والباحثين عن العمل وشكل هذا الجزء ما يعرف بالقوة البشرية للمجتمع ويعد سن (15 سنة) الحد الأدنى بسن العمل والحد الأعلى هو (64 سنة) تجدر الإشارة هنا الى ان غالبية الدول لاتستخدم حداً أعلى للخروج من قوة العمل إذ يتحدد الخروج من قوة العمل بعدم القدرةِ عليه في نشاطات كثيرة وخصوصا قطاع العمل الغير نظامي [1]

والجدول (5) يوضح تركيبة الهيكل السكاني منذ تسعينات القرن الماضي ولغاية عام 2016

جدول (5) تطور الهيكل السكاني في العراق

السنوات / الفئة العمرية	1991	1997	2005	2010	2016
أقل من 15 سنة	7963000	8883200	9367100	12974671	15231920
15- 64	8896000	12140400	13458100	17772083	21451370
أكثر من 65 سنة	1044000	710800	751900	917712	1200253
المجموع	17903000	21734400	23577100	31664466	37883543
نسبة السكان في سن العمل الى اجمالي السكان (%)	49	55	57	56	56
معدل النمو المركب للسكان في سن العمل		4.54	1.15	4.74	2.7

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء - المجاميع الإحصائية لسنوات متعددة

من الجدول (5) نلاحظ أن نسبة السكان في سن العمل طالما شكلت الجزء الأكبر من الهيكل السكاني في العراق مع استمرار هذه الفئة السكانية بالنمو اتساقاً مع معدل النمو الكلي للسكان ، إذ شكلت نسبة هذه الفئة الى مجموع السكان ما مقداره (49 ، 55 ، 57 ،56 ، 54) % للسنوات (1991 – 1997 – 2005 -2010- 2016) على الترتيب.

لقد بلغ تعداد السكان في سن العمل (8896) الف نسمة عام 1991 وفي عام 1997 أزداد العدد ليصبح (12140) الف نسمة أي بمعدل نمو مركب بلغ (4.54) % وفي عام 2005 بلغ العدد (13458) الف نسمة وبمعدل نمو مركب قدره (1.15) ، وفي عام 2010 بلغ تعداد الفئة المذكورة (17772) الف نسمة وبمعدل نمو مركب (4.74)% ، أستمر التزايد لعام 2016 وبمعدل نمو مركب يبلغ (2.7)% حيث بلغ تعداد هذه الفئة (21451.3) الف نسمة ، أما فئة السكان التي تقع دون سن (15) سنة فتعتبر الفئة الثانية من حيث الحجم حيث بلغ تعدادها (7963،8883 ،9367،

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية : مجموعة الاحصائات والمؤشرات الاجتماعية ، العدد الخامس ، الأمم المتحدة ، نيويورك ،2002 ، ص 121

12974 ، 15231) الف نسمة للسنوات (1991-1997 – 2005-2010 -2016) على التوالي أما نسبة هذه الفئة الى مجموع السكان فقد بلغت (44 ، 40 ، 39 ،40 ، 40) % للسنوات أعلاه على التوالي ، إذ يشير واقع التركيب العمري لسكان العراق إلى أنّ المجتمع العراقي يوصف على أنّه من المجتمعات الفتية .[1]

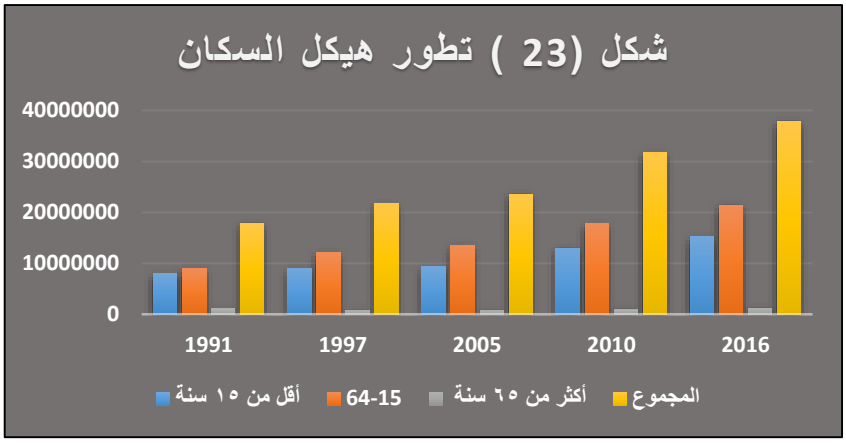

المصدر : من إعداد الباحث أستناداً الى بيانات الملحق رقم (3)

من الشكل (23) يتضح لنا حالة التطور المستمر في هيكل السكان والذي غالباً ما يميل نحو الفئة النشطة اقتصادياً (15 – 64) سنة مما يؤشر وبشكلٍ واضح الزيادة المستمرة في عرض العمل مما يتطلب سوق عمل مرن قادر على استيعاب النمو المتواصل في عرض العمل من خلال تحقيق نمو في الإنتاج يؤدي الى خلق فرص عمل ، لقد شهد التركيب العمري للسكان تغيراً كبيرا"في العقود الثلاثة الأخيرة، وأهم ملامح هذا التَغيُر هو تزايد نسبة السكان في سن العمل (15-64 سنة) ، تليها في الترتيب الفئة العمرية الواقعة دون (15) سنة [2].

ثانيا ـ مخرجات التعليم :

شهد العراق تزايداً في القبول في الجامعات العراقية وبمعدل يفوق إمكاناتها دون الركون الى أساس مهم ألا وهو الحاجة الفعلية للتخصصات المطلوبة في سوق العمل مما أدى الى نتائج سلبيه لهذا التوسع لاسيما ظاهرة التناقض بين مستويات المعرفة

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجية المعلومات، السكان وعرض القوى العاملة،هيئة تخطيط القوى العاملة،دراسة رقم1987،378،ص25.

(2) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،حالة سكان العراق 2010،التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية،صندوق الأمم المتحدة للسكان ،شباط2011،ص16.

والكفـــاءة للخـــريج ومتطلبـــات الســـوق. وهـــذا يعنـــي أن مخرجـــات النظـــام التعليمـــي لا تستجيب على النحو المناسب لطلب سوق العمل وأصحاب المشروعات الصناعية.

إن عدم تخطيط المورد البشري بشكل سليم وغياب التنسيق الواضح بين التعليم العالي ومخرجاته وربطها بسوق العمل إضافةً إلى نسب البطالة المرتفعة مع استمرار الجامعات العراقية برفد سوق العمل المزيد من الخرجين كل سنه، وفي ظل غياب عملية الموائمة بين التعليم العالي من جهة والحاجات الفعلية للتنمية من جهة أخرى ، وهناك توسع غير مدروس بين المخرجات من التعليم الجامعي والتضحية بالجودة والكفاءة من حيث التدريب والتأهيل، كل ذلك ولد ضغوطات أدت الى حالة من الاختلال في سوق العمل . [1]

يمكن رصد الحركة التوسعية لمخرجات التعليم من خلال الشكل البياني التالي والذي يوضح عدد خريجي الجامعات العراقية للمدة من (1990 – 2014)

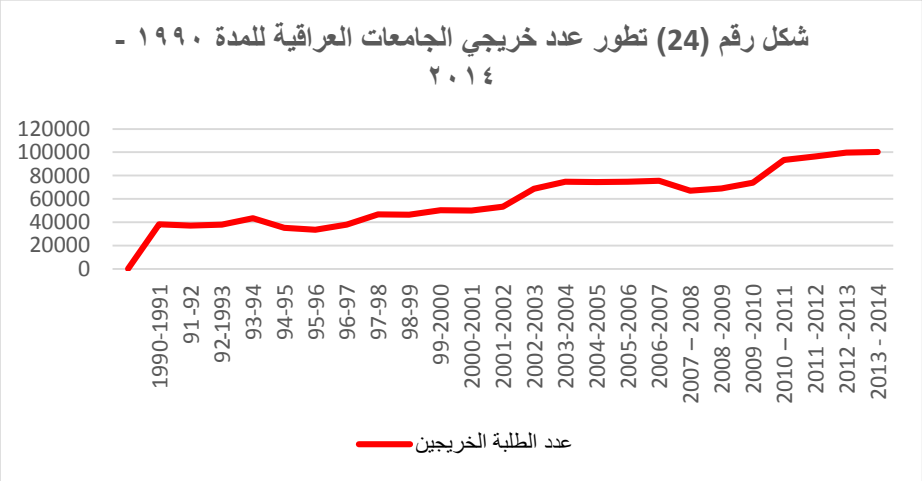

المصدر : من اعداد الباحث وفقا لبيانات الملحق رقم (3)

نلاحـظ مـن الشـكل (24) الاتجـاه التصـاعدي والازديـاد المسـتمر فـي عـدد خريجـي الجامعـات ممـا يولـد أيضـاً ضـغطا نوعيـا علـى سـوق العمـل الأمـر الـذي يتطلـب تخطـيط كفـوء وفعـال لمخرجـات التعلـيم مـن جهـة ومـن جهـة أُخـرى يتطلـب سـوق عمـل قـادر علـى تحقيـق التنـاغم النـوعي مـع مخرجـات التعلـيم ، الأمـر الـذي يـؤدي الـى تعطـل شـريحة واسـعة مـن الخـريجين وبكافـة الإختصاصـات ممـا يولـد ضـغطاً كبيـراً علـى الدولـة فـي صعوبة توفير فرص عمل ملائمة .

(1) ناجي ساهر فارس : تحليل سوق العمل في الاقتصاد العراقي للمدة من 1990-2010 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2009 ، ص 165

المبحث الثالث : البطالة في الاقتصاد العراقي

تعد البطالة من الظواهر المعبرة بشكل مباشر عن حالة الإستخدام (التشغيل) في إقتصاد أي بلد وبالنسبةِ للإقتصاد العراقي لاتعد هذه ظاهرة حديثة العهد على الاقتصاد العراقي ، إذ انها كانت سائدة خلال الفترات الزمنية السابقة ، إذ ارتبطت معدلات البطالة بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرَّ بِها البلد ، يُشار الى أن هذه الظاهرة تعمقَت في حقبة التسعينات من القرن المنصرم وإستَمَرت خلال المُدة اللاحقة لعام 2003 بسبب إستمرار تعرض الاقتصاد العراقي الى المؤثرات المختلفة وعلى رأسها الأثر السياسي الذي إنعكس سلباً على الواقع الإقتصادي ، ويعد المؤشر المعبر عن هذه الظاهرة في إقتصاد أي بلد " معدل البطالة " Unemployment Rate.

يُمكن تتبُع هذه الظاهرة من خلال تتبع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي من الشكل (25)

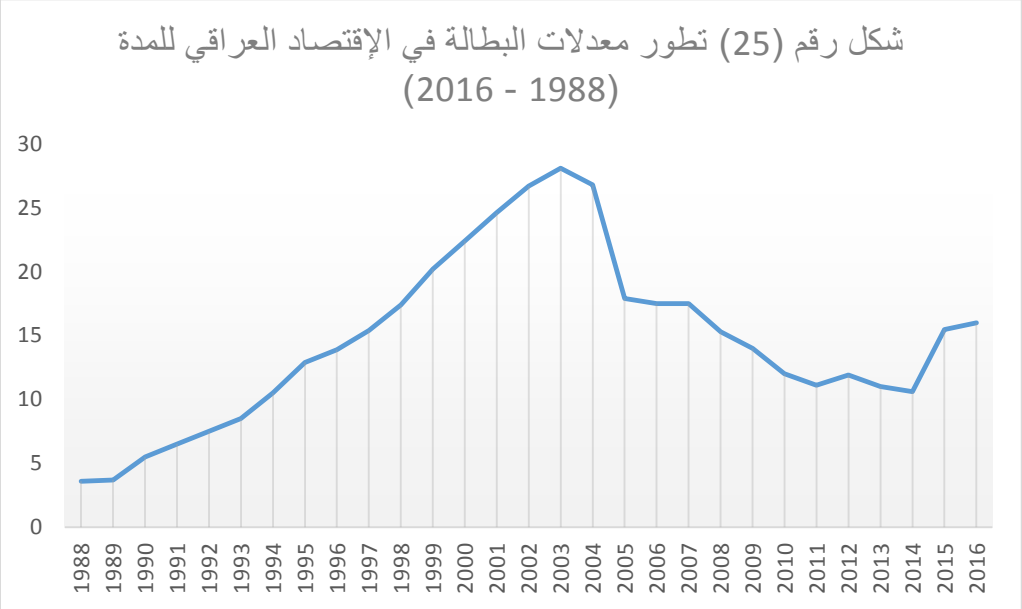

المصدر : من أعداد الباحث إستناداً الى بيانات الجدول (7)

تعد الاحداث والمتغيرات السياسية التي مر بها العراق الأساس الذي تشكلت عليه ظاهرة البطالة، في مُدة الثمانينات وبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية تحولت معظم القوة العاملة الى المجال العسكري مما أدى الى حدوث استنزاف للموارد البشرية فضلاً عن الموارد المالية مع عدم وجود إهتمامات حقيقية في معالجة مشكلة البطالة .

بعد انتهاء الحرب واجه الاقتصاد العراقي صعوبات عديدة تمثلت بالمديونية الخارجية المترتبة نتيجة للحرب إضافة الى التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي.

من الشكل السابق نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة بشكلٍ مستمر منذ مطلع تسعينات القرن الماضي صعوداً حيث سجل معدل البطالة المركب تغيراً موجبا مستمراً للمُدة من 1988 – 2003 إذا سجل (15.92 ، 14.52 ، 9.8) للسنوات (1988 -1991) و (1992-1995) و(1996-1999) على الترتيب ويعود سبب ذلك إلى الظروف الاقتصادية و السياسية الناتجة عن الحصار الاقتصادي والتي دفعت بنسبة كبيرة من القوى العاملة للتوجه إلى العمل في الأعمال الهامشية [1].

مر الاقتصاد العراقي بمراحل معقدة أدت إلى حدوث تغيرات في الجوانُب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لذا فإن تحليل البطالة في العراق يحتاج إلى تحليل دقيق لا يقتصر على تحليل سوق العمل لكون البطالة نتاج تفاعل العرض والطلب على العمل بل هناك ظروف خاصة تجعلها تتأثر بعوامل خارجية وداخلية قد يكون بعضها يصعب السيطرة عليه كما أن المعاناة من هذه المشكلة تضافرت عليها جملة من الأسباب التي أدت إلى تفاقمها وجعلت منها سمة تلازم الاقتصاد العراقي , وفي مقدمة هذه الأسباب السياسات الاقتصادية للحكومة السابقة التي شكلت ارثا" ضخما" تتكئ عليه جملة من المشاكل الاقتصادية وخصوصا" إن السياسة الاقتصادية اتبعت نموذجا" للإصلاح الاقتصادي خلال مدة الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم ومنها سياسة الخصخصة حين قامت ببيع بعض الشركات بأقل من القيمة الحقيقية لها لمجموعة من الأفراد , ولم يكن لها أي تأثير ايجابي بسبب أن هذه المشاريع التي تم خصخصتها لم يكن لها مسوغ اقتصادي أو مالي ولم يخضع لدراسة جدوى اقتصادية فضلا" عن غياب التناسق والانسجام بين القطاعات الاقتصادية كان له الدور البارز في تفاقم مشكلة البطالة [2].

---

(1) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،مفهوم سوق العمل واتجاهات الطلب في العراق للمدة(1975-2005) المركز الوطني للبحوث والدراسات ، بغداد ،(2007)ص (47- 48).

(2) رزاق ذياب شعيبث ، "واقع البطالة في العراق للمدة 2003-2009" ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5، عدد 2، 2011، ص9.

فبحكم تدهور الأوضاع الصحية والاجتماعية وعموم الأوضاع المعيشية نتيجة العقوبات الاقتصادية أغلقت العديد من المصانع والمعامل والورش أبوابها والتي قدر عددها عام 1990 بـ (59413) وحدة صناعية مختلفة الحجم ، وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات عالية ولاسيما بين الذكور ومع الهبوط الحاد لقيمة الرواتب ترك العديد من العراقيين أعمالهم الأصلية لينخرطوا في الأنشطة الغير الإنتاجية ودفع المتخصصين والمتعلمين للهجرة خارج البلاد [1]

إن سياسة الدولة منذ عام 1990 كانت تستهدف تقليص الإنفاق الحكومي وعدم خلق وظائف جديدة او منح زيادات في الرواتب والأجور إذ يتضح من خلال الجدول التالي أن معدل البطالة عام 1990 بلغ (5.5%) مع الإستمرار بالإرتفاع حتى عام 1995 ليبلغ (12.9%) ، اشارت احصائيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى عدد المشاريع المتوقفة تراوحت بين (6517) و (6610) خلال الأعوام 1997-1999 نتيجةً للظروف الاقتصادية وهو ما ساهم في تفاقم مشكلة البطالة وكما موضح في الجدول أدناه

جدول (6) أعداد المشاريع المتوقفة للمدة (1997 – 1999)

السنة	القطاع الخاص	القطاع التعاوني	المجموع
1997	6423	94	6517
1998	6599	122	6721
1999	6479	131	6610

المصدر : وزارة الشؤون الاجتماعية ، قسم الدراسات والتخطيط ، المجموعة الإحصائية للستوات 1997 -1999

في عام 2000 وصل معدل البطالة الى (22.4 %) وسبب ارتفاع معدلات البطالة بهذه الصورة هو الضعف في مصادر التمويل نتيجة الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية على العراق بموجب القرار (661) الصادر في 6\8\1990 بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي أدى الى منع

[1]( ) زينب هادي نعمة الخفاجي، شبكات الحماية الاجتماعية وتأثيرها في الحد من ظاهرة الفقر في بلدان مختارة، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص 106 .

العراق من تصدير نفطه وهو السلعة المهمة التي يعتمد عليها في تمويل مختلف مشاريعه الاقتصادية والاجتماعية . [1]

جدول (7) معدلات البطالة للفترة من (1988 – 2016)

السنة	معدل البطالة%	السنة	معدل البطالة%
1988	3.6	2003	28.1
1989	3.7	2004	26.8
1990	5.5	2005	17.9
1991	6.5	2006	17.5
1992	7.5	2007	17.5
1993	8.5	2008	15.3
1994	10.5	2009	14
1995	12.9	2010	12
1996	13.9	2011	11.1
1997	15.4	2012	11.9
1998	17.4	2013	11
1999	20.2	2014	10.6
2000	22.4	2015	15.47
2001	24.6	2016	16
2002	26.7		

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء

تفاقم الوضع بعد حرب عام 2003 إذ أصبحت البطالة ظاهرة واسعة تشمل مختلف الشرائح ويعود السبب في ذلك الى شل حركة النشاط الاقتصادي نتيجة لدمار البنى التحتية وما تبعها من تخريب ونهب للممتلكات العامة ، الامر الذي أدى الى تدهور البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها قطاع النفط والصناعة ، حيث توقفت معظم المشروعات الصناعية التي تمتلكها الدولة والبالغة (192) شركة عامة كبيرة ، هذه الحالة الفوضوية خلقت خللاً هيكلياً في الاقتصاد العراقي بالشكل الذي أصبح فيه غير قادراً على الحفاظ على القوى العاملة فيه .

ويمكن أجمال الأسباب التي أدت الى تفاقم البطالة بعد عام 2003 بالآتي [2]:

(1) الزبيدي حسن لطيف ، حيدر نعمة بخيت ، عبد الوهاب محمد الموسوي ، البطالة في العراق: المظاهر الاثار وسبل المعالجة ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد ، بيت الحكمة ،عدد 21، 2009،ص10.

(2)أحمد عمر الراوي : مصدر سابق ، ص 218

1- حل الجيش العراقي الذي كان يضم 400 الف متطوع إضافة الى 150 الف جندي يستوعبهم الجيش لمدة سنتين مما يؤخر من دخول هذه الفئة الى سوق العمل
2- حل العديد من المؤسسات الأمنية والمدنية
3- حل هيئة التصنيع العسكري وتسريح أعداد من منتسبيها دون إيجاد البديل لإستيعاب القوى العاملة التي معظمها كانت قوى عاملة شابة.

وبشكل عام يمكن تتبع ظاهرة البطالة التي مر بها الاقتصاد العراقي منذ ثمانيات القرن الماضي صعوداً من خلال تقسيمها الى مرحلتين (1)

- مرحلة ما قبل عام 2003

في نهاية عقد الثمانينات ظهرت البطالة الهيكلية الناتجة عن تسريح إعداد كبيرة من القوات العسكرية بعد نهاية الحرب مع إيران و التي لم يكن الاقتصاد العراقي قادراً على استيعابها مرة واحدة وذلك بسبب غياب السياسة الوطنية للتشغيل ضمن إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بعد ذلك تفاقمت مشكلة البطالة المقنعة والبطالة الإجبارية Disguised & Compulsory و ظهرت هذه البطالة في عقد الثمانينات وكذلك في عقد التسعينات مع فرض الحصار الاقتصادي على العراق وتوقف العملية الإنتاجية في جميع قطاعاته عن العمل الأمر الذي زاد من نسب البطالة ولاسيما في قطاع النفط والزراعة وقطاع الخدمات العامة.

- مرحلة ما بعد عام 2003

في هذا المرحلة طرأ تطور جديد على ظاهرة البطالة بسب إزالة الحواجز الكمركية وانفتاح السوق العراقي والاعتماد على الاستيراد في سد حاجة السوق مما انعكس في توقف العديد من الصناعات المحلية والحرفية والمعامل الصغيرة التي كانت قائمة

وبشكل عام للبطالة في الاقتصاد العراقي أسباب كثيرة نذكر منها بالنقاط التالية :

1- الاختلالات الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد العراقي ، بات واضحا من خلال هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الأخرى .التي أدت الى ان

(1) منتهى زهير محسن السعدي : تحليل العلاقية بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باسخدام قانون أوكن ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ،2013 ، ص 76

يكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعيا يعتمد على استخراج وتصدير سلعة طبيعية إستراتيجية واحدة التي تتعرض باستمرار الى تقلبات أسواق النفط العالمية في سنوات متلاحقة خاصة الانهيار الكبير للأسعار في مطلع العام 1986 ،وما تركة من أثار سلبية في الاقتصاد العراقي، إذ شهد العراق حصاراً دولياً دام 13 عاماً منذ عام 1990 مما أنهك الاقتصاد العراقي وفاقم من أزمة البطالة حتى وصلت عام 2007 إلى نسبة (53 %) من مجموع الأيدي العاملة [1].

2- سوء الإدارة: وهو من العوامل الأساسية في سعة مستوى البطالة وازدياد أعدادها إذ أن سوء تقسيم الملاك البشري المؤهل للقيام بالتشغيل على مدد زمنية مدروسة ومبرمجة تلائم الظروف التي يمر بها البلد فهناك الخطط القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأمد وهي تحتاج إلى أيدي غير ماهرة وأخرى متوسطة المهارة والملاك المتقدم كالمهندس والطبيب والمدرس الخ.
3- نقص المعلومات في سوق العمل ، بحيث ان العاملين الباحثين عن فرص عمل لا يعلمون بوجودها في الوقت المناسب ،وبالمقابل فإنّ أرباب العمل يجهلون أولا يملكون المعلومات الكافية عن قوة العمل المتاحة من حيث عددها او مؤهلاتها وأماكن تواجدها.
4- التحولات الاقتصادية التي شهدها العراق نتيجة التغير السياسي الذي حدث بعد 9 / 4/ 2003 والذي أنتج أزمة بناء للاقتصاد العراقي بسبب ضعف جهاز الإنتاج وعدم الاهتمام بالصناعات الإستراتيجية المدنية التي كانت تعتمد على مؤسسات لا يمكن التوسع فيها لأنها تتطلب استثمارات ضخمة لا يمكن توفيرها بسبب مشكلة المديونية مما أدى إلى حل أغلبيتها وزاد هذا الأمر من تفاقم ظاهرة البطالة.
5- إنَّ تفاقم البطالة في العراق ناتجة عن زيادة السكان في ظل سوء التخطيط الاقتصادي وبالتحديد سوء تخطيط القوى البشرية ،وضعف مستوى التأهيل لمن هم في سن العمل وسوء التخطيط التعليمي وعدم ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب القوى

(1) احمد كامل الناصح،واقع البطالة في المحافظات والتوقعات المستقبلية ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، لسنة التاسعة ،العدد2011 28،ص137

العاملة.[1] ، إذ بات الخلل في النظام التعليمي واضحاً فعدم قدرته على إعداد الخريجين بما يناسب مع متطلبات سوق العمل لاسيما في ظل النظم التكنولوجية والمعلوماتية وهو احد العوامل المهمة في زيادة البطالة فضلاً عن الاهتمام بالكم على حساب النوع وإغراق الأسواق بخريجين من أصناف التعليم والاختصاصات التي لا يوجد طلب عليها بمعنى لا يوجد حاجة في المجتمع لإستثمارها ويقابلها ندرة الكفاءات الفنية التي يحتاجها سوق العمل.

6- تخلف التقنيات المتوفره وعدم تأهيل العمالة العراقية للتعاطي مع التقنيات الحديثة .

7- تراجع الاستثمارات بشكلٍ كبير منذ منتصف الثمانينات وحتى 2003 بسبب الحروب والاحداث السياسية المستمرة وعسكرة الاقتصاد وتوجيه الاموال نحو الاستهلاك الترفي وليس نحو خلق طاقات إنتاجية جديدة قادرة على خلق فرص عمل [2] .

([1])منتهى زهير محسن السعدي : مصدر سابق ص 74

([2]) عبد الحسين العنبكي : مصدر سابق ص41

الفصل الثالث

قياس مرونة (العمل – الناتج) في الاقتصاد العراقي

المبحث الأول / توصيف وصياغة النماذج القياسية

المبحث الثاني / تقدير النموذج بإستخدام أسلوب الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

المبحث الثالث / إستخدام معامل مرونة العمل للناتج في التنبؤ بالحدود الدنيا لمعدلات النمو الاقتصادي اللازمة لإستيعاب نمو قوة العمل في الاقتصاد العراقي

الفصل الثالث

قياس وتحليل مرونة (العمل - الناتج) في الاقتصاد العراقي

تمهيد

سيتم في هذا الفصل التوصيف العام للنموذج المستخدم في قياس مرونة (العمل – الناتج) ، من ثم إستخدام النموذج في تقدير المرونة على عدة مستويات بدءاً من المستوى الكلي للإقتصاد العراقي وإعادة التقدير بعد إستبعاد مساهمة القطاع النفطي ، ومن ثم تقدير النموذج على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ،

يتم التقدير وفقاً لخطوات تتركز على استخدام اختبارات سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة وبناءاً على نتائج هذه الاختبارات سيتم تحد الأسلوب المناسب لتقدير النماذج .

وبناءأ على نتائج التقدير سيتم في نهاية هذا الفصل التطرق بشكلٍ عام الى استخدام هذا النوع من المرونة كمؤشر إقتصادي للتنبؤ بمدى قدرة الاقتصاد على خلق الوظائف وإمتصاص النمو الحاصل في قوة العمل عن طريق التنبؤ بالحدود الدنيا لمعدلات النمو الاقتصادي اللازمة لذلك .

المبحث الأول

توصيف وصياغة النماذج القياسية

المطلب الأول - الصيغة العامة لنموذج مرونة العمل للناتج

تعد مرحلة توصيف وصياغة النموذج القياسي من أهم مراحل البحث في الاقتصاد القياسي ، إذ يتم فيها دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتعبير عن هذه العلاقة بشكلٍ رياضي ، وتتطلب هذه المرحلة تحديد كلٍ من المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة في النموذج ، والتوقعات النظرية المسبقة حول إشارة وحجم معلمات النموذج ، والشكل الرياضي للنموذج ، كما لانغفل أن توصيف النموذج يعتمد على النظرية الاقتصادية وأية معلومات أخرى من الواقع تتعلق بالظاهرة موضوع البحث .

تعد العلاقة بين الناتج (GDP) والعمل (L) هي علاقة ذات اتجاهين إذ يؤثر كل منهما بالاخر ، فمن جهة دالة الإنتاج في الاقتصاد ككل فان استخدام عناصر الإنتاج ومن ضمنها العمل يؤدي الى توليد الناتج المحلي الإجمالي ، ومن جهة أخرى فإن قانون (*Okun*) يشير الى أن نمو الناتج يصاحبه نمو في التشغيل .

إذ يشير هذا القانون الى وجود علاقة مستقرة نسبياً بين التشغيل والناتج المحلي الإجمالي وان هذه العلاقة تفيد في تحديد عتبات النمو التي يصبح عندها خلق التشغيل معنوياً [1]

وعليه نحد أن العلاقة بين الناتج والعمل قد أُطرت اقتصادياً من خلال طرحين مهمين في أدبيات علم الاقتصاد الا وهما (دالة انتاج Cobb-Douglas) و قانون (*Okun*) ففي الجزء المتعلق بعنصر العمل من دالة Cobb-Douglas على مستوى الاقتصاد الكلي نجد انها تمثل انعكاس لمعامل *Okun* ، لذا فان قيمة معامل مرونة العمل للناتج بدلالة الصيغة المشتقة من دالة Cobb-Douglas ما هي الى انعكاس لمعامل *Okun* إذ أن ارتفاع أو انخفاض مرونة العمل للناتج لابد من ان يظهر انعكاسه جليا في قيمة المعامل السابق الذكر .

لذا ففي حالة كون اتجاه السببية من العمل الى الناتج فهو تعبير صريح عن العلاقة المبنية على دالة كوب – دوغلاص ، أما في حالة كون اتجاه السببية من الناتج المحلي الى الاستخدام فهذا يعبر عن جوهر العلاقة الواردة بموجب قانون أوكن .

---

(1) نجلاء الاهواني ، نهال المغربل : كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم (130) ، 2008 ، ص 13

بناءاً على ماجاء أعلاه فان صياغة النموذج القياسي لمرونة العمل للناتج سيرتكز على جوهر نموذجي Cobb- Douglas و *Okun*

إنطلاقاً من الصيغة العامة لدالة انتاج Cobb-Douglas سنقوم بإشتقاق صيغة رياضية لقياس مرونة العمل للناتج على المستوى الكلي للإقتصاد إذ تشير الدالة الى :

$$Q = A.L^{\alpha}K^{\beta} \dots\dots\dots (1)$$

حيث تمثل

Q مخرجات العملية الإنتاجية

L العمل K رأس المال

المعلمات α, β تمثلان مرونة كل من عنصر العمل ورأس المال على التوالي

A المستوى التكنلوجي

وعليه فان نمو عنصـــر العمل يترتب عليه نمو الإنتاج وأن نمو الإنتاج يتطلب زيادة مدخلات الإنتاج ومن ضـــمنها العمل ، وبالعودة الى المعادلة رقم (1) نجد ان المعلمات a ، β تشـــيران الى معاملات مرونة المخرجات للمدخلات حيث ان مرونة الإنتاج تقيس اسـتجابة تغيرات الإنتاج لتغيرات عناصر الإنتاج العمل *labor* ورأس المال *cpital*

مما جاء أعلاه يتضح ان مرونة الناتج للعمل المقدرة وفق دالة كوب دوغلاص تعتمد على كون العمل هو متغير مستقل والناتج متغير معتمد وبالتالي تقيس التغيرات النسبية للمتغير المعتمد

(الناتج) نتيجة التغير النسبي للمتغير المستقل (العمل) أي أن اتجاه العلاقة سيكون (تغير استخدام العمل يؤدي الى تغير مستويات الناتج) ، في حين ان قياس مرونة العمل للناتج تتضمن قياس التغير النسبي لأستخدام العمل نتيجة التغير النسبي للناتج (تغير مستويات الناتج يؤدي الى تغير مستويات استخدام عناصر الإنتاج وبضمنها العمل) وهنا يتطلب نموذجاً قياسيا يكون العمل فيه متغيرا معتمدا والناتج متغير مستقل

وبتحويل الدالة (1) الى الصيغة الخطية من خلال أخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفيها تصبح المعادلة كالاتي

$$\ln(Q) = lnA + a\ln(L\ ) + \beta\ln(K\ ) \dots\dots (2)$$

وبإعادة ترتيب الدالة بالشكل التالي:

$$\mathrm{a}\ln(L) = \ln(Q) - lnA - \beta\ln(K\ \ ) \ldots\ldots (3)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على المعلمة a

$$\ln(L) = (\tfrac{1}{a})\ln(Q) - \left(\frac{lnA}{a}\right) - (\tfrac{\beta}{a})\ln(K\ \ ) \ldots\ldots (4)$$

بإفتراض أن

$$\frac{1}{a} = \beta 1$$

$$\left(\frac{lnA}{a}\right) = \beta_{\mathrm{o}}$$

$$\frac{\beta}{a} = \beta 2$$

تصبح المعادلة رقم (4) كالاتي

$$\ln(L) = -\beta_{\mathrm{o}} + \beta 1\ln(Q) - \beta 2\ln K \ldots\ldots (5)$$

إذ تمثل المعلمة $\beta 1$ مرونة العمل للناتج أي التغير النسبي للعمل نسبةً الى التغير النسبي في الناتج ، وفقاً للنظرية الاقتصادية عند تغير مستوى الناتج الكلي لابد من ان يترتب على ذلك تغيرات في مستوى استخدام عنصر العمل ، أما التوقعات النظرية المسبقة لإشارة معلمات النموذج فإن إشارة معلمة $\beta 1$ ستكون موجبة دلالةً على العلاقة الطردية بين تغيرات الناتج وتغيرات الاستخدام ، أما إشارة معلمة $\beta 2$ فستكون سالبة لتعبر عن علاقة عكسية بين الاستخدام ورأس المال وهذا مبني على إفتراض النظرية الاقتصادية بالعلاقة الإحلالية بين عنصري العمل ورأس المال .

لو استبعدنا متغير k راس المال من المعادلة رقم (5) قان الصيغة المتبقية ماهي الا انعكاس لقانون أوكن والذي تعبر صيغته :

$$\Delta Y = \beta_{\circ} - \beta\ \ \Delta U + e$$

عن العلاقة بين تغيرات الناتج (النمو الاقتصادي) وتغيرات معدل البطالة (تغيرات مستويات الاستخدام) ، ففي الوقت الذي يتضمن هذا القانون متغيرا تابعا يتمثل بالبطالة فان هذا الأخير ماهو

الا انعكاس لمستوى الاستخدام ، لذا قاستبدال متغير البطالة بمتغير الاستخدام يعكس صلب مفهوم علاقة أوكن، تجدر الإشارة هنا الى رؤية العديد من الاقتصاديين وخاصة المنتمين الى منظمة العمل الدولية (ILO) أنه في الوقت الذي لايستطيع مؤشر مرونة التشغيل ان يحدد أثر نمو الناتج على نمو التشغيل بمفهوم السببية فهو يستخدم كمؤشر على الدرجة الفعلية لكثافة التشغيل في النمو والتي هي في حد ذاتها نتاج لطبيعة الفنون الإنتاجية [1]

[1] Islam.I& S Nazara : Estimating Employment Elasticity for the Indonesian Economy , ILO – Jakarta .2000 p5-7

المطلب الثاني - خطوات تقدير النموذج

1. اختبار استقرارية (سكون) المتغيرات : يتمثل اختبار(سكون) استقرارية متغيرات الدراسة نقطة الانطلاق التي التي سيتم من خلالها تحديد ألية تقدير النموذج ، فمن خلال اجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) أو أختبار فيليبس بيرون (PP) سيتم معرفة هل ان المتغيرات ساكنه ام غير ساكنة اي تحتوي على جذر الوحدة أم مستقرة عند المستوى مع تحديد رتبة التكامل المشترك بين المتغيرات .
2. تُحدد طريقة تقدير النموذج وفقا لنتائج أختبار جذر الوحدة وكالاتي

- إذا كانت السلسلة مستقرة عند المستوى فهذا يعطي موشرا بأستخدام الانحدار الخطي .
- إذا كانت بعض السلاسل مستقرة عند المستوى والبعض الاخر مستقر عند الفرق الأول فيمكن هنا استعمال أسلوب ARDL
- اذا استقرت السلاسل الزمنية عند الفرق الأول هذا يعني الاعتماد على أسلوب التكامل المشترك في تقدير النموذج Co-integration
- اما اذا استقرت السلاسل الزمنية عند الفرق الثاني فهذا يعني الاعتماد على الانحدار الذاتي في تقدير النموذج

3. اختبار السببية والذي يهدف الى تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ، إذ تعتمد السببية على أهمية المعلومات الماضية لأحد المتغيرين في التنبؤ بقيمة المتغير الاخر أي تعيين أتجاه العلاقة بينهما ، وتعد السببية محور مهم في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية اذ تهدف الى تحديد أسباب الظواهر وصولا لتمييز الظاهرة التابعة والظاهرة المتبوعة أو المفسرة ، خاصةً وأن النظريات الاقتصادية لا تساعد في بعض الأحيان على تحديد المتغيرات المُفسِرة والمتغيرات المُفَسَرة .[1]

و المخطط التالي يوضح تحديد الأسلوب القياسي الأمثل إستناداً الى نتائج إختبار جذر الوحدة

[1] حميد عبيد عبد : الاقتصاد القياسي ، دار الكتب ، الطبعة الأولى ، 2017 ، ص 423

مخطط (3) اختبار جذر الوحدةUnit Root

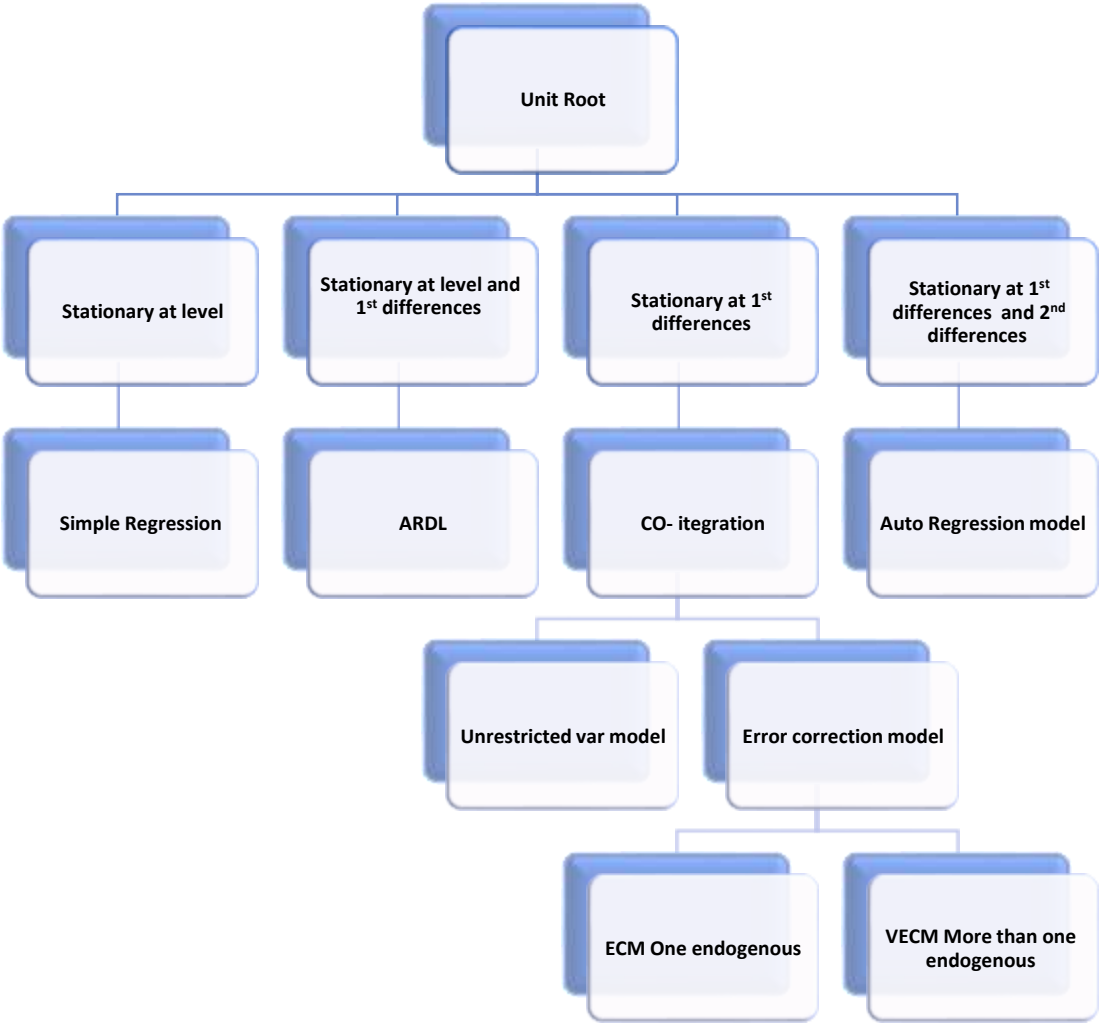

المصدر : آلاء نوري حسين ، دراسة العلاقة طويلة الاجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1988 -2014) ، أطروحة دكتوراه غير منشوره مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء ، 2017، ص97

المطلب الثالث : اختبار سكون السلاسل الزمنية (Stability Testing of Time Series)

قبل تقدير واختبار العلاقة موضوع البحث بين المتغيرات الاقتصادية يجب تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من إستقرارية هذه المتغيرات ومعرفة الخصائص الإحصائية لها ، فالسلاسل الزمنية تكون مستقرة إذا توفرت فيها ثلاثة خصائص [1] :-

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Yt) = \mu$
- ثبات التباين عبر الزمن $Var(Yt) = E[(y_t-u)^2] = \sigma 2u$
- إعتماد الارتباط الذاتي على الفجوة الزمنية بين t-s فقط

$$P_{t-s} = E[(y_t - u) - (y_s - u)] / \sigma 2 .$$

أي أن تحقيق السكون يتطلب إفتراض ثبات قيمة الوسط الحسابي للسلسلة الزمنية ،ذلك لأن ثبات الوسط الحسابي لايكون صحيحاً في جميع السلاسل الزمنية خاصةً اذا كان الاتجاه العام أحد عناصر هذه السلسلة والشرط الثاني للسكون هو ثبات التباين والذي يعبر عن درجة التشتت حول الوسط الحسابي الذي يُفترض ثباته والشرط الثالث هو إستقرار معامل الإرتباط الذاتي بين y_t ، y_s عند كل من t ، s وأنها تعتمد فقط على الفجوة الزمنية بين t، s .

لذا سنقوم في هذا الجزء من المبحث بإختبار سكون السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات التي ستستخدم في هذا الفصل والتي ستؤخذ بالقيمة اللوغارتيمية ، إذ إن تقدير المرونات سيتم على عدة مستويات إبتداءاً من المستوى الكلي للأقتصاد من ثم على مستوى الأنشطة الاقتصادية ، نزولاً الى تقدير المرونات على مستوى بعض القطاعات وأدناه نتائج إختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات

وهناك عدة اختبارات تختص بسكون السلاسل الزمنية ، وبعد استخدام اختبار اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) والذي يعد من أكثر الاختبارات شيوعاً ظهرت لنا النتائج الواردة في الجداول التالية :

([1]) حميد عبيد عبد : المصدر السابق ، ص 396

جدول (8) نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الاقتصاد ككل

السلسلة الزمنية	المستوى			الفرق الأول		
	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون
lnL	-0.7541	-2.805833	2.0391	-7.960136	-7.816093	-1.8968
القيمة الحرجة ١%	-3.6892	-4.323979	-2.65	-3.699871	-4.33933	-2.6607
القيمة الحرجة ٥%	-2.9719	-3.580623	-1.953	-2.976263	-3.587527	-1.955
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6251	-3.225334	-1.61	-2.62742	-3.22923	-1.6091
lnGDP	-1.1271	-3.703515	0.977	-7.384647	-7.242904	-7.0952
القيمة الحرجة ١%	-3.6892	-4.323979	-2.65	-3.699871	-4.33933	-2.6534
القيمة الحرجة ٥%	-2.9719	-3.580623	-1.953	-2.976263	-3.587527	-1.9539
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6251	-3.225334	-1.61	-2.62742	-3.22923	-1.6096
lnK	-0.8277	-2.611605	0.3785	-5.043008	-5.254438	-5.1162
القيمة الحرجة ١%	-3.6892	-4.323979	-2.65	-3.699871	-4.33933	-2.6534
القيمة الحرجة ٥%	-2.9719	-3.580623	-1.953	-2.976263	-3.587527	-1.9539
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6251	-3.225334	-1.61	-2.62742	-3.22923	-1.6096
lnGDPo	-0.2318	-3.717439	2.3628	-6.523247	-6.61744	-6.5677
القيمة الحرجة ١%	-3.7241	-4.323979	-2.661	-3.699871	-4.33933	-2.6534
القيمة الحرجة ٥%	-2.9862	-3.580623	-1.955	-2.976263	-3.587527	-1.9539
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6326	-3.225334	-1.609	-2.62742	-3.22923	-1.6096

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

جدول (9) نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الأنشطة السلعية

السلسلة الزمنية	المستوى			الفرق الأول		
	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون
lnGDP1	-1.9646	-3.746604	-0.019	-5.872816	-4.971912	-5.9889
القيمة الحرجة ١%	-3.6892	-4.323979	-2.65	-3.699871	-4.416345	-2.6534
القيمة الحرجة ٥%	-2.9719	-3.580623	-1.953	-2.976263	-3.622033	-1.9539
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6251	-3.225334	-1.61	-2.62742	-3.248592	-1.6096
lnL1	-2.1526	-2.090788	-0.067	-7.004958	-6.921689	-7.1389
القيمة الحرجة ١%	-3.6892	-4.323979	-2.65	-3.699871	-4.33933	-2.6534
القيمة الحرجة ٥%	-2.9719	-3.580623	-1.953	-2.976263	-3.587527	-1.9539
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6251	-3.225334	-1.61	-2.62742	-3.22923	-1.6096
lnK1	-1.4996	-3.027081	0.183	-5.605532	-5.626142	-5.6998
القيمة الحرجة ١%	-3.6892	-4.323979	-2.65	-3.699871	-4.33933	-2.6534
القيمة الحرجة ٥%	-2.9719	-3.580623	-1.953	-2.976263	-3.587527	-1.9539
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6251	-3.225334	-1.61	-2.62742	-3.22923	-1.6096

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

جدول (10) نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الأنشطة التوزيعية

السلسلة الزمنية	المستوى			الفرق الأول		
	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون
lnGDP2	-0.8788	-3.895239	0.9479	-7.585669	-7.447182	-7.5292
القيمة الحرجة ١%	-3.6999	-4.323979	-2.653	-3.699871	-4.33933	-2.6534
القيمة الحرجة ٥%	-2.9763	-3.580623	-1.954	-2.976263	-3.587527	-1.9539
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6274	-3.225334	-1.61	-2.62742	-3.22923	-1.6096
lnL2	-1.4098	-1.656139	1.8351	-7.090517	-7.914718	-4.9606
القيمة الحرجة ١%	-3.6892	-4.323979	-2.65	-3.699871	-4.33933	-2.6534
القيمة الحرجة ٥%	-2.9719	-3.580623	-1.953	-2.976263	-3.587527	-1.9539
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6251	-3.225334	-1.61	-2.62742	-3.22923	-1.6096
lnK2	-0.9008	-4.565194	0.7253	-0.900814	-4.565194	0.7253
القيمة الحرجة ١%	-3.6892	-4.416345	-2.657	-3.689194	-4.416345	-2.6569
القيمة الحرجة ٥%	-2.9719	-3.622033	-1.954	-2.971853	-3.622033	-1.9544
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6251	-3.248592	-1.609	-2.625121	-3.248592	-1.6093

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

جدول (11) نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج القطاع الزراعي

السلسلة الزمنية	المستوى			الفرق الأول		
	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون
lnGDPs1	-4.0117	-4.117207	-0.145	-5.195225	-5.108467	-5.3057
القيمة الحرجة ١%	-3.6892	-4.323979	-2.657	-3.711457	-4.356068	-2.6569
القيمة الحرجة ٥%	-2.9719	-3.580623	-1.954	-2.981038	-3.595026	-1.9544
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6251	-3.225334	-1.609	-2.629906	-3.233456	-1.6093
lnLs1	-2.3641	-2.296805	-0.277	-7.06125	-6.93664	-7.1557
القيمة الحرجة ١%	-3.6892	-4.323979	-2.65	-3.699871	-4.33933	-2.6534
القيمة الحرجة ٥%	-2.9719	-3.580623	-1.953	-2.976263	-3.587527	-1.9539
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6251	-3.225334	-1.61	-2.62742	-3.22923	-1.6096
lnKs1	-3.2415	-3.176477	-6.645	-6.515581	-6.522944	-6.6447
القيمة الحرجة ١%	-3.6892	-4.323979	-2.653	-3.699871	-4.33933	-2.6534
القيمة الحرجة ٥%	-2.9719	-3.580623	-1.954	-2.976263	-3.587527	-1.9539
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6251	-3.225334	-1.61	-2.62742	-3.22923	-1.6096

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

جدول (12) نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج القطاع الصناعي

السلسلة الزمنية	المستوى			الفرق الأول		
	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون
lnGDPs2	-2.3946	-3.353067	-0.685	-2.835436	-2.68552	-2.9071
القيمة الحرجة ١%	-3.7115	-4.356068	-2.65	-3.737853	-4.394309	-2.6649
القيمة الحرجة ٥%	-2.981	-3.595026	-1.953	-2.991878	-3.612199	-1.9557
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6299	-3.233456	-1.61	-2.635542	-3.243079	-1.6088
lnLs2	-1.6712	-1.27287	1.2464	-4.69675	-4.884432	-4.485
القيمة الحرجة ١%	-3.6999	-4.33933	-2.653	-3.699871	-4.33933	-2.6534
القيمة الحرجة ٥%	-2.9763	-3.587527	-1.954	-2.976263	-3.587527	-1.9539
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6274	-3.22923	-1.61	-2.62742	-3.22923	-1.6096
lnKs2	-3.3299	-3.987838	-0.258	-7.550197	-7.511508	-7.6982
القيمة الحرجة ١%	-3.6892	-4.323979	-2.653	-3.699871	-4.33933	-2.6534
القيمة الحرجة ٥%	-2.9719	-3.580623	-1.954	-2.976263	-3.587527	-1.9539
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6251	-3.225334	-1.61	-2.62742	-3.22923	-1.6096

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

جدول (13) نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج قطاع البناء والتشييد

السلسلة الزمنية	المستوى			الفرق الأول		
	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون
lnGDPs3	-1.089	-2.62596	0.1148	-4.837907	-4.844914	-4.9222
القيمة الحرجة ١%	-3.6892	-4.323979	-2.65	-3.699871	-4.33933	-2.6534
القيمة الحرجة ٥%	-2.9719	-3.580623	-1.953	-2.976263	-3.587527	-1.9539
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6251	-3.225334	-1.61	-2.62742	-3.22923	-1.6096
lnLs3	-2.7922	-3.677816	0.2379	-7.143854	-7.152177	-7.274
القيمة الحرجة ١%	-3.6892	-4.323979	-2.653	-3.699871	-4.33933	-2.6534
القيمة الحرجة ٥%	-2.9719	-3.580623	-1.954	-2.976263	-3.587527	-1.9539
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6251	-3.225334	-1.61	-2.62742	-3.22923	-1.6096
lnKs3	-1.5541	-3.489655	-4E-04	-4.92201	-4.966062	-5.0047
القيمة الحرجة ١%	-3.6892	-4.33933	-2.65	-3.699871	-4.33933	-2.6534
القيمة الحرجة ٥%	-2.9719	-3.587527	-1.953	-2.976263	-3.587527	-1.9539
القيمة الحرجة ١٠%	-2.6251	-3.22923	-1.61	-2.62742	-3.22923	-1.6096

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

نلاحظ من الجداول أعلاه أن المتغيرات المستخدمة في النماذج المختلفة قد استقر بعضها عند المستوى والبعض الاخر عن الفرق الاول وكما هو موضح في الجدول التالي :-

جدول (14) خلاصة نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات نماذج الدراسة

النموذج	المتغير	حالة الاستقرار
النموذج الخاص بالاقتصاد ككل	الاستخدام lnL	الفرق الاول
	الناتج lnGDP	المستوى بوجود قاطع واتجاه
	تكوين رأس المال lnK	الفرق الأول
	الناتج بعد استبعاد النفط lnGDPo	المستوى بوجود قاطع واتجاه
نموذج الأنشطة السلعية	الاستخدام lnL1	الفرق الاول
	الناتج lnGDP1	المستوى بوجود قاطع واتجاه
	تكوين رأس المال lnK1	الفرق الأول
نموذج الأنشطة التوزيعية	الاستخدام lnL2	الفرق الاول
	الناتج lnGDP2	المستوى بوجود ثابت واتجاه
	تكوين رأس المال lnK2	الفرق الأول
نموذج القطاع الزراعي	الاستخدام lnLS1	الفرق الاول
	الناتج lnGDPS1	المستوى بوجود ثابت واتجاه
	تكوين رأس المال lnKS1	المستوى بدون ثابت او اتجاه
نموذج القطاع الصناعي	الاستخدام lnLS2	الفرق الاول
	الناتج lnGDPS2	الفرق الاول
	تكوين رأس المال lnKS2	المستوى مع ثابت او ثابت واتجاه
نموذج قطاع البناء والتشييد	الاستخدام lnLS3	المستوى بوجود ثابت واتجاه
	الناتج lnGDPS3	الفرق الاول
	تكوين رأس المال lnKS3	الفرق الاول

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

المبحث الثاني

تقدير النموذج بإستخدام أسلوب الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

المطلب الأول : تقدير مرونات النموذج الكلي

وفقاً لخطوات تقدير النموذج سابقة الذكر وبناءاً على نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات العلاقة موضوع البحث والتي بينت استقرار المتغيرات عند المستوى والفروق الأول مما يعني أن أسلوب ARDL هو الأسلوب المناسب لتقدير النموذج ومن ثم قياس مرونة العمل – الناتج .

سيتم إستخدام نموذجين وكالآتي:

- النموذج الأول لتقدير العلاقة بين الاستخدام (التشغيل) والناتج المحلي الإجمالي GDP
- النموذج الثاني لتقدير العلاقة بين الاستخدام والناتج المحلي الإجمالي GDPO بعد إستبعاد مساهمة قطاع النفط

إذ يرى بعض الاقتصاديين أن إستبعاد مساهمة القطاعات الاستخراجية في حساب مرونة (العمل- الناتج) يعطي نتائج أكثر موضوعية .

أولا- تقدير العلاقة بين الاستخدام (التشغيل) والناتج المحلي الإجمالي GDP (النموذج الأول)

سيتم قياس المرونة وفقاً للدالة التالية :

$$lnL = f(\ lnGDP, lnK)$$

بعد تقدير الدالة حصلنا على المخرجات التالية :

جدول (15) نتائج تقدير ARDL للنموذج الأول

Variable	CoeFFicient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNL(-1)	1.214	0.142	8.522	0.000
LNL(-2)	-0.197	0.144	-1.363	0.190
LNGDP	0.159	0.055	2.884	0.010
LNGDP(-1)	-0.480	0.056	-8.589	0.000
LNGDP(-2)	0.335	0.067	4.970	0.000
LNK	0.003	0.021	0.157	0.877
LNK(-1)	0.011	0.020	0.585	0.566
LNK(-2)	-0.034	0.019	-1.729	0.101
C	-0.166	0.571	-0.291	0.774
R-squared	0.994	Mean dependent var		15.502
Adjusted R-squared	0.991	S.D. dependent var		0.432
S.E. oF regression	0.041	Akaike inFo criterion		-3.280
Sum squared resid	0.031	Schwarz criterion		-2.848
Log likelihood	53.281	Hannan-Quinn criter.		-3.152
F-statistic	355.612	Durbin-Watson stat		1.853
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

إتضح من نتائج التقدير ان القدرة التفسيرية للأنموذج كانت مرتفعة بدلالة R-squared ، Adjusted R-squared ، إذ أن 99% من التغيرات في المتغير المعتمد (التشغيل) تفسرها المتغيرات المستقلة المعتمدة في الأنموذج ، كما أن النموذج المقدر ككل معنوي عند مستوى 1% حسب أختبار F وسوف يتم التأكد من ذلك في الاختبارات اللاحقة .

المعلمات المقدر لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كانت معنوية إحصائياً ومتفقة مع منطق النظرية الاقتصادية وذات أثر أكبر من متغير رأس المال والذي لم تثبت معنويته الأحصائية ، أي أنه ضعيف الأثر على التشغيل ولايعتد به .

- الخطوة التالية في تقدير النموذج ستتركز حول أختبار الحدود (Bounds Test) والذي يبين مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات العلاقة المدروسة ، إذ أسفرت نتائج هذا الأختبار عن المخرجات التالية :

جدول (16) نتائج اختبار الحدود للنموذج الأول

F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	SigniF.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.267275	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

تشير نتائج هذا الاختبار الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، إذ أن قيمة F المحتسبة بلغت (5.26) وهي أعلى من القيم الجدولية لجميع مستويات الثقة (1% 5% 10%) وعليه يمكن رفض فرضية العدم والقبول بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل مع ضرورة إتساق نتائج أختبار الحدود ، مع معلمة تصحيح الخطأ في نموذج (ECM)

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL Error Correction Model

يعد هذا النموذج ECM الأساس في التعرف على المعلمات قصيرة وطويلة الاجل في النموذج المقدر فضلاً عن التعرف على معلمة تصحيح الخطأ والتي يجب أن تكون سالبة ومعنوية إحصائياً للتعرف على السرعة المطلوبة للعودة الى وضع التوازن في الاجل الطويل والجدول التالي يوضح نتائج تقدير هذا النموذج

جدول (17) مخرجات نموذج تصحيح الخطأ Correction Regression ARDL Error للنموذج الأول

ECM Regression				
Variable	CoeFFicient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNL(-1))	0.196801	0.12007	1.63899	0.119
D(LNGDP)	0.158757	0.03978	3.99069	0.009
D(LNGDP(-1))	-0.334704	0.05735	-5.8361	0.000
D(LNK)	0.00324	0.01356	0.23894	0.814
D(LNK(-1))	0.033637	0.01487	2.26163	0.036
CointEq(-1)*	0.016843	0.0034	4.95788	1E-04

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

تشير نتائج النموذج أعلاه الى أن معلمة تصحيح الخطأ بلغت (0.016) وهي معنوية إحصائياً ولكنها غير سالبة وهذا يؤشر عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات العلاقة المدروسة ، وهو يتفق مع واقع حال الاقتصاد العراقي الذي سجل معدلات بطالة مرتفعة ومستمرة .

وتشير المخرجات الواردة في الجدول أعلاه الى أن مرونة (العمل – الناتج) قصيرة الاجل تبلغ (0.15)% وهذ يعني أن تحقيق الاقتصاد لمعدل نمو بقدار 1% سينتج عن ذلك نمو الإستخدام بمقدار (0.15%) ، فلو فرضنا نمواً إقتصادياً قدره (10%) فذلك سيؤدي الى نمواً في الاستخدام قدره (1.5)% وهذا موشر واضح على تدني كثافة التشغيل في النمو التي يؤول سببها الى سيطرة القطاع الاستخراجي على معظم تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إضافة لكون هذا القطاع من القطاعات كثيفة رأس المال ، وإعتماده على العمالة الأجنبية مما يولد ضعفاً في معامل مرونة العمل الناتج ، إذ أن نمو GDP لايولد فرص العمل الكافية للسيطرة على ظاهرة البطالة ، أو ما يطلق عليه نمواً بلا وظائف Jobless Growth ، وبناءاً على نتيجة معامل تصحيح الخطأ *CointEq(-1) فان تقدير الصيغة طويلة الاجل تصبح غير ضرورية

- **اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج CUSUM , CUSUM Squares**

يعد اختبار الاســتقرار الهيكلي (Stability) للنموذج المقدر من الاختبارات المهمة وذلك من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية ، إذ إن استخدام اختباري المجموع التراكي للبواقي CUSUM و المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM Squares ويتلخص هذان الاختباران فيما إذا كان الرســـم البياني داخل الحدود الحرجة عند مســـتوى ثقة 5% وفقاً للإطار الزمني نقبل أن جميع المعلمات المقدرة مستقرة .

شكل (26) اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج الاول

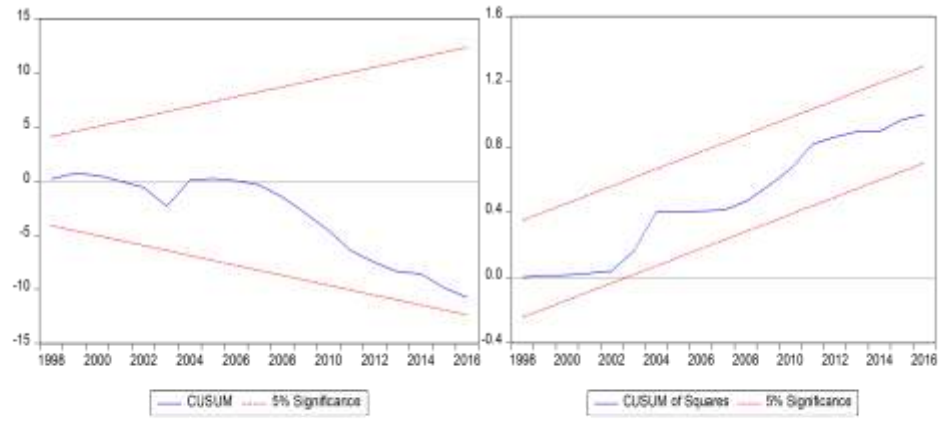

المصدر : من إعداد الباحث استناداً الى مخرجات برنامج EViwes 10

وبعد أجراء الاختبارين أعلاه للأنموذج المقدر تحصلنا على الرسم البياني التالي

يتضح من الشكل أعلاه أن اختباري CUSUM Squares & CUSUM يظهران داخل الحدود الحرجة ويتغايران حول القيمة الصفرية مما يعني استقرار معلمات النموذج المقدر .

- الاختبارات الإحصـــائية حيث ســيتم التأكد من خلو النموذج المقدر من المشـــاكل الإحصـــائية (الارتباط التسلسلي Serial Correlation ، الارتباط الذاتي Autocorrelation

بالنسـبة لمشـكلة الارتباط التسـلسـلي تم الكشـف عنها بواسـطة اختبار Breusch-GodFrey Serial Correlation LM Test حيث كانت نتيجة هذا الاختباركما في الجدول التالي :

جدول (18) اختبار وجود الارتباط التسلسلي للنموذج الأول

Breusch-GodFrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.88124	Prob. F(2,17)	0.4324
Obs*R-squared	2.536282	Prob. Chi-Square(2)	0.2814

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

يلاحظ من الجدول أعلاه خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي ، إذ جاءت قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% .

أما اختبار الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity فقد بينت نتائج اختبار ***The Breusch _ pagan*** أن الانموذج المقدر خالٍ من هذه المشكلة ، لعدم معنوية قيمة Chi-Square

جدول (19) اختبار وجود مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.868808	Prob. F(7,19)	0.5479
Obs*R-squared	6.546808	Prob. Chi-Square(7)	0.4775
Scaled explained SS	4.302642	Prob. Chi-Square(7)	0.7443

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

ثانيا – تقدير العلاقة بين الإستخدام والناتج المحلي الإجمالي بعد إستبعاد مساهمة قطاع النفط (النموذج الثاني)

يختلف هذا الأنموذج عن السابق بأنة يستبعد مساهمة قطاع النفط ، إذ سنعتمد التوصيف الوارد في المعادلة التالية :

$$lnL = f(\ lnGDPo, lnK)$$

أيضاً سيقدر النموذج وفق أسلوب ARDL أستنادا لما أفرزته نتائج اختبارت سكون السلاسل الزمنية السابقة الذكر ، سنعتمد هنا أيضا نفس الخطوات المتبعة في تقدير الانموذج السابق وكالآتي :

جدول (20) نتائج تقدير ARDL للنموذج الثاني

Variable	CoeFFicient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNL(-1)	0.485	0.172	2.829	0.010
LNL(-2)	0.359	0.142	2.530	0.020
LNGDPO	0.251	0.098	2.547	0.019
LNGDPO(-1)	-0.158	0.108	-1.461	0.160
LNK	0.042	0.033	1.255	0.224
LNK(-1)	-0.044	0.029	-1.549	0.137
C	0.880	1.119	0.786	0.441
R-squared	0.979	Mean dependent var		15.502
Adjusted R-squared	0.972	S.D. dependent var		0.432
S.E. oF regression	0.072	Akaike inFo criterion		-2.209
Sum squared resid	0.103	Schwarz criterion		-1.873
Log likelihood	36.825	Hannan-Quinn criter.		-2.109
F-statistic	153.344	Durbin-Watson stat		1.958
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

تشير نتائج التقدير ان المتغيرات المستخدمة في النموذج تفسر ما مقداره 99% من التغيرات في المتغير المعتمد (التشغيل وذلك حسب اختبار R-squared ، Adjusted R-squaredb ، أي ما معناه القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر كانت عالية جداً ،كما أن النموذج المقدر ككل معنوي عند مستوى 1% حسب أختبار F وسوف يتم التأكد من ذلك في الاختبارات اللاحقة .

هذا ويتضح اتساق المعلمات الظاهرة في الجدول مع النظرية الاقتصادية إذ جاءت اشاراتها موجبة الا انها تختلف من حيث مدى التأثير ، إذ تشير معملة GDPo (الناتج باستبعاد قطاع النفط) والبالغة (0.25%)الى ان أثر GDP على الاستخدام كان أكبر من أثر الناتج المحلي الإجمالي متضمناً قطاع النفط والتي بلغت (0.15%).

- أختبار الحدود (Bounds Test) والذي يبين مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات العلاقة المدروسة ، إذ أظهرت نتائج هذا الأختبار المخرجات الواردة في الجدول (21) :

جدول (21) اختبار الحدود للنموذج الثاني

F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	SigniF.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.666583	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

تشير مخرجات اختبار الحدود لهذا الأنموذج الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل إذ أن قيمة F المحتسبة تبلغ (3.66) وهي تقع بين القيمة الجدولية الصغرى القيمة الجدولية العليا عند مستوى ثقة 5% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة أي القبول بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، إلا أنه لا يمكننا الجزم بوجود العلاقة طويلة الاجل ما لم تتسق نتائج اختبار الحدود مع معلمة معامل تصحيح الخطأ في نمو (ECM) والذي سيتم تقديره في الخطوة التالية .

- **تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL Error Correction Regression**

أظهر تقدير نموذج تصحيح الخطأ النتائج الواردة في الجدول التالي :

جـدول (22) نمـوذج تصـحيح الخطـأ ARDL Error Correction Regression للنموذج الثاني

ECM Regression				
Variable	CoeFFicient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNL(-1))	-0.3589	0.12207	-2.9402	0.0081
D(LNGDPO)	0.25066	0.05247	4.77691	0.0001
D(LNK)	0.04152	0.02156	1.92606	0.0684
CointEq(-1)*	-0.1558	0.03795	-4.1069	0.0005

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ الى الاتي

- بلغـت معلمـة معامـل تصـحيح الخطـأ (0.15-) أي ان اشـارتها سـالبة أضـافة لكونهـا معنويـة احصـائياً ممـا يعنـي وجـود علاقـة توازنيـة طويلـة الأجـل ، ويفسـر معامـل تصـحيح الخطـأ البـالغ (0.15-) بـأن التـوازن قصـير الاجـل يتكيـف نحـو التـوازن طويـل الاجـل بواقـع (0.15) فـي وحـدة الـزمن ، أي أن تعـادل النظـام بـين الاسـتخدام والنـاتج فـي الاقتصـاد العراقـي بطـيء وهـو مـا يفسر معدلات البطالة المستمرة لفترات طويلة دون تغيرٍ ملموس .
- بلغـت مرونـة (العمـل – النـاتج) قصـيرة الاجـل (0.25)% وهـي مرونـة متدنيـة إذ أنهـا تعنـي أن تحقـق نمـواً اقتصـاديا بمقـدار 1% (دون مسـاهمة قطـاع الـنفط) سـيؤدي الـى زيـادة الاسـتخدام بمقـدار 0.25% فلـو افترضـنا ان الاقتصـاد العراقـي حققـا نمـواً قـدرة 10% دون الاعتمـاد علـى قطاع النفط فإن ذلك سيدفع بإتجاه نمو الاستخدام بمقدار (2.5%)

- الخطـوة التاليـة تتمثـل بتقـدير العلاقـة طويلـة الاجـل فبعـد أن أظهـر كـل مـن اختبـار الحـدود ومعامـل تصـحيح الخطـأ وجـود علاقـة توازنيـة طويـل الاجـل سـنقوم بتقـدير هـذه العلاقـة مـن

من خلال إيجاد الصيغة طويلة الأجل لنموذج ARDL ، إذ أظهر التقدير النتائج الواردة في الجدول التالي :

جدول (23) تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج الثاني

Variable	CoeFFicient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPO	0.59657	0.73339	0.81344	0.0255
LNK	-0.0179	0.24823	-0.0721	0.9432
C	5.64807	9.3063	0.60691	0.5507

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

يظهر الجدول أعلاه أن مرونة (العمل – الناتج) طويلة الاجل للاقتصاد العراقي بعد استبعاد مساهمة النفط قد بلغت (0.59) وهذا يعطي دلالة إقتصادية على أن العلاقة بين الاستخدام والناتج تكون أكثر إستدامة في حال إعتماد الاقتصاد العراقي في تحقيق نموه على قطاعات غير القطاع النفطي ، إذ أن زيادة النمو الاقتصادي المتولد عن القطاعات غير النفطية بمقدار (10%) سيدفع بالاستخدام نحو النمو بمقدار (5.9%) .

- بعد تقدير المعلمات قصيرة وطويلة الاجل ومعامل تصحيح الخطأ لابد من اختبار الاستقرار الهيكلي للأنموذج المقدر من خلال اختبارات CUSUM , CUSUM Squares

إذ أظهرت نتائج الاختبارين ان الانموذج المقدر مستقر هيكلياً إذ أن الشكل البياني للأختبارين أعلاه يظهر داخل الحدود الحرجة ويتغايران حول القيمة الصفرية مما يعني استقرار معلمات النموذج المقدر وكما هو مبين في الشكل البياني (27) .

شكل (27) اختبارات الاستقرار الهيكلي للأنموذج الثاني

المصدر : من إعداد الباحث استناداً الى مخرجات برنامج EViwes 10

- الخطو الأخيرة في تقدير هذا النموذج هي الاختبارات الإحصائية الخاصة بالكشف عن وجود مشاكل الارتباط التسلسلي والارتباط الذاتي وبنفس الالية المتبعة في تقدير النموذج السابق تم اجراء الاختبارت اللازمة وقد ظهرت لدينا المخرجات التالية :

جدول (24) اختبار وجود الارتباط التسلسلي النموذج الثاني

Breusch-GodFrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.737029	Prob. F(2,18)	0.4924
Obs*R-squared	2.043721	Prob. Chi-Square(2)	0.3599

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

يشير اختبار Breusch-GodFrey Serial Correlation الى خلو النموذج المقدر من الارتباط التسلسلي إذ جاءت قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% .

أمـا اختبـار الكشـف عـن مشـكلة عـدم تجـانس التبـاين فقـد أظهـر أيضـاً خلـو الأنمـوذج المقـدر مـن هـذه المشـكلة ، ذلـك لعـدم معنويـة قيمـة Chi-Square لإختبـار اختبـا *Breusch _ pagan* وكما هو ظاهر في الجدول التالي :

جدول (25) اختبار وجود مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.624085	Prob. F(6,20)	0.4883
Obs*R-squared	11.89279	Prob. Chi-Square(6)	0.1944
Scaled explained SS	8.596845	Prob. Chi-Square(6)	0.1476

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

المطلب الثاني : تقدير مرونات (العمل – الناتج) على مستوى الأنشطة القطاعات الاقتصادية

تقسم وزارة التخطيط الاقتصادي العراقي الى عدة أنشطة هي :

- الأنشطة سلعية وتتضمن قطاعات (النفط والزراعة والصناعة ، البناء والتشييد ، الكهرباء والماء)
- الأنشطة التوزيعية وتتضمن قطاعات (النقل والاتصالات ، تجارة الجملة والمفرد ، التمويل والتأمين)
- الأنشطة الخدمية

سيتم تقدير المرونة لنموذجين الأول يشمل الأنشطة السلعية (عدا قطاع النفط) والنموذج الثاني يشمل الأنشطة التوزيعية والخدمية معاً .

وفي المرحلة الثانية سيتم تقدير المرونات قطاعية منفردة لكل من قطاع الزراعة والصناعة والبناء والتشييد .

لقد أظهرت نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية الواردة في المبحث الأول من هذا الفصل أن بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى والبعض الاخر عند الفرق الأول مما يعني اتباع منهجية ARDL في تقدير النماذج ، وبما أن الخطوات هي نفسها التي سيتم اتباعها في النماذج السابقة ، سيتم اجمال نتائج تقدير كل نموذج في جدول واحد .

أولا – تقدير نموذج الانشطة السلعية (دون قطاع النفط)

يتم تقديرها وفق النموذج الاتي :

$$lnL1 = f(\ lnGDP1, lnK1)$$

حيث تمثل $lnL1$ مجموع الاستخدام على مستوى الأنشطة السلعية ، $lnGDP1$ مجموع الناتج على مستوى الأنشطة السلعية ، $lnK1$ مجموع تكوين رأس المال على مستوى الأنشطة السلعية

جدول (26) خلاصة تقدير نموذج الأنشطة السلعية

نموذج تصحيح الخطأ				
ECM Regression				
Variable	CoeFFicient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNL1(-1))	-0.258138	0.138680	-1.861398	0.0767
D(LNGDP1)	0.125975	0.053610	2.349858	0.0286
CointEq(-1)*	-0.275923	0.087641	-3.148332	0.0049
F-Bounds Test			اختبار الحدود	
Test Statistic	Value	SigniF.	I(0)	I(1)
F-statistic	2.168248	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
اختبار الارتباط التسلسلي				
Breusch-GodFrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.337943	Prob. F(2,19)		0.7174
Obs*R-squared	0.927477	Prob. Chi-Square(2)		0.6289
اختبار عدم تجانس التباين				
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.873293	Prob. F(8,18)		0.1281
Obs*R-squared	12.26663	Prob. Chi-Square(8)		0.1397
Scaled explained SS	3.867921	Prob. Chi-Square(8)		0.8688

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

نلاحظ من الجدول أعلاه والذي يجمل خلاصة تقدير نموذج مرونة الأنشطة السلعية ، أن معامل تصحيح الخطأ (0.25 -) وهو سالب ومعنوي احصائياً مما يعني أن اختبار الحدود يظهر أن قيمة F المحتسبة 2.1 وهي دون القيم الجدولية لجميع مستويات الثقة مما يعني عدم إمكانية رفض الفرضية البديلة والقبول بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل .

أما معلمة المرونة (العمل – الناتج) قصيرة الاجل فقد بلغت (0.12) % وهي مرونة متدنية تشير الى ان زيادة ناتج الأنشطة السلعية بنسبة (10%) فان الاستخدام يزداد بنسبة (1.2%) .

أما اختبارات الارتباط التسلسلي والارتباط الذاتي فقد أشارت النتائج الى عدم وجود المشاكل الإحصائية إذ يشير اختبار Breusch-GodFrey Serial Correlation الى خلو النموذج المقدر من الارتباط التسلسلي إذ جاءت قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% .أما اختيار الكشف عن الارتباط الذاتي فقد أظهر أيضاً خلو الأنموذج المقدر من هذه المشكلة ، ذلك لأن قيمة Q-Stat غير معنوية عند مستوى 5%

أما اختبارات الاستقرار الهيكلي CUSUM Squares & CUSUM للنموذج المقدر فقد أظهرت أن معلمات النموذج المقدرة هي مستقرة إذ يظهر بالشكل البياني عدم الخروج عن حدود الثقة عند مستوى 5% وكما هو ظاهر في الشكل التالي :

شكل (28) اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الأنشطة السلعية

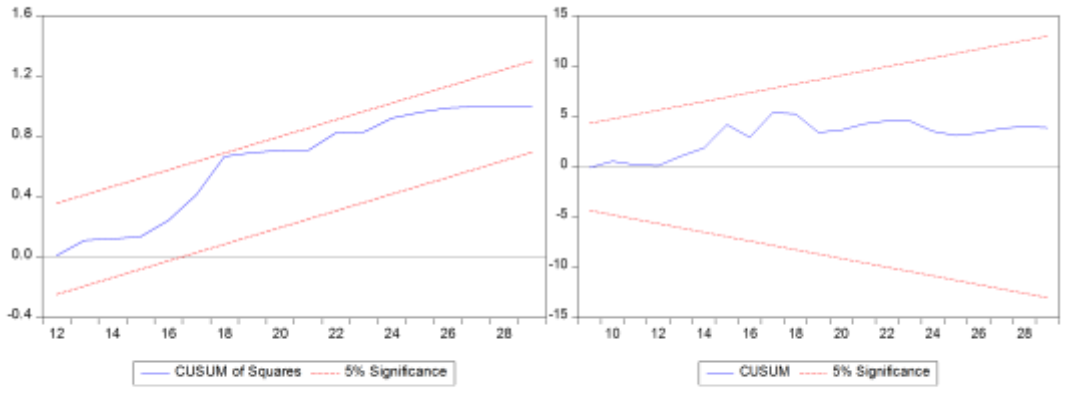

المصدر : من إعداد الباحث استناداً الى مخرجات برنامج EViwes 10

ثانياً - تقدير نموذج الأنشطة التوزيعية

تضمن النموذج مجموع الناتج والاستخدام لقطاعات النقل والاتصالات والتجارة ، وسيتم قياس مرونة الأنشطة الخدمية والتوزيعية وفق النموذج التالي :

$$lnL2 = f(\ lnGDP2, lnK2)$$

حيث تمثل $lnL2$ مجموع الاستخدام على مستوى الأنشطة التوزيعية ، $lnGDP2$ مجموع الناتج على مستوى الأنشطة االتوزيعية ، $lnK2$ مجموع تكوين رأس المال على مستوى التوزيعية

جدول (27) خلاصة تقدير أنموذج الأنشطة التوزيعية

نموذج تصحيح الخطأ				
ECM Regression				
Variable	CoeFFicient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP2)	0.173514	0.063549	2.730412	0.0125
D(LNGDP2(-1))	-0.17008	0.063856	-2.66349	0.0145
CointEq(-1)*	-0.09731	0.019027	-5.11427	0.000
F-Bounds Test اختبار الحدود				
Test Statistic	Value	SigniF.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.721568	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
اختبار الارتباط التسلسلي				
Breusch-GodFrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.117001	Prob. F(2,19)		0.8902
Obs*R-squared	0.328485	Prob. Chi-Square(2)		0.8485
الصيغة طويلة الاجل				
Variable	CoeFFicient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP2	0.534183	1.004919	0.531568	0.6006
LNK2	0.017513	0.231478	0.075658	0.9404

اختبار عدم تجانس التباين			
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.596825	Prob. F(8,18)	0.7683
Obs*R-squared	5.660437	Prob. Chi-Square(8)	0.6852
Scaled explained SS	2.182966	Prob. Chi-Square(8)	0.9749

المصدر : من إعداد الباحث استناداً الى مخرجات برنامج EViwes 10

يتضح من الجدول (27) التالي :

- ان المرونة قصيرة الاجل (0.17)% وهي اكبر مما سجل في الأنشطة التوزيعية التي بلغت (0.12) .
- بلغ معامل تصحيح الخطأ (0.09 -) وهو معنوي من الناحية الإحصائية وهو يشير الى ان العودة نحو التوازن طويل الاجل يحدث بواقع (0.09) خلال وحدة الزمن (السنة الواحدة)
- يشير اختبار الحدود ان قيمة F المحتسبة قد بلغت 5.7 وهي أكبر من القيم الجدولية عند جميع مستويات الثقة (1% 5% 10%) ، وهذا يعني القبول فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الاجل
- بلغت مرونة (العمل – الناتج) طويلة الاجل (0.53) أي ان زيادة ناتج الأنشطة التوزيعية بمقدار (10%) يؤدي الى ازدياد الاستخدام في هذه القطاعات بمقدار 5.3% ، تشير النتائج أعلاه الى ان العلاقة بين الناتج والاستخدام في الأنشطة التوزيعية أكثر إستدامة مما هو موجود في الأنشطة السلعية أما اختبارات الارتباط التسلسلي والارتباط الذاتي فقد أشارت النتائج الى عدم وجود المشاكل الإحصائية إذ يشير اختبار Breusch-GodFrey Serial Correlation الى خلو النموذج المقدر من الارتباط التسلسلي إذ جاءت قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5%
- .أما اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي فقد أظهر أيضاً خلو الأنموذج المقدر من هذه المشكلة ، ذلك لأن قيمة Q-Stat غير معنوية عند مستوى 5% ما اختبارات الاستقرار الهيكلي CUSUM & CUSUM Squares للنموذج المقدر فقد أظهرت أن معلمات النموذج المقدرة هي مستقرة حيث يظهر بالشكل البياني الخروج عن حدود الثقة عند مستوى 5% وكما هو ظاهر في الشكل(29):

شكل (29) اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الأنشطة التوزيعية

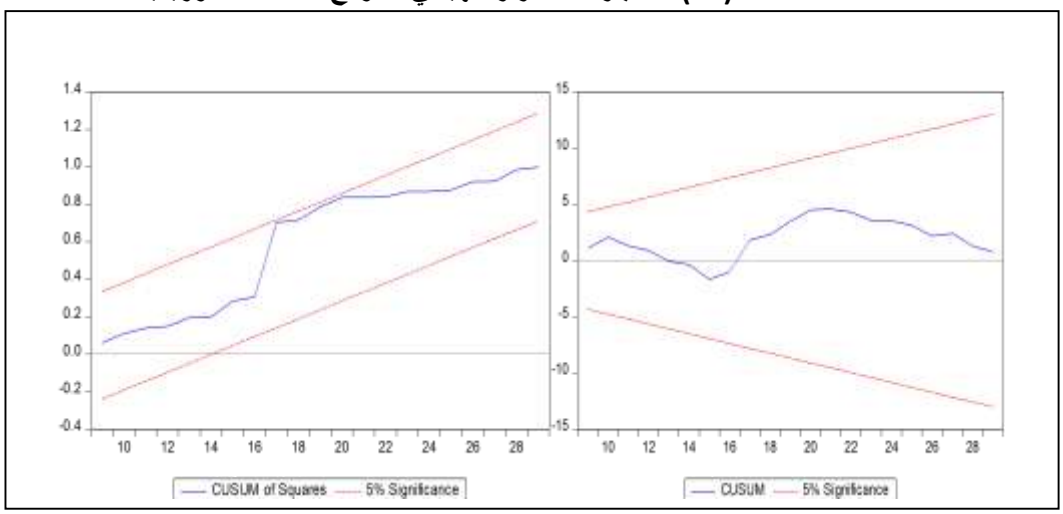

المطلب الثالث : تقدير المرونات على المستوى القطاعي

في هذا المطلب سيتم قياس مرونات (العمل – الناتج) لبعض قطاعات الاقتصاد العراقي ونظرا للأهمية الاقتصادية لقطاعي الصناعة والزراعة ودورهما التنموي الريادي في اقتصاد أي بلد ، إذ سيتم تقدير المرونات لهذين القطاعين إضافة الى تقدير مرونة قطاع البناء والتشييد وستيتم اعتماد النماذج التالية في قياس المرونات الخاصة بهذه القطاعات

$lnLS1 = f(\ lnGDPS1, lnKS1)$ ... ... القطاع الزراعي

$lnLS2 = f(\ lnGDPS2, lnKS2)$ ... ... القطاع الصناعي

$lnLS3 = f(\ lnGDPS3, lnKS3)$ ... ... قطاع والبناء التشييد

وستقدر المرونات لهذه النماذج وفقاً لمنهجيه ARDL وفقا لنتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية ، حيث سيتم اجمال نتائج تقدير كل نموذج قطاعي في جدول واحد ،ذلك الخطوات المتبعة في التقدير هي ذات الخطوات التي تم بيانها في تقدير النموذجين في المطلب الأول من هذا المبحث والتي تضمنت تقدير نموذج تصحيح الخطأ ، واختبار الحدود واختيارات المشاكل الإحصائية والاستقرار الهيكلي وتقدير النموذج طويل الاجل

أولا – القطاع الزراعي

بعد تقدير النموذج القياسي الخاص بالقطاع الزراعي إتضح من الجدول (28) أن مرونة (العمل – الناتج) قصيرة الأجل قد بلغت (0.18)% ، أما معامل تصحيح الخطأ فقد بلغ (0.15 -) ألا أن قيم F المحتسبة في أختبار الحدود كانت دون القيم الجدولية عند مستويات الثقة (1% ، 5% ، 10%) قد يُعزى ذلك الى الطبيعة الموسمية في انتاج هذا القطاع وكذلك اختلاف القرارت والسياسات من سنةٍ لأخرى ، وهذا يبين ان المرونة في هذا القطاع هي فقط في الاجل القصير ذلك لأن العلاقة طويلة الأجل تتطلب إتساق في نتائج اختبار الحدود من جهة ومعامل تصحيح الخطأ من جهةٍ أُخرى .

أمـا الاسـتقرار الهيكلـي للنمـوذج فقـد اتضـح اسـتقرار النمـوذج المقـدر هيكليـاً مـن خـلال الشـكلين البيـانيين أدنـاه إذ كـان الشـكل البيـاني لكـل مـن اختبـاري CUSUM Squares & CUSUM كـان داخـل حـدود الثقـة 5% ، هـذا إضـافة الـى إجتيـاز النمـوذج المقـدر الأختبـارات المتعلقـة بمشاكل الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين وكما هو ظاهر في الجدول التالي :

جدول (28) خلاصة تقدير نموذج القطاع الزراعي

ECM Regression				
Variable	CoeFFicient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPS1)	0.188519	0.08951	2.10623	0.0468
D(LNGDPS1(-1))	-0.251625	0.08621	-2.9189	0.008
CointEq(-1)*	-0.151525	0.0634	-2.3901	0.0258
F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	SigniF.	I(0)	I(1)
F-statistic	1.745452	10%	2.17	3.19
k	2	5%	2.72	3.83
		2.50%	3.22	4.5
		1%	3.88	5.3
Breusch-GodFrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.305043	Prob. F(2,20)		0.7405
Obs*R-squared	0.799235	Prob. Chi-Square(2)		0.6706
عدم تجانس التباين				
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.550323	Prob. F(5,21)		0.7364
Obs*R-squared	3.127938	Prob. Chi-Square(5)		0.6803
Scaled explained SS	3.582565	Prob. Chi-Square(5)		0.6109

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

شكل (30) اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج القطاع الزراعي

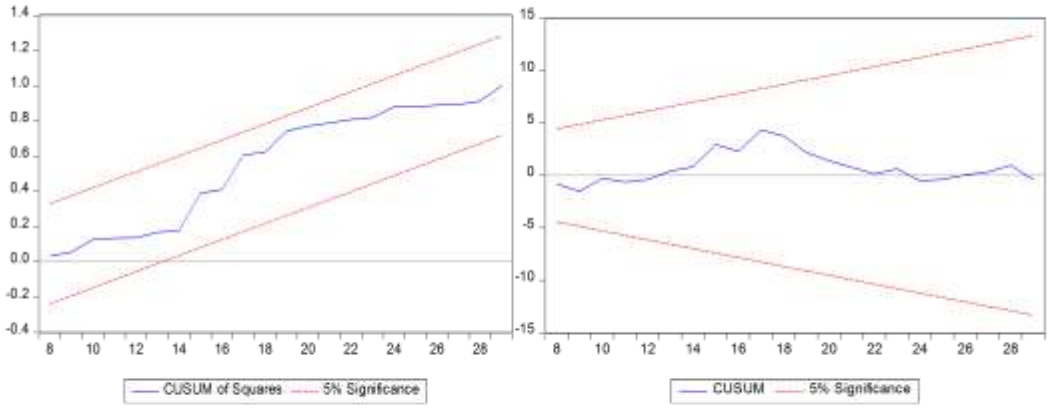

المصدر : من إعداد الباحث استناداً الى مخرجات برنامج EViwes 10

ثانياً – القطاع الصناعي

تشير معطيات الجدول (29) بلغت معلمة لمرونة في الاجل القصير لهذا القطاع (0.10) وهي مرونة متدنية ، أما معامل تصحيح الخطأ فقد بلغ (0.13 -) % وهو معنوي احصائيا ، أضافة الى ذلك فإن اختبار الحدود أظهر أن قيمة F المحتسبة قد بلغت (3.4) ، وهو ما يشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج ، إلا أن تقدير الصيغة طويلة الاجل أظهر عدم معنوية المعلمات طويلة الاجل .

أما اختبارت الاستقرار الهيكلي للنموذج فقد أظهر الاشكال البيانية الخاصة بتلك الاختبارات ان النتاج ضمن حدود الثقة عند مستوى 5% وهو ما يدل على استقرار المعلمات المقدرة ، وكما هو مبين في الشكل البياني (31)

كما وتم اختبار النموذج من حيث وجود مشاكل الارتباط التسلسلي ,وعدم تجانس التباين حيث إتضح خلو النموذج من تلك المشاكل .

جدول (29) خلاصة تقدير نموذج القطاع الصناعي

ECM Regression				
Variable	CoeFFicient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPS2)	0.102018	0.016535	6.16992	0.000
CointEq(-1)*	-0.131698	0.033314	-3.9532	0.0007
F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	SigniF.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.418641	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
معلمات الاجل الطويل				
Variable	CoeFFicient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPS2	-0.022689	0.166811	-0.13602	0.8931
LNKS2	0.040034	0.069054	0.579749	0.5683
Breusch-GodFrey Serial Correlation LM Test				
F-statistic	0.005658	Prob. F(2,20)		0.9944
Obs*R-squared	0.016072	Prob. Chi-Square(2)		0.992
عدم تجانس التباين				
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.114331	Prob. F(8,18)		0.3991
Obs*R-squared	8.942917	Prob. Chi-Square(8)		0.3471
Scaled explained SS	4.309409	Prob. Chi-Square(8)		0.8282

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

شكل (31) اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج القطاع الصناعي

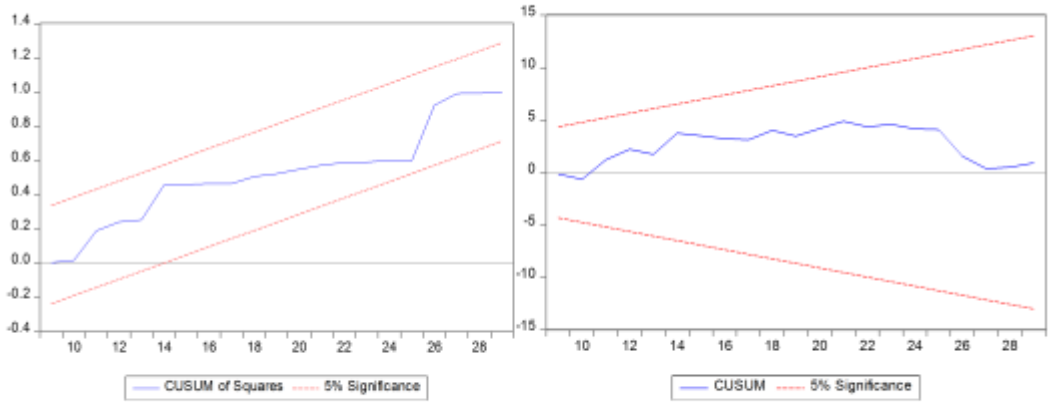

المصدر : من إعداد الباحث استناداً الى مخرجات برنامج EViwes 10

ثالثا : قطاع البناء والتشييد

تشير الجدول (30) الى أن معلمة المرونة قصير الأجل لهذا القطاع قد بلغت (0.12) %، وبلغ معامل تصحيح الخطا (0.39 -) وهو معنوي من الناحية الإحصائية ويشير الى أن العودة للوضع التوازني في الاجل الطويل تتم بسرعة (0.39)% في السنة ، إلا أن اختبار الحدود أشار الى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، إذ بلغت قيمة F المحتسبة (1.7) وهي أدنى من القيم الجدولية لكافة مستويات الثقة وبالتالي عدم إمكانية رفض فرضية العدم لهذا الاختبار .

أما اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج فقد أتضح من الشكل البياني الخاص بهذا الاختبار أن معلمات النموذج مستقرة ، هذا إضافة الى اجتياز النموذج المقدر لإختبارات مشاكل الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين وكما هو ظاهر في الجدول .

جدول (30) خلاصة تقدير نموذج قطاع البناء والتشييد

ECM Regression				
Variable	CoeFFicient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPS3)	0.121405	0.018304	6.63254	0.000
D(LNKS3)	-0.011163	0.006754	-1.6527	0.1148
CointEq(-1)*	-0.39449	0.139944	-2.8189	0.011
F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	SigniF.	I(0)	I(1)
F-statistic	1.715662	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Breusch-GodFrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.922998	Prob. F(2,17)		0.4163
Obs*R-squared	2.644694	Prob. Chi-Square(2)		0.2665
عدم تجانس التباين				
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.114331	Prob. F(8,18)		0.3991
Obs*R-squared	8.942917	Prob. Chi-Square(8)		0.3471
Scaled explained SS	4.309409	Prob. Chi-Square(8)		0.8282

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

شكل (32) اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج قطاع البناء والتشييد

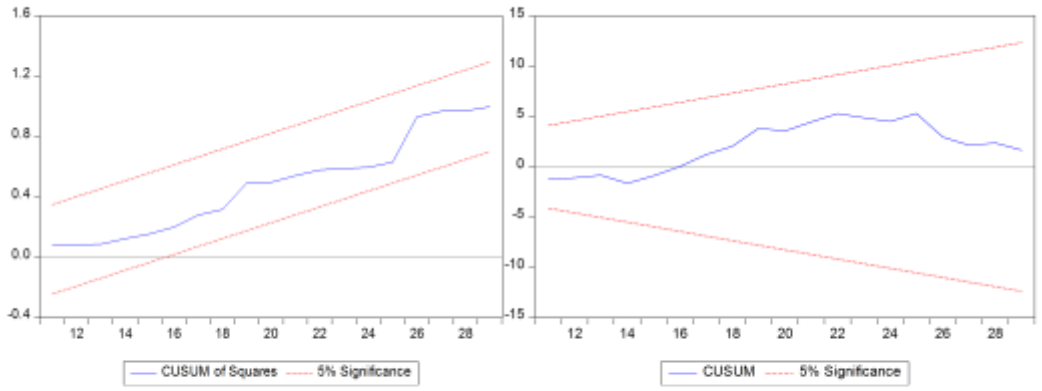

المصدر : من إعداد الباحث استناداً الى مخرجات برنامج EViwes 10

يتضح من خلال نتائج تقدير النماذج القطاعية في هذا المطلب ، أن قطاعات الزراعة و الصناعة والبناء والتشييد قد سجلت مرونات متفاوتة بلغت (0.18 ، 0.10 ، 0.12) % على الترتيب ، إلا أن جميع هذه المرونات تعد مرونات متدنية ، تعكس حالة الجمود التي تعاني منها هذه القطاعات والناتجة من الصدمات المختلفة التي عانى منها الاقتصاد ككل ، أضافة الى ذلك فقد اختلفت العلاقة بين الاستخدام والإنتاج من حيث مدى استدامتها ، من قطاع لآخر ، فقد أظهر تقدير النموذج الخاص بالقطاع الزراعي الى ان العلاقة بين الإنتاج والاستخدام اقتصرت على الاجل القصير نتيجةً لطبيعة هذا القطاع الموسمية ، أضافة الى تذبذب القرارات والسياسات الزراعية ، أما القطاع الصناعي فقد ظهر النموذج الخاص به ، وجود علاقة طويلة الاجل بين الاستخدام والإنتاج مما يعكس أستدامة العلاقة بين متغيري الدراسة في هذا القطاع .

المبحث الثالث :

إستخدام معامل مرونة العمل للناتج في التنبؤ بالحدود الدنيا لمعدلات النمو الاقتصادي اللازمة لإستيعاب نمو قوة العمل في الاقتصاد العراقي

تعد مرونة التشغيل بالنسبة للناتج من المؤشرات المهمة التي يستخدمها الإقتصاديون وصانعوا السياسات لقياس قدرة الإقتصاد القومي بصفة عامة ، أو بعض قطاعاته بصفة خاصة على خلق فرص العمل الكافية لمواجهة الأعداد الداخلة الى سوق العمل سنوياً (نمو عرض العمل) .

إذن يمكنا القول هنا ان قياس هذا النوع من المرونة يتيح لنا إمكانية قياس الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي في خلق فرص العمل ، إذ يؤثر هذا النوع من المرونة في مدى إمكانية خلق فرص العمل ونمو الاستخدام ، ويؤثر هذا الأخير في تأثيراً مباشراً على معدلات البطالة في الإقتصاد ، ولغرض تحليل هذا الاثار المتداخلة للمتغيرات أعلاه لابد لنا من البدء من مؤشر معدل البطالة في الإقتصاد والذي يعد مؤشراً مهما على واقع الاستخدام ، ومن خلال الصيغة الرياضية التي تقيس معدل البطالة في الإقتصاد يمكننا تحديد الأثر المباشر لنمو معدل الاستخدام على تغيرات معدل البطالة إذ إن:

$$um\ rate = \frac{um}{l\ f} * 100\% \quad \dots\dots (1)$$

إذ أن UM rate معدل البطالة ، UM عدد العاطلين ، L f مجموع قوة العمل في الإقتصاد ، إذ تشير المعادلة أعلاه الى ان معدل البطالة هو ناتج قسمة عدد العاطلين عن العمل نسبة الى القوة العاملة وبالتالي يمكن أعادة الصياغة أعلاه بالشكل التالي :

$$um\ rate = \frac{1 - e}{l\ f} * 100\% \dots\dots\dots (2)$$

ويشير "e" الى مستوى الاستخدام (نسبة العاملين الى مجموع قوة العمل)، لذا ومن خلال الصيغ الرياضية أعلاه نستطيع تحديد إتجاه التوليفات المختلفة للعلاقة بين نمو الاستخدام ومعدل البطالة وكالاتي : -

- نمو الاستخدام (خلق فرص العمل) بنسبة أقل من نمو قوة العمل يؤدي الى تزايد معدلات البطالة .
- نمو الاستخدام بنسبة أكبر من نمو قوة العمل يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة .
- نمو الاستخدام بنسبة تساوي نمو قوة العمل هذا يؤدي الى ثبات معدلات البطالة

والسؤال هنا ، " ماهي علاقة مرونة (العمل – الناتج) بمعدلات البطالة " وجواب هذا السؤال يرتكز حول ما ذكرناه آنفاً ، فقد ذكرنا أن هذا النوع من المرونة يعبر عن قدرة الإقتصاد في خلق فرص العمل (كثافة التشغيل في النمو) .

بناءاً على ما جاء آنفاُ سنتطرق في هذا المبحث الى عدة محاور ترتكز على تحديد قدرة الإقتصاد العراق في خلق فرص العمل ومن ثم تحديد معدلات النمو اللازمة لإستيعاب النمو السنوي في قوة العمل .

أولا- تحديد قدرة الإقتصاد العراقي في خلق فرص العمل

سيتم ذلك من خلال ما توصلنا اليه في المبحث السابق من قياس معامل مرونة (العمل – الناتج) في حالتي وجود قطاع النفط وعدمه .

إذ أظهرت النتائج السابقة الى ان مرونة (العمل – الناتج) للإقتصاد العراقي مع تضمين قطاع النفط قد بلغت (0.15)% في حين أن استبعاد قطاع النفط أدى الى ارتفاع المرونة الى (0.25) %.

تشير معاملات المرونة أعلاه الى ان تحقيق الإقتصاد العراقي معدل نمو قدره (10%) يؤدى الى زيادة الاستخدام بحدود (1.5%) في حال تضمين قطاع النفط أما في حالة إستبعاد قطاع النفط والاعتماد على القطاعات الأخرى في قياس نمو الإقتصاد فإن تحقيق معدل نمو (10%) يؤدي الى زيادة مستوى الاستخدام بحدود (2.5%) ، وهو في الحالتين أعلاه يعبر عن ضعف قدرة الإقتصاد العراقي في خلق فرص العمل .

وبالعودة الى البيانات التاريخية للاقتصاد العراقي ومن خلال تحليل مدى وجود علاقة سببية بين معدلات البطالة والنمو الإقتصادي عن طريق إستخدام السببية

Granger Causality ، إذ أتضح من خلال هذا الاختبار ضعف العلاقة السببية بين البطالة وكما هو ظاهر في الجدول التالي :

جدول (31) أختبار سببية العلاقة بين البطالة والنمو في الإقتصاد العراقي للمدة من 1988 -2016

ممد الابطاء	Prob.	F-Statistic	اتجاه السببية
1	0.3375	0.95795	البطالة ⟵ النمو
2	0.0634	3.15380	البطالة ⟵ النمو
3	0.0595	2.96817	البطالة ⟵ النمو
4	0.0027	6.69585	البطالة ⟵ النمو

المصدر : من إعداد الباحث وفقا لمخرجات برنامج Eviews .10

من الجدول السابق نلاحظ أن ختبار السببية قد أظهر ضعف العلاقة السببية بين معدل البطالة والنمو الإقتصادي في الإقتصاد العراقي ، إذ أن النتائج تشير الى ان العلاقة السببية بين المتغيرين تحتاج أكثرمن فترة إبطاء ، بحدود أربعة فترات على الأقل وهذا إن دل على شي فهو يدل على ضعف وتباطؤ الاستجابة بين تغيرات الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة ، الأمر الذي إنعكس جلياً في تدني معاملات مرونة (العمل – الناتج)

ثانيا – معدلات النمو المطلوبة لتحجيم ظاهرة البطالة :

إستناداً لما رود في بداية هذا البحث حول العلاقة بين الاستخدام والنمو الإقتصادي ونمو قوة العمل فإن معدل النمو الإقتصادي سيؤثر على معدل نمو الاستخدام ومع الاخذ بنظر الاعتبار معدلات نمو قوة العمل نستطيع تكوين صورة واضحة لما ستؤول اليه معدلات البطالة في الإقتصاد العراقي لغاية عام 2020 ، حيث سيتم ذلك وفقاً للخطوات التالية :

- تحديد معدلات نمو القوى العاملة للمدة 2017 - 2020
- تحديد معدل نمو الاستخدام السنوي المطلوب للتأثير على معدلات البطالة وسنكون أمام ثلاثة إحتمالات :
  - (معدل نمو الاستخدام > معدل نمو قوة العمل) تخفيض معدلات البطالة
  - (معدل نمو الاستخدام < معدل نمو قوة العمل) زيادة معدلات البطالة
  - (معدل نمو الاستخدام = معدل نمو قوة العمل) ثبات معدلات البطالة

- تحديد معدل النمو الإقتصادي المطلوب لتحقيق معدل نمو الاستخدام المستهدف يساعد على تخفيض معدلات البطالة .

الخطوة الأولى - تحديد معدلات نمو القوى العاملة : الجدول التالي يبين معدلات نمو السكان ومعدلات نمو قوة العمل (الفئة العمرية 15سنة -65 سنة) ويتضح من الجدول التالي ان معدل النمو السكاني في العراق للمدة (1988- 2016) قد تراوح بين أعلى معدل عام 2014 بواقع (5 %) وأدنى معدا نمو عام 2015 بواقع (0.08%) أما معدل نمو القوى العاملة فقد تراوح بين أعلى معدل عام 1997 بواقع (8 %) وادنى معدل عام 2015 بواقع (0.4%) .

جدول (32) معدلات نمو السكان وقوة العمل للمدة من 1989 -2016

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
النمو السكاني %	3.230	2.650	2.960	2.880	2.790	2.720	2.64
معدل نمو القوى العاملة	3.234	4.882	5.800	3.516	3.008	7.567	4.65
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
النمو السكاني %	2.860	4.360	2.980	3.000	3.010	3.020	3.03
معدل نمو القوى العاملة	4.841	8.438	1.106	4.900	1.136	3.023	3.03
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النمو السكاني %	3.030	3.030	3.040	3.030	3.030	3.020	3.55
معدل نمو القوى العاملة	2.178	3.350	3.331	3.301	3.003	7.481	3.03
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النمو السكاني %	2.580	2.640	2.610	2.600	2.59	2.58	2.56
معدل نمو القوى العاملة	3.338	3.315	3.193	3.168	3.113	0.401	2.57

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات متعددة

أما عن معدلات النمو السكاني المتوقعة لغاية 2020 فقد أشار تقرير تحليل الوضع السكاني في العراق2012 والصادر من وزارة التخطيط العراقية الى ان معدل النمو المتوقع للمدة بين 2015 و2020 هو (2.9 %) [112] ، في حين تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الى

([112]) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، تحليل الوضع السكاني في العراقي 2012 ، ص78

أن المعدلات المتوقعة لنمو القوى العاملة في العراق لغاية 2020 هي كما في الجدول التالي :

جدول (33) المعدل المتوقع لنمو القوى العاملة في العراق

السنة	معدل نمو القوى العاملة المتوقع %
2017	2.98
2018	2.94
2019	2.90
2020	2.86
2021	2.75
2022	2.75
2023	2.70

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، وفقا لتقديرات السكان حسب فئات العمر لعام 2016

وبناءاً على معدلات نمو القوى العاملة المتوقعة من جهة ومرونة العمل – الناتج ومعدل نمو الاستخدام من جهةٍ أُخرى يمكننا تحديد حدود دنيا لمعدلات النمو الإقتصادي المستهدف والذي يحد من تزايد ظاهر البطالة ، ومقارنة معدلات النمو المستهدفة مع البيانات التاريخية للنمو الإقتصادي في العراق لمعرفة مدى إمكانية تحقق تلك المعدلات .

وإنطلاقا من مفهوم مرونة الأستخدام للناتج ، والتي عبرنا عنها سابقا بأنها مقياس لدرجة الاستجابة للتغيرات النسبية بين كل من العمل (الاستخدام) والناتج معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي GDP

والتي يمكن التعبير عنها رياضياً بالشكل التالي :

$$\varepsilon\, L_{GDP} = \frac{\%\Delta L}{\%\Delta GDP} \ldots\ldots (3)$$

إذ أن التغيرات النسبية في الاستخدام $\%\Delta L$ يمكن التعبير عنها بمعدل نمو الاستخدام ، وأن التغيرات النسبية في الناتج يمكن التعبير عنها بمعدل النمو الاقتصادي ، وبأعادة ترتيب المعادلة (3) تصبح لدينا المعادلة التالية :

$$EG = \varepsilon\, L_{GDP} * G \ldots\ldots (4)$$

أذ تشير المعادلة الى

EG معدل نمو الاستخدام (خلق فرص العمل)

$\varepsilon\ L_{GDP}$ مرونة (العمل – الناتج)

G معدل النمو الاقتصادي

ومن خلال معطيات المعادلة رقم (2) فقد تمت الإشارة الى العلاقة بين معدل نمو الاستخدام وأثره على معدل البطالة من خلال مقارنته بمعدل نمو القوى العاملة في الاقتصاد ، وعليه ومن خلال المعدلات المتوقعه لنمو قوه العمل في الإقتصاد العراقي للسنوات 2017 – 2020 يمكن تحديد معدل النمو الإقتصادي الادني اللازم لضمان عدم زيادة معدلات البطالة إذ إن عدم زيادة معدلات البطالة يتطلب أن ينمو الاستخدام EG بمعدل متساوي مع معدل نمو قوة العمل في الإقتصاد EL أي أن ثبات معدلات البطالة يتطلب أن يكون :

$$EG = EL$$

وعلية وبالتعويض في المعادلة رقم (4) يصبح لدينا :

$$EL = \varepsilon\ L_{GDP} * G \dots\dots (5)$$

$$G = \frac{EL}{\varepsilon\ L_{GDP}} \dots\dots (6)$$

ومن خلال تعويض المعدلات المتوقعة لنمو قوة العمل ومعامل مرونة العمل للناتج المستخرج سابقاً في حالتي تضمين قطاع النفط وعدم تضمينه تظهر لدينا النتائج الموضحة في الجدول (34) :

جدول (34) احتساب الحدود الدنيا لمعدلات النمو الإقتصادي اللازمة لضمان عدم ارتفاع معدل البطالة

تضمين قطاع النفط ، معامل مرونة (العمل – الناتج) $\varepsilon L_{GDP} = 0.15$		
السنة	معدل النمو المتوقع لقوة العمل EL %	الحدود الدنيا لمعدلات النمو الإقتصادي G اللازمة لضمان عدم ارتفاع معدل البطالة %
2017	2.98	19.86
2018	2.94	19.60
2019	2.90	19.33
2020	2.86	19.06
2021	2.77	18.33
2022	2.70	18.33
2023	2.80	18.00
إستبعاد قطاع النفط ، معامل مرونة (العمل – الناتج) $\varepsilon L_{GDP} = 0.25$		
السنة	معدل النمو المتوقع لقوة العمل EL %	الحدود الدنيا لمعدلات النمو الإقتصادي G اللازمة لضمان عدم ارتفاع معدل البطالة %
2017	2.98	11.92
2018	2.94	11.76
2019	2.90	11.60
2020	2.86	11.44
2021	2.77	11.00
2022	2.70	11.00
2023	2.80	10.80

المصدر : من إعداد الباحث استنادا الى تعويض بيانات الجدول رقم (40) ومعاملات المرونة المقدرة في المبحث السابق في المعادلة رقم (6) $\left(G = \frac{EL}{\varepsilon L_{GDP}}\right)$

من الجدول السابق نستنتج ان الحدود الدنيا لمعدلات النمو الاقتصادي اللازمة لضمان عدم زيادة معدلات البطالة خلال السنوات 2017 – 2023 هي (19.8 ، 19.6، 19.3 ، 19 ، 18.4، 17، 19.3)% على التوالي هذا عندما يكون النمو المحتسب لكل قطاعات الإقتصاد بما فيها القطاع النفطي ،إذ أن معامل مرونة (العمل – للناتج) يكون 0.15 وهو أقل مما لو كان الإقتصاد العراقي معتمدا على قطاعات أخرى غير قطاع النفط في نموه .

ففي حال اعتماد الإقتصاد العراقي على القطاعات الأخرى في نموه فإن معامل المرونة سيكون (0.25) وعند أحتساب معدلات النمو المستهدفة كما في الجدول أعلاه يظهر لنا ا، الإقتصاد العراقي بحاجة الى حدود نمو دنيا تقدر بـ (11.9 ، 11.7 ، 11.6 ، 11.4 ، 11 ، 10.8، 11.2) للمدة من 2017 -2023 ، لضمان بقاء معدلات البطالة دون تزايد .

أما أذا كان الهدف تخفيض معدلات البطالة فهذا يتطلب معدلات نمو تفوق الحدود الدنيا الظاهرة في الجدول أعلاه ، ويمكن تمثيل ذلك بيانياً في الشكل (33) :

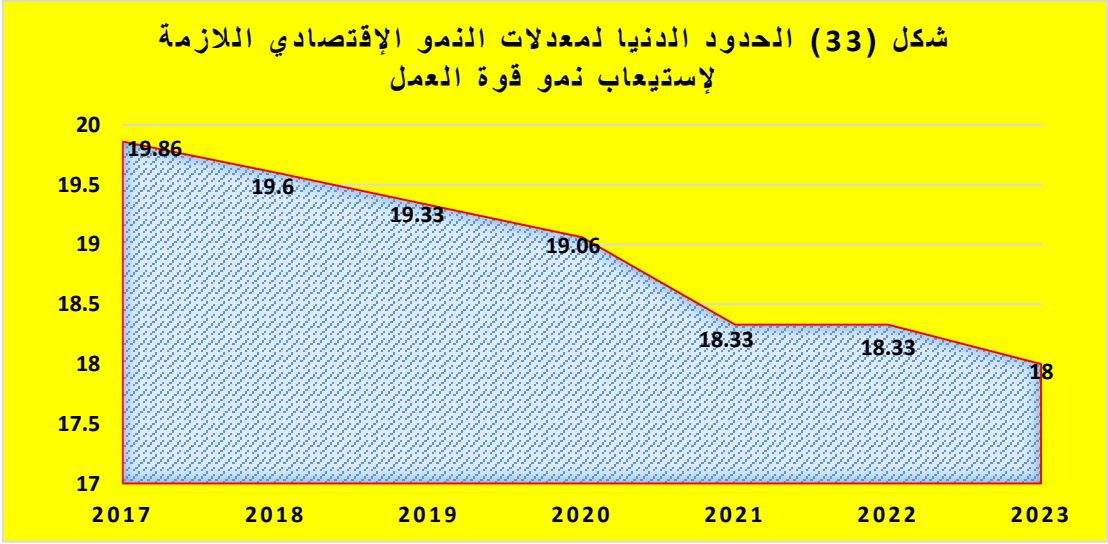

المصدر : من أعداد الباحث وفقاً لبينات الجدول (41)

يظهر الشكل (33) أعلاه أن تحقيق الإقتصاد العراقي لمعدلات نمو تقع في أي نقطة ضمن المساحة الملونه فهذا ينبئ بتزايد معدلات البطالة أما تحقيق معدلات نمو خارج المنطقة الملونة يعني أمكانية تخفيض معدلات البطالة ،

والتساؤل المهم في هذا الصدد هو " هل أن الإقتصاد العراقي قادر على تحقيق تلك الحدود الدنيا من معدلات النمو الاقتصادي " والاجابة على هذا التساؤل تكمن في تتبع البيانات التاريخية لمعدلات النمو الإقتصادي في العراق وخاصة بعد عام 2003 فبعد إستبعاد معدل النمو المتحقق عام 2004 لكونه ناتج عن صدمة سياسية اقتصادية ، نلاحظ ان الإقتصاد العراقي ومنذ عام 2003 كان اعلى معدل نمو متحقق هو (13%) عام 2012 وهذ ينبئ بأن الإقتصاد لن يحقق معدلات نمو قادرة على تحجيم ظاهرة البطالة على الأقل في السنوات الخمس القادمة ، في حال بقاء واقع الإقتصاد العراقي دون تطور جذري يقلل من وطأة الطابع الريعي للإقتصاد .

الإستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات Conclusions

الاستنتاجات العامة

1. تعد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإستخدام هي علاقة ذات اتجاهين إذ يؤثر كل منهما بالاخر ، فمن جهة دالة الإنتاج في الاقتصاد الكلي فإن إستخدام عناصر الإنتاج ومن ضمنها العمل يؤدي إلى توليد الناتج المحلي الإجمالي ، ومن جهة أخرى فإن قانون (*Okun*) يشير إلى أن نمو الناتج يصاحبه نمو في التشغيل أي يجعل من الناتج سبباً في زيادة الإستخدام .
2. اختلاف مفهموم مرونة (العمل - للناتج) عن مرونة (الناتج – للعمل) فالإولى تشير إلى التغير النسبية في حجم الإستخدام نتيجة لنمو الناتج المحلي الإجمالي ، أما الثانية فتشير إلى التغير النسبي للناتج (المخرجات) تبعاً لتغير العمل (المدخلات) ، وهذا التمييز مبني على ماجاء بالاستنتاج رقم (1) والذي يبين إتجاهي العلاقة بين المتغيرين (الناتج والإستخدام).
3. إعتماد الإقتصاد العراقي بشكل رئيسي على الإنتاج الأولي (الصناعة الاستخراجية) ، وقلة إعتماده اعتماده على الإنتاج الثانوي (الصناعة التحويلية) أو الإنتاج الثالثي (الخدمات) ، إذ ظهر ذلك جلياً من خلال تطور الهيكل الاقتصادي خلال المدة موضوع البحث ، أن قطاع التعدين والمقالع قطاعٌ مهيمن على النسبة الأعلى في تكوين GDP مع كون قدرته الإستيعابية للقوى العاملة متدنية ، من جهةٍ أخرى فإن القطاعات ذات القدرة الإستيعابية الأعلى للقوى العاملة كالصناعة والزراعة ، شهدت تدهوراً واضحاً ، فقد شهد القطاع الزراعي تدهوراُ مستمراً في نسب مساهمتة في هيكل الناتج ، بعد أن كان قطاعاً فعالاً في مواجهة الضغوطات المتولدة عن العقوبات الاقتصادية في حقبة التسعينات ، أما قطاع الصناعة فهو الاخر شهد تدهورا واضحاً بالرغم من أهمية هذا القطاع.
4. إن تطور القوى العاملة في العراق من الناحية الكمية يمتاز بمعدل نمو سنوي أكبر من معدل النمو للسكان، وهذا يدل على التركيبة العمرية الشابة لسكان العراق من جانب، و زيادة عدد الداخلين لسوق العمل سنوياً من جانب آخر، وهذا يؤدي إلى اتخاذ عرض العمل اتجاهاً تصاعدياً في العراق.إذ أن الزيادة

المتواترة في حجم القوة العاملة في العراق تجعل من الاقتصاد العراقي يمتاز حالياً بالهبة الديموغرافية إذ أن التحول الديموغرافي (السكاني) في التركيب العمري للسكان، والذي جعل من نسبة السكان (في سن العمل 15 -64 تتجاوز نسبة السكان في الفئات المعالة (اقل من 15 وأكثر من 64) ، فقد بلغ نسبة السكان في سن العمل إلى اجمالي السكان بحدود 55% عام 2016 ، إذ تشكل زيادة نسبة حجم القوى العملة تحديا كبيرا للدولة و المجتمع فبدلاً من تحويلها إلى طاقة إيجابية رافعة للأداء الاقتصادي أصبحت طاقة سلبية نتيجة تحول نمو القوى العاملة إلى مصدر يغذي النمو في معدلات البطالة .

5. أظهرت الدراسة أن سوق العمل العراقي يعاني من اختلالات هيكلية في توزيع القوى العاملة فقد إتسم هيكل استخدام القوى العاملة بحدوث تحول هيكلي ، إذ أن الأنشطة السلعية والتي تتضمن قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد والتعدين والكهرباء والماء ، كانت تستحوذ على النسبة العظمى من هيكل استخدام القوة العاملة في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات ،إذ بلغت نسبة مساهمة هذه الأنشطة (56)% عام 1989 في الوقت الذي كانت الأنشطة التوزيعية تستقطب (21) % من العاملين والأنشطة خدمية (25)% .إلا أنه بعد عام 1991 بدأت حصة الأنشطة السلعية في هيكل الإستخدام تنحسر مقابل زيادة حصة الأنشطة التوزيعية والتي تضم (النقل والمواصلات ، تجارة الجملة والمفرد ، التمويل والتوزيع) وإستمر تفاقم حالة الإختلال بمرور الزمن حيث بلغت نسب المساهمة القطاعية في إستيعاب الإستخدام عام 2001 (36)% للأنشطة السلعية و(45)% للأنشطة التوزيعية و (18%) للأنشطة الخدمية وتعود أسباب هذا التحول الهيكلي إلى الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة الزمنية والتي أدت إلى إنحسار نشاط غالبية القطاعات المكونة للأنشطة السلعية ، مقابل تزايد نشاط القطاعات المكونة للأنشطة التوزيعية .وبعد عام 2003 نجد ان حالة الاختلال الهيكلي قد زادت تفاقماً خاصةً بعد تعرض القِطاعات المكونة للأنشطة السلعية كـ(الزراعة والصناعة) إلى تدهور ملحوظ نتج عن ضعف القدرة التنافسية لهذا القطاعات تجاه الانفتاح التجاري الغير منظم ، قابل ذلك انتعاش القطاعات التوزيعية والتي أصبحت جاذبة للعمل ، أما القطاعات الخدمية فقد شهدت ارتفاع طفيف طيلة الفترة التي أعقبت عام 2003 .

6. تمثل الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه سوق العمل في العراق بسوء التوزيع بجانب العرض وأما جانب الطلب لم يعبر عن الحاجة لفعلية ، مع اختفاء السياسة التخطيطية الفعالة في مجال تخطيط القوى العاملة ، إضافة إلى عدم الاتساق والموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .
7. معاناة الاقتصاد العراقي من البطالة وهي ليست بطالة دورية وإنما هيكلية أو احتكاكية كما وان البطالة في الاقتصاد العراقي اختلفت إشكالها باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد ،حيث كانت بطالة سلوكية في السبعينيات وهيكلية في الثمانينيات ،ومقنعة وإجبارية في مدة التسعينيات من القرن الماضي في حين أصبحت بعد الاحتلال عام 2003 مستوردة .
8. تعرض الاقتصاد العراقي لصدمات مختلفة ومتداخلة بين اقتصادية وسياسية فمنها ما شكل أثر سلبي بالغ على الاقتصاد لا سيما الصدمة التي حدثت عام 1990 بعد توقف تصدير النفط بعد فرض العقوبات الاقتصادية، ومن ثم تعرض الاقتصاد إلى صدمة أثرت بشكل توسعي في الفترة التي أعقبت عام 2003 ، إذ نتج عنها تضخم الانفاق العام (عن صدمات في الانفاق الحكومي بعد عام 2003 لتحسين الوضع الامني وزيادة الاجور والرواتب والمخصصات) ، كما وتعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمات خارجية ايجابية في المدد التي شهدت ارتفاع اسعار النفط ومن هذه الصدمات الايجابية ما حدث في عامي 2010 و2011 ، وكل هذه الصدمات المذكورة تُرجِمَ أثرها على شكل اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي وهيمنة القطاع النفطي مع تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى .

<u>أستنتاجات الجانب التطبيقي</u>

1- تدني معاملات مرونة العمل للناتج في الاقتصاد العراقي بشكلٍ عام ، إذ بلغت مرونة العمل للناتج للإقتصاد ككل (0.15)% وهذا يعود إلى هيمنة قطاع النفط على النسبة العظمى من تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، مع أن هذا القطاع هو قطاع ضعيف الإستيعاب للقوى العاملة لكونة قطاع كثيف رأس المال، إضافة إلى انعدام العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين تغيرات الناتج ونمو الإستخدام
2- بعد استبعاد قطاع النفط فقد بلغ معامل مرونة العمل للناتج (0.25)% مع وجود علاقة توازنية طولية الاجل بين الإنتاج والإستخدام ، الا أن العودة

إلى التوازن في الاجل الطويل بطيئةُ نسبياً إذ بلغت معامل تصحيح الخطأ (0.15) وهذا يدل على ان العودة للتوازن تتم بمقدار (15%) خلال وحدة الزمن (السنة الواحدة) ، وهذا ما يفسر عدم حدوث تحسن يذكر علة معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي .

3- تدني مرونة العمل للناتج المترافق مع معدلات نمو مستمرة في القوى العاملة سيولد ضغوطاً تُنبئ بإرتفاع معدلات البطالة ، وذلك كنتيجة لعدم إستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل بسبب تدني كثافة التشغيل في النمو مما سبب تراكم الزيادات في الداخلين لسوق العمل وتحولها الى بطالة.

4- ان حدوث ارتفاع في معامل المرونة من (0.15)% إلى (0.25)% بعد إستبعاد قطاع النفط يعطي دلالة واضح أن الاستمرار في الاعتماد على قطاع النفط كمولد للنمو ، سيفاقم من حالة الخلل الهيكلي للإستخدام في الاقتصاد العراقي .

5- بلغت معاملات المرونة للأنشطة الاقتصادية السلعية ، التوزيعية ، الخدمية (0.12) ، (0.12) ، (0.17) على التوالي ، وهي بشكل عام مرونات متدنية .

6- بلغت معاملات مرونة العمل للناتج القطاعية ، (0.18) % للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي (0.10) وقطاع البناء والتشييد (0.12) ، وهي أيضاً معاملات مرونة منخفضة .

7- من خلال مقارنة معدلات نمو القوى العاملة الحالية والمتوقعة لغاية عام 2020 مع معاملات المرونة المستخرجة نجد أن الاستمرار بهيمنة قطاع النفط على توليد معدلات النمو يعني أن الاقتصاد العراقي يتطلب تحقيق معدلات نمو تبلغ (19%) كحد أدنى للحد من تفاقم ظاهرة البطالة ، أما في حال إعتماد القطاعات الأخرى غير قطاع النفط في توليد نمو الناتج فهذا سيخفض من الحد الأدنى المطلوب ليبلغ (11%) .

التوصيات Recommendations

1- امكانية التوسع في هذا الأنموذج من خلال دراسات أخرى تشمل جميع القطاعات الاقتصادية أو على مستوى نشاطات معينة داخل القطاعات ، أضافة إلى إمكانية إجراء دراسات مقارنة مع معاملات المرونة في دولٍ أُخرى والإستفادة من تجارب هذه الدول من خلال تحليل تطور معاملات مرونة العمل للناتج في تلك الدول .

2- العمل على اعتماد الاساليب الحديثة والدقيقة لتوفير بيانات تفصيلية عن التصنيف النوعي للقوى العاملة في العراق لما يوفره ذلك من أمكانية أحتساب معاملات مرونة تتعلق بنوع معين من العمل ، الأمر الذي سيوفر أدوات أكثر تفصيلاً يمكن إستخدامها في توجيه ووضع السياسات الاقتصادية .

3- ان معامل المرونة هو نتاج تفاعل متغيرين وبالتالي فإن إحداث تأثير على معامل المرونة يتطلب التأثير على متغيري العلاقة (الناتج و الإستخدام) ، إذ أن معالجة الخلل الهيكلي لكل من هيكل الناتج وهيكل الاستخدام يعد ضرورة مُلِحه .

4- إنتهاج السُبُل الكفيلة بإعادة توازن التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي من خلال التوجه نحو تنويع ركائز الاقتصاد العراقي ، وبما أن واقع الحال والتحديات الآنية (أزمة المياه) تشير إلى عدم أمكانية النهوض بالقطاع الزراعي في الاجل القصير على الأقل ، فأن السبيل الوحيد هو التوجه نحو الإرتكاز على قاعدة الصناعة التحويلية وصناعة الخدمات ، نظراً لتوافر مقومات النهوض بهما ، مع وضع الخطط والستراتيجيات الواقعية والموضوعية للنهوض بجميع القطاعات في الأجل الطويل .

5- تركيز الانفاق في المرحلة الاستثنائية التي يمر بها العراق على اقامة المشاريع الانتاجية الجديدة التي تعطي مردودا سريعا والمشاريع التكميلية التي تقلل من حجم الاستيراد والصرف بالعملة الاجنبية

6- وضع وتفعيل السياسات الحمائية المدروسة بهدف التقليل من المنافسة الغير متكافئة بين الإنتاج المحلي ونظيره الأجنبي ، من خلال تطبيق التعرفة الجمركية وإعتماد نظام الحصص والإجازات لاستيراد المنتجات التي لايغطي إنتاجها المحلي حاجة السوق المحلية مع ضمان عدم المساس بالأمن العذائي .

7- العمل على معالجة اختلال هيكل الإستخدام في الاقتصاد العراقي من خلال :

- الاستثمار في رأس المال البشري والمقصود بذلك هو تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية ، ليصبح أكثر كفاءة وبالتالي تتاح أمامه فرص أكبر للعمل.
- العمل على تفعيل نظام ضمان وتقاعد للعاملين في القطاع الخاص ، لغرض توجيه عرض العمل نحو القطاع الخاص ، وذلك لأن معظم عرض العمل يتجه نحو القطاع العام لما يمتاز به هذا القطاع من وجود ضمانات شخصية طويلة الأجل.
- معالجة إشكالية عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من خلال أستحداث جهة تتولى التنسيق بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من جهة والمؤسسات التعليمية بمختلف أشكالها من جهةٍ أخرى ، ووضع سياسات وخطط مُلزمة التنفيذ ويتم تحديثها وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل .
- ضبط وتنظيم العمالة الوافدة لضمان تقليل مزاحمتها للعمالة المحلية من خلال تعديل القوانين والقرارات المتعلقة بها وتحديد الفئة أو نوع العمالة الأجنبية التي سيمسح لها بمزاولة العمل في العراق بما يتفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية.
- التأكيد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد السبل الرئيسية لتوليد فرص العمل في القطاع الخاص من خلال التأكيد على تطوير البنية التحتية المؤسسية لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وتقديم مختلف أنواع الدعم اللازمة لذلك .
- تقديم الدعم الحكومي والاعفاءات المتنوعة ، اللازمين لتشجيع إنشاء المشروعات الصناعية كثيفة العمل لضمان زياده مستويات التشغيل .

المصادر

المصادر

اولا: المصادر العربية

القران الكريم

1- الكتب

1- آرنوف أنتوني , العراق منطق الانسحاب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،لبنان ، 2006

2- بسام الحجار و عبد الله رزق ، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت،2010

3- بول آ .ساموبلسون & ويليام د. نورد هاوس ، الاقتصاد ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،2001

4- الجبوري , مهدي سهر & خضير عباس حسين ، تحليل الصدمات الاقتصادية للإقتصاديات النامية ، الطبعة الأولى ، دار الأيام للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ، 2018 .

5- جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي ,الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد (261)، الكويت

6- جون ماينارد كينز ، النظرية العامة للتشغيل والنقود والفائدة ، تقديم ، بول كروجمان ، ترجمة إلهام عيد آروس ،دار العين للنشر - القاهرة ، الطبعة الأولى 2010

7- جي آكلي ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ،ترجمة عطية مهدي سلمان ، مراجعة عبد المنعم السيد علي ، الجامعة المستنصرية ،1980

8- رضا صاحب أبو حمد ، الخطوط الكبرى في الإقتصاد الوضعي ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان الأدرن ، الطبعة الأولى ، 2006 .

9- زيني ، محمد علي ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر والمستقبل ، دار الملاك للفنون والادآب والنشر ،الطبعة الثالثة ، 2009 .

10- طوروس وديع ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، 2010.

11- عبد ، حميد عبيد ، الاقتصاد القياسي ، دار الكتب ، الطبعة الأولى ، 2017.

12- عبد الرضا ,نبيل جعفر & مشاري , خالد مطشر ، مستقبل الدولة الريعية في العراق ، الطبعة الأولى ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة العراق – البصرة ، 2016 .

13- العنبكي ، عبد الحسين محمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو إقتصاد السوق ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق ، 2009 .

14- العيسى , نزار سعد الدين ،مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر، عمان، 2001.

15- العيسى, نزار سعد الدين وإبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر،عمان،2006.

16- المعموري ، عبد علي كاظم ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتزيع ، عمان الأردن ، 2012 .

المصادر

17- مقلد , محمد رمضان ، الفيل أسامة أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، الإسكندرية ،2013 .

18- هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر،عمان،2005.

19- الوزني ، خالد واصف ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي الطبعة 3، الأردن ، دار وائل

2- التقارير والنشرات

1- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للإقتصاد العراقي ، 2016

2- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرات السنوية لسنوات متعددة.

3- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث- قسم احصاءات ميزان المدفوعات.

4- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للإقتصاد العراقي ، 2011

5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، مجموعة الاحصائات والمؤشرات الاجتماعية ، العدد الخامس ، الأمم المتحدة ، نيويورك ،2002 .

6- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة.

7- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية للسنوات متعددة.

8- وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،حالة سكان العراق 2010،التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية،صندوق الأمم المتحدة للسكان ،شباط2011 .

9- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 - التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الإنمائية الألفية ، 2012 ، ص71 -72

10- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء – مديرية الحسابات القومية ، تقرير التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لعام 2015 ، آذار 2017

11- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، تحليل الوضع السكاني في العراقي 2012 .

12- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج المسح التشغيل والبطالة ،2005.

المصادر

3- البحوث والدراسات

1- الاهواني ، نجلاء ، نهال المغربل : كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم (130) ، 2008 .

2- الجبوري ، مهدي سهر غيلان ، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق ، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد االخامس / العدد الثاني إنساني حزيران 2007 .

3- جعفر ، علاء الدين ، مرونات النمو القطاعية وإعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد البدائل للنمو في الناتج المحلي الإجمالي ، ورقة بحثية صادرة من وزارة التخطيط – دائرة الاستثمار الحكومي – قسم البحوث والدراسات ، 2009 .

4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجية المعلومات السكان وعرض القوى العاملة،هيئة تخطيط القوى العاملة،دراسة رقم1987،378 .

5- الخواجه ، ليلى أحمد ، سياسات الاستخدام وانتقال القوى العاملة في بلدان مختارة ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ،1986.

6- الزبيدي حسن لطيف ، حيدر نعمة بخيت ، عبد الوهاب محمد الموسوي ، البطالة في العراق، المظاهر الاثار وسبل المعالجة ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد ، بيت الحكمة ،عدد 21، 2009

7- شعيبث ، رزاق ذياب ، "واقع البطالة في العراق للمدة 2003-2009" ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5، عدد 2، 2011.

8- عباس ، محمود جاسم ، مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق 1970- 2010 الواقع والآفاق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثالث والأربعون ،2015 .

9- الناصح،احمد كامل واقع البطالة في المحافظات والتوقعات المستقبلية ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة ،العدد2011.

10- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، مفهوم سوق العمل واتجاهات الطلب في العراق للمدة (1975- 2005) المركز الوطني للبحوث والدراسات ، بغداد .

11- يحيى ، محمود حسن ، مستقبل سوق العمل العراقية في ضوء الدعوة للخصخصة ، مجلة العلوم الاقتصادية ،كلية الإدارة والإقتصاد جامعة البصرة ، العدد 2005/15 .

المصادر

4- الرسائل والاطاريح

1- حسين ، آلاء نوري ، دراسة العلاقة طويلة الاجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1988 -2014) ، أطروحة دكتوراه غير منشوره مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء ، 2017.

2- الخفاجي ، زينب هادي نعمة ، شبكات الحماية الاجتماعية وتأثيرها في الحد من ظاهرة الفقر في بلدان مختارة، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008.

3- زيدان ، اسوان عبد القادر، دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمد 1988 – 2000 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الزراعة والغابات في جامعة الموصل ،2005 .

4- السعدي ، منتهى زهير محسن ، تحليل العلاقية بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باسخدام قانون أوكن ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ،2013

5- فارس ، ناجي ساهر ، تحليل سوق العمل في الاقتصاد العراقي للمدة من 1990-2010 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2009 .

5- االقوانين

قانون العمل رقم (37) لسنة 2015.

المصادر

ثانيا، المصادر الاجنبية

1- Books

1- A.R.G. Heesterman , Rediscovering Sustainability Economics of the Finite Earth ,

2- Alfred Marshall, Principles of Economics, Macmillan and Co., 8th ed., London, 1920.

3- Alpha c.chiang, Fundamental Methods of Mathematical Economics, Third edition by McGraw hill 1984 .

4- André Vanoli , A History of National Accounting , ISO Prees Amsterdam,2005.

5- André Zylberberg & pierre Cahuc , Labor Economics .The MIT Press , 2004.

6- Andrès Drobny , Real Wages and Employment Keynes Monetarism and the Labour Market , Taylor & Francis e-Library ,2003 .

7- Antonella Stirati , The Theory of Wages in Classical Economics,English Edition , Edward Eglar Publishing Limited ,1994.

8- Arthur O'Sullivan& Steven M. Sheffrin , Economics Principles in Action , Edition2, Prentice Hall, 2003 .

9- Bernhard Felderer& Stefan Homburg , Macroeconomics and New Macroeconomics,Second Edotion , Springer Verlag berlin Germany ,1992.

10- Campbell R.McConnell &Stanley L Brue &David A .Macpherson ,Contemporary Labor Economics ,7th Edition , McGraw- Hill ,2006 .

11- Chandana Ghosh , Macroeconomics , PHI Learning Private Limited , New Delhi , 2011.

12- Christopher snder & Walter Nicholson ,Microeconomic Theory Basic Principle And Extension ,10th , south – westsrn , 2009.

13- Clement Onyemelukwe , The Science of Economic Development and Growth, The Theory of Factor Proportions , M.E Sharpe , New Yourk ,2005 .

14- Corona Brezina, Understanding the Gross Domestic Product and the Gross National Produc ,First Edition, Rosen Publishing Group 2012 .

15- Coyle Diane, GDP A Brief but Affectionate History. Princeton University Press 2014

16- D N Dwivedi , Macroeconomics theory and policy , 3Edition ,Tata McGraw Hill , New Dlhi ,2010 .

المصادر

17- D. N. Dwivedi , Macroeconomics Theory and Policy ,Second Edition ,Tata McGraw-Hill publishing company limited ,New Delhi , 2005.

18- D.N.Dwivedi , Microeconomics Theory and Application ,Dorling Kindersly (India) ,2008 .

19- David .c. Colander Macroeconomic ,6 Editio ,McGrawHill , 2006.

20- David E. O Connor , The Basics of Economics , Greenwood Press , USA , 2004 .

21- David n. Hyman , Microeconomics 3rdEdition,IRWIN,U.S.A, 1994.

22- David W. Pearce and Robert Shaw, The MIT Dictionary of Modren Economics, Aberdeen Economic Consultants UK, 4th ed ,1992.

23- Dipavali Debory , The Sterling Dictionary Of Economics,Sterling Publishers Pvt.India new Delhi , 2009.

24- Dominick Salvatore , Microeconomics theory and Applications , oxford University , 4th Edition ,U.K, 2003.

25- Dominique Foray , Economics of Knowledge , Massachusetts of Technology, 2004.

26- Douglas M. Walker , The Economics , Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2007.

27- Eckhard Hein , Distribution and Growth after Keynes ,Edward Eglar Publishing, uk, 2014 .

28- Hal R. Varian ,Intermediate Microeconomics A Modern Approach, W. W. Norton & Company USA , 8th Edition ,2010 .

29- Howard M. Wachtel , Labor and the Economy ,Academic Press , London ,2013 .

30- Howard M. Wachtelv , Labor and the Economy ,Academic Press Inc , USA ,1984 .

31- Hyclak & Johhnsen & Thornton , Fundammentals of Labor Economics , second edition,South -western , 2013 .

32- Irvin B. Tucker , Economics for Today 7th EDITION , South-Western-Cengage Learning KER ,USA, 2011 .

33- Irvin B. Tucker , Macroeconomics for Today , 8th Edition , South Western USA ,2014 .

34- J.R. Shackleton, Gareth Locksley, Twelve Contemporary Economists, The Macmillan press ltd London 1983 .

35- Jacqueline Murry Brux , Economic Issues Policy ,4th ,South Western ,2008 .

36- Jeffrey Perloff, Microeconomics ,6TH Editoin , Pearson Education Inc,2012 .

37- K.R. Gupta, R.K. Mandal & Amita Gupta , Macroeconomics , 5th , Atlantic , New Dlhi , 2008.

المصادر

38- Karl E. Case &Ray C. Fair& Sharon M. Oster , Principles of Macroeconomics , Tenth Edition ,Pearson Education,USA, 2012 .

39- L. Randall Wray & Mathew Forstater , Keynes Model Macroeconomics , Edward Elgar Publishing Limited , UK ,2008 .

40- Laura S. Etheredge , Middle East Region in transition Iraq , Britannica Educational Publishing , New York ,2011 .

41- Lester O. Bumas , Intermediate MicroeconomicsNeoclassical and Factually-oriented Models , Routledge , 1999 .

42- Mark Blaug, Economic Theory in Retrospect , Fifth Edition , Cambridge University Press , 1996 .

43- Mark Hirschey , Fundamentals of Managerial Economics ,9TH EDITON, Gangage learning 2009 .

44- Mark Skousen , The big three in economics Adam Smith, Karl Marx, and John Maynard Keynes , M.E. Sharpe, Inc New York .2007 .

45- Martin Binks, Andrew Jennings, *Macroeconomics in Focus* . *McGraw-Hill Book Company (UK), 1986* .

46- Michael Ralph Caputo , Foundations of Dynamic Economic Analysis , Cambridge University Press ,2005 .

47- Michael Veseth , Introductory Economics , Academic Press .New York , 2014.

48- Pedro N. Teixeira , Jacob Mincer A Founding Father of Modern Labor Economics , Oxford University Press Inc., New York, 2007.

49- R G Dallan, Macroeconomic Theory A Mathematical Study ، Second edition, Armand Colin Bookstore, Paris, 1996.

50- Rae Jean B. Goodman & John S. Morton , Advanced Placement Economics Macroeconomics ، Student Activities 3rd Edition , (NCEE) National Council for Economic Education .2003.

51- Robert . H. frank & Bens . Bernanke , Principles of Macroeconomics , (New York .Hillirwin , 2001 .

52- Robert E. Kuenne , General Equilibrium Economics, The Macmillin Press Ltd , UK London ,1992.

53- Robert Hall, Marc Lieberman , Economics, Principles and Applications,4th , South-western ,2008.

54- Robin Wells Paul Krugman, Microeconomics, Worth Publisher Second Eition, 2009.

المصادر

55- Roger A. Arnold , Economics , 9Ed , South Western USA , 2010.

56- Ronald G. Ehrenberg & Robert S. Smith, Modern Labor Economics Theory and Public Policy ,Twelfth Edition ,Pearson Education Inc ,2015 .

57- Ronald G. Ehrenberg ،Robert S. Smith , Modern Labor Economics, Theory and Public Policy (International Student Edition) , Twelfth Edition .Routledge, USA , 2016.

58- Ronald L .Meek ,The Economics of physiocracy , Routledge library Edition,2003. Routledge , USA , 2016.

59- S.S.Mehta, Productivity ، Production Function, and Technical Change ,Nuarang Rai (India) New Delhi,1980.

60- Sadananda Prusty, Managerial Economics, PHI Learning privet Limited ,New Delhi,2010.

61- Samuel Akinyemi , The Economics of Education , Strategic Book Publishing And Rights Co ,USA Houston, 2013.

62- Samuelson, Paul & Nordhaus, William D, Economics ، 14th edit, USA McGraw-Hill,Inc 1992.

63- Sobel &Gwartny & others , Understanding Economics , South Western USA ,2013.

64- Stephen L. Slavin, Macroeconomics, 8th, McGraw Hill New York, 2008.

65- Thomas A Puqel , Internatial economics ,12 th Edi (New York , McGraw –Hill ,2005 .

66- Thomas Sowell , Say's Law An Historical Analysis ,Princeton University Press ,USA

67- Tom Butler-Bowdon, Economics Classics, first published , Nicholas Braely Publishing , 2017.

68- Tom Riddell & others , Economics Atool for Critically Understanding Society 9TH Edition ,Addison-Wesley, USA , 2011.

69- Walter Nicholson and Christopher Snyder, Microeconomic Theory, Basic Principles and Extensions , Eleventh Edition, Cengage Laerning South western uas ,2012 .

70- William A. Mc Eachern , Economics, A Contemporary Introduction , 8th Edition , South Western USA ,2009 .

71- William A. Mc Eachern , Microeconomics A Contemporary Introduction ,Eighth Edition ,South Western USA ,2008.

72- William B.Walstad & Robert C.Bingham , Macroeconomics Study Guide To accompany .16th Edition , McConnell and Brue ,2005.

73- William Baumol, Alan Blinder , Economics, Principles and Policy ,12th Edition ,South-Westwrn,2009 .

74- Wood J C , Alfred Marshall, Crit Assess, Routledge –Taylor and Francis Group uk .1993 .

المصادر

2- Reports and bulletins

1- International Labour Organization, Regional Office for Arab States, Center of Arab Women for Training and Research, Gender: employment and the informal economy, Glossary of terms, ILO Publication, Geneva, 2009.

2- International Labour Organization: Key Indicators of the Labour Market (kilm), Ninth edition Geneva, International Labour Office, 2015 .

3- System of National Accounts International 2008 , European Communities, Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development, United Nations and World Bank, New York, 2008.

4- World Development Indicators 2010 , World Bank

3- Researches

1- A.M.Okun , Potential GNP : Its Measurement and Significance . in A.M.Okun : The Political Economy of Prosperity , The Brooking Institutions , Washington D.C. , 1970.

2- Barreto, H. and Howland : “There Are Two Okun's Law Relationships between Output and Unemployment, Submitted to the European Economíc Reaiew 1994.

3- Bethany Parker Mullin : A Quantitative Analysis of Human Capital as an Economic Development Tool for the South, Northcentral University usa ,2010.

4- Charnes, A, Cooper W, W Schinnar: A Theorem on Homogeneous Functions and Extended Cobb-Douglas Forms, National Academy of Sciences of the United States of America, Volume 73, Issue 10, 1976

5- Daniel S. Hamermesh : Demand for Labor: The Neglected Side of the Market ,Oxford University Prees , 2017

6- Hugh George Courtney :The Beveridge Curve and Okun s Law ,Massachusetts Institute Of Technology ,1991.

المصادر

7- Khemraj and Madric and Semmeler : Okun's Law and Jobless Growth , New School for Social Research, March 2006 .

8- Maria Sylva : Analyzing The Technical and Allocacative Efficincy of Smoallscale, School of Agricultural and Environmental Sciences, Master of Agricultural Management (Agricultural Economics), School of Agricultural and Environmental Sciences At the UNIVERSITY OF LIMPOPO ,2015

9- Okun Arthur, "Potentiel GNP: its measurement and significance", in Proceedings of the Business and Economics Statistics Section, American Statistical Association, Washington DC, 1962.

10- Ralf Hussmanns, Farhad Mehran, Vijaya : Surveys of Economically Active Population Employment, Unemployment and Underemployment , International Labour Organization ,1992.

11- Sandrine Cazes and Sher Verick : Perspectives on labour economics for development , International Labour Organization 2013 .

12- Wolfang Fran: Projecting Potential Output Methods and Problems , Physica-Verlag HeidelbergEuropean Economic Research (ZEW), Germany 2009.

الملاحق

ملحق (1) الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الناتج المحلي الإجمالي ،بالأسعار الثابتة - سنة أساس 2007 (مليون دينار)										
السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات والخزن	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتأمين	القطاعات الخدمية	GDP
1988	6312130.14	8104187.10	5881725.51	725350.78	3402717.32	2884205.77	5621409.62	2904600.65	9942047.00	45778373.9
1989	6800958.61	7916429.85	5476056.77	546781.15	2881849.97	3116487.63	4830096.45	3256186.57	9526147.89	44350994.9
1990	5617875.93	44337331.26	2507042.21	301306.80	2062031.40	2561962.00	4206965.39	2129200.07	6269219.00	69992934.1
1991	3763625.86	10921488.15	771053.29	97765.69	514035.53	1686988.78	2156972.35	1159524.70	4093670.90	25165125.3
1992	6472795.69	15080417.22	934545.81	85751.11	914050.35	2078286.64	4143145.21	839607.57	2817536.12	33366135.7
1993	6642413.28	22420382.84	1137615.75	64784.50	1167298.83	2866772.85	5020445.08	669989.48	3483050.09	43472752.7
1994	9017530.70	24072505.29	665513.46	29683.08	289292.22	3241109.45	5577120.59	335701.48	1919976.89	45148433.1
1995	9443459.32	28892236.22	639364.08	18610.82	207545.97	3968580.44	1473317.23	262907.26	1199337.71	46105359.1
1996	9425555.24	28938409.89	509323.93	67140.30	107188.89	4502875.85	5201370.51	545838.83	1888880.33	51186583.8
1997	5221394.81	45640088.58	402841.78	54890.14	223094.25	4373071.28	2507984.53	347480.48	3287047.54	62057893.4
1998	9088911.44	57171728.89	717576.64	108131.21	442654.79	6777400.62	4321008.10	429226.73	4633551.88	83690190.3
1999	7064337.04	76645948.43	858217.89	83395.32	447136.81	5852100.43	3959628.80	388235.82	3105350.95	98404351.5
2000	5635053.80	73590546.30	2832265.20	616485.30	1327403.50	15323762.80	4860968.00	1687937.90	6613435.10	112208518
2001	5692833.00	73058299.60	3095468.00	705494.30	2722994.90	14418780.10	6346080.40	1746238.60	6701304.70	114190797
2002	6665386.30	62887504.30	2825095.90	822329.20	3303286.30	14992069.00	5112160.60	1797086.00	6721927.20	104822921
2003	4718909.90	39552228.40	2011418.50	325215.10	793117.90	7959293.70	2902050.50	1651576.20	6806287.70	66398213

2004	5546198.20	56362035.90	1565411.70	688909.20	2209874.40	12166896.70	6303999.40	8521156.10	8870559.10	101845262
2005	7286558.30	52293767.50	1548694.30	796147.40	4581970.50	11798849.50	6997942.30	8881601.30	9787648.50	103551403
2006	7597524.80	55124470.20	1711054.90	873752.80	4838350.10	8825801.00	7514759.30	9644405.40	13713616.20	109389941
2007	5494212.40	59274337.10	1817913.80	972816.60	4928470.30	7333112.60	6973333.70	10864645.40	14302388.30	111455813
2008	4730388.90	66659203.90	1939714.00	1010161.70	5648215.40	7607458.70	7567679.40	11472364.20	15092747.20	120702075
2009	4898773.20	68178391.50	2637792.90	1209852.20	5385960.90	6977733.50	8422182.80	11339271.00	16407283.20	124702075
2010	5560828.40	68852189.70	2805041.00	1222014.70	8453995.90	7555755.40	10015048.20	11505906.00	17466194.30	132687027
2011	6465656.30	74643906.60	2870485.90	1387422.60	8320104.40	7703167.20	11027927.70	12231197.60	18916608.70	142700217
2012	6019561.40	84271644.80	2930766.10	1642708.40	12025298.10	10306851.50	14449928.60	11979304.60	19887226.60	162587533
2013	7459173.90	86937214.70	2653458.20	1872474.60	15251872.40	12675527.30	14910800.80	12608337.70	21314520.50	174990175
2014	7060400.00	90523600.00	2036400.00	2093400.00	13828000.00	13320000.00	14448800.00	11610000.00	19500200.00	173872800
2015	3707500.00	101259200.00	1535100.00	2130700.00	13768400.00	14313900.00	11815000.00	14873000.00	19777800.00	182331154
2016	5916200.00	121473100.00	1626100.00	2083600.00	7409500.00	10268700.00	14865700.00	11772100.00	18703500.00	193744446

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي : الجهاز المركزي للأحصاء وتكنلوجيا لمعلومات ، مديرية الحسابات القومية .
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي : الجهاز المركزي للأحصاء وتكنلوجيا لمعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات متعددة
- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرات السنوية، سنوات متعددة

ملحق (2) الاستخدام الكلي والقطاعي في الاقتصاد العراقي (الف نسمة)

السنوات	الزراعة والغابات	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات	تجارة الجملة والمفرد	التمويل والتامين	الخدمات	المجموع
1988	1003.8	45.8	228.6	29.0	228.5	243.8	313.0	45.8	717.1	2855.3
1989	1107.5	45.8	212.9	23.9	235.1	235.7	294.4	45.3	689.9	2890.5
1990	830.8	30.7	211.1	30.8	235.0	338.6	400.8	45.6	783.2	2906.8
1991	817.6	29.0	201.3	30.0	225.6	317.6	411.8	45.0	652.7	2730.7
1992	945.1	29.5	242.5	30.3	256.0	308.3	560.4	40.0	739.9	3152.0
1993	888.1	29.1	241.9	30.5	269.9	319.8	650.9	47.0	766.4	3243.7
1994	947.1	29.3	231.8	31.8	219.5	317.6	657.7	47.5	748.9	3231.2
1995	894.7	29.7	236.5	33.8	242.3	325.5	710.5	50.3	853.5	3376.8
1996	913.4	29.4	234.6	32.0	228.3	325.3	880.5	50.7	891.8	3585.8
1997	888.0	32.0	245.7	31.4	277.7	327.2	1061.1	63.0	908.2	3834.3
1998	1016.3	33.6	285.0	31.1	271.2	301.8	1259.3	63.0	847.1	4108.3
1999	907.8	35.2	291.0	31.1	291.0	317.1	1388.8	62.6	909.9	4234.6
2000	1009.0	40.4	316.5	32.5	279.7	323.5	1543.4	62.7	893.0	4500.6
2001	1055.7	41.7	323.8	32.0	262.5	324.7	1740.9	73.9	883.6	4738.8
2002	1384.7	42.1	323.0	33.0	249.9	301.4	1690.8	71.0	895.1	4990.9

2003	1064.5	40.0	315.0	30.0	228.6	315.3	1605.9	71.2	959.4	4630.0
2004	1567.4	49.0	315.5	32.0	316.8	318.8	2687.1	89.5	1035.6	6411.8
2005	1528.5	52.8	325.0	41.5	305.1	337.8	2727.5	89.6	1041.6	6449.4
2006	1095.4	56.0	341.0	43.7	296.0	392.5	3399.5	90.0	1365.6	7079.7
2007	1024.1	59.5	350.4	45.0	284.3	360.3	4124.6	92.4	1389.9	7730.6
2008	1049.0	63.1	359.7	48.8	292.3	360.5	4344.6	105.8	1577.3	8201.2
2009	1078.5	66.0	362.9	48.8	288.4	337.7	4574.0	157.0	1542.5	8455.8
2010	1099.9	71.6	365.5	51.9	320.1	344.3	4600.0	163.7	1580.1	8597.0
2011	894.2	71.0	363.5	51.6	305.2	340.1	4795.2	164.7	1640.4	8625.8
2012	813.7	71.8	364.2	51.9	327.7	354.0	4925.0	186.0	1714.6	8808.9
2013	885.2	70.4	329.7	52.0	283.1	343.2	4826.4	190.0	1824.3	8804.3
2014	855.3	73.0	310.4	53.0	270.4	382.7	4924.7	190.0	1927.0	8986.4
2015	829.4	71.5	309.5	53.8	272.5	373.7	4931.5	198.9	1886.7	8927.5
2016	818.4	71.9	324.7	53.2	252.8	354.0	4861.0	200.0	1966.2	8902.3

- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ،دائرة التنمية البشرية،قسم السياسات التشغيل والقوى العاملة .
- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،مديرية الحسابات القومية، ودائرة التنمية البشرية.
- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسوحات التشغيل لسنوات مختلفة
- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بيانات خطة التنمية القومية ، (2001- 2005) بغداد ، 2000 ، ص84.
- عقيل حميد جابر الحلو ،الاستثمار بالموارد البشرية وعلاقته بالتشغيل في البلاد النامية، أطروحة دكتورا غير منشورة ،الجامعة المستنصرية ،بغداد 2008،ص144.
- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،خطة التنمية الوطنية (2010-2014) ، ص 36.
- منتهى زهير محسن السعدي ، تحليل العلاقية بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باسخدام قانون أوكن ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ،2013
- اسوان عبد القادر زيدان ،، دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمد 1988 – 2000 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الزراعة والغابات في جامعة الموصل ،2005

ملحق (3)

عدد الطلبة المقبولين والخريجين للفترة 1990–1991 / 2013 – 2014

السنة الدراسية	عدد الجامعات	عدد الطلبة المقبولين	عدد الطلبة الخريجين
1991-1990	11	49992	38233
92 -91	11	56787	37240
1993-92	12	53963	38054
94-93	12	52455	43347
95-94	12	73677	35274
96-95	12	82788	33653
97-96	12	80784	37917
98-97	12	82519	46687
99-98	12	88668	46522
2000-99	12	75408	50196
2001-2000	12	80872	49935
2002-2001	12	92467	53260
2003-2002	12	95994	68826
2004-2003	12	116308	74676
2005-2004	17	95305	74518
2006-2005	17	109044	74669
2007-2006	17	99822	75529
2008 – 2007	18	114357	67053
2009- 2008	19	102581	69020
2010- 2009	20	123393	73988
2011 – 2010	21	157560	93357
2012- 2011	22	133219	96357
2013- 2012	23	145330	99772
2014 - 2013	25	159435	100190

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاءات الاجتماعية والتعليم ، سنوات مختلفة

Abstract

The present study is devoted to estimating the elasticity of (labor - output) in the Iraqi economy, at various levels, from macroeconomics to Economic activities and sectors, through the use of modern Econometrics Methodologies.

The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model It has been used After knowing the stability (stationary) of the model variables and their degree of integration

The current study attempts to answer following questions :

- *What is the extent be effected the value of the elasticity and the sustainability of the relationship between production and employment if the oil sector is included or not?*
- *What are the limits of economic growth necessary to accommodate the growth of the workforce ?*
- *The effectiveness of economic growth in jobs creation ?*

To answer the questions of the study , The research was divided into three chapters , The first focuses on the conceptualization of the concept of elasticty and the relationship between employment and output,The second chapter dealt with the study and analysis of the employment and production in the Iraqi economy, And the third chapter includes the estimation of elasticity coefficients and their use in determining the growth rates required to absorb the labor force.

The study under investigation has the following findings :

- *Low coefficient of elasticity (labor - output) in the Iraqi economy at the macro level and sectoral*

- *The elasticity estimate after exclusion of the oil sector showed an improvement in the value of the elasticity coefficient (although it remained generally low)*
- *The sustainability of the relationship between employment and production in the case of exclusion of the contribution of the oil sector, where there was a long-term balance, while the inclusion of the oil sector , the long-term balance is nonexistent .*
- *incapableness of the Iraqi economy to absorb the annual growth in the labor force, so predicts the continuation of high rates of unemployment in the absence of real change of the Iraqi economy.*

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics

Estimation of (labor – output) elasticity and use it to forecasting and policymaking in the Iraqi economy

A Thesis Submitted By

Wisam sarhan saihood

To The Council of Management and Economic College

University of Karbala

As Partial Fulfillment of the Requirements For The

Degree of Master of Science in Economics

Supervisor By

Prof. Dr. Hameed obaid Abid

1440 **2018**